



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم التاريخ

العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١ - ٢٠٠٣) دراسة تاريخية اقتصادية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف
أ.د. أحمد الخضر

إعداد الطالب
محمد خليل عامر

إهداء

إلى روح أبي العزيز رحمه الله.

إلى أُمي الغالية أطل الله في عمرها.

إلى زوجتي الحبيبة وابني أوس.

إلى أخوتي وأهلي.

إلى عمي الغالي أبو خالد وأمي الثانية أم خالد وعائلتهما.

إلى كل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر أبناء عمتي الوليد وطلال والأخ المهندس فيصل الحصني والمدرسة الفاضلة غصون غليون.

مقدمة

إن التجاور الجغرافي بين الهند ومنطقة الخليج العربي ساهم في بناء روابط تجارية وثقافية وثيقة وبعد أن انسحب المستعمر البريطاني من منطقتي الهند والخليج العربي، كان من الطبيعي أن تتحوّل الروابط القائمة بينهما إلى علاقات اقتصادية وتجارية واسعة النطاق تخللها تبادل الوفود والزيارات تدعيماً لأواصر العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي (المملكة العربية السعودية- الإمارات- الكويت- عُمان- قطر- البحرين)، وتمثّل ذلك بزيارة الملك سعود بن عبدالعزيز إلى نيودلهي في عام ١٩٥٥م، وكذلك زيارات كل من الشيخ زايد عام ١٩٧٥م، والشيخ جابر أحمد الجابر الصباح للهند في عام ١٩٨١م، وفي خطوة مماثلة زار رئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو ١٩٥٦م، وأنديرا غاندي ١٩٨١م دول مجلس التعاون الخليجي.

شهدت العلاقات الهندية-الخليجية نمواً سريعاً في مختلف المجالات بدءاً من تسعينيات القرن العشرين، واللافت أنّه كان للبعد الاقتصادي دور كبير في الإسهام في تطور العلاقات وصولاً إلى مراحل متقدمة، خصوصاً في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة، فالهند تُعدّ من القوى العالمية الصّاعدة التي من المرجح أن يكون لها تأثير على السّاحة الدولية، فيما تُشكّل منطقة الخليج العربي أحد أهم المراكز الاستراتيجية نظراً لإشرافها على العديد من الممرات المائية المهمة التي تتحكم في الملاحة الدولية، بالإضافة لكونها تُعدّ مخزوناً للطاقة، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية التي باتت تحتلّها في منطقة الشرق الأوسط.

لقد سعت الهند وما تزال تسعى إلى تعزيز علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي بهدف تأمين إمدادات الطّاقة، وضمان استيعاب الخليج لعمالة هندية كبيرة - فالهند يمثلون الجنسيّة الرّئيسة بين العمالة في دول المجلس فقد قُدّر عددهم بـ ٣,٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٢- وهو ما يساعد عملية النمو الاقتصادي الهندي من خلال تحويلاتهم المالية.

إشكالية البحث:

إنّ إشكالية البحث تتمحور حول الأسئلة الآتية:

- ١- من هو المستفيد الأكبر من هذا التّعاون الاقتصادي؟
- ٢- ما هي انعكاسات العمالة الهندية في الخليج على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على دول مجلس التعاون الخليجي والهند؟

- ٣- أليس من واجب دول مجلس التعاون الخليجي أن تتنبه إلى ضرورة إيجاد عمالة وطنية تحل محل العمالة الهندية خصوصاً مع ارتفاع نسبة البطالة والتي بلغت على سبيل المثال ١٥% في المملكة العربية السعودية و١٣,٧% في البحرين عام ٢٠٠١ ، لا سيما وأن تحويلات العمالة الهندية تقدر بالمليارات؟
- ٤- أليس من الأجدر أن توظف تلك المليارات في إقامة مشاريع تساعد في نهضة وتنمية دول المجلس؟

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه محاولة لتسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، وأبرز المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية التي أثرت في هذه العلاقات سلباً أو إيجاباً.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التركيز على العديد من المسائل لعل أهمها:

- ١- إبراز حجم الاستثمارات والعلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ومدى تأثيرها على الجانبين
- ٢- إبراز المنعكسات الإيجابية والسلبية لهذه العلاقات، ومن هو المستفيد الأكبر من جراء هذا النشاط؟.

منهج البحث:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال قراءة ما تناولته المصادر من كتب وصحف ومجلات وتقارير بهذا الخصوص، وتحليلها، واستنباط المعلومات من خلالها، مع التركيز على مدى تأثير هذا التعاون على الواقع الاقتصادي لكلا الجانبين.

الدراسات السابقة:

إنّ أي باحث أكاديمي ينطلق من مجموعة من الدراسات الأكاديمية السابقة التي يتعرف من خلالها على الإشكالات السابقة التي تدور حول موضوع الدراسة ما يشكل لديه أرضية ينطلق منها لصياغة إشكاليات ذات أبعاد ومضامين مختلفة وذلك في ظل الترابط العلمي الذي تتصف

به الدراسات الأكاديمية، إذ لا يمكن الانطلاق من فراغ، ومن هنا يكتسب الموضوع قيمته العلمية، ومن أهم الدراسات التي اعتمد عليها الباحث:

١- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي ويتناول الباحث الاستيطان الأجنبي في كل من المغرب العربي وفلسطين والخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة بهدف إبراز التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المجتمعات موضوع الدراسة.

٢- ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس مستقبلية ويتناول الباحث مراحل الهجرة وطبيعتها وحجمها ودورها في تشكيل خصائص السكان والتحديات التي تفرضها في سوق العمل.

٣- أمجد صباح عبد العالي-يحيى حمود حسن، الدور المستقبلي للغاز الطبيعي لدول الخليج العربي في السوق الدولية ويتناول الباحث الدور المتنامي للغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي والامكانات التي تمتلكها دول الخليج العربي والصعوبات التي تواجهها في عملية التصدير .

٤- Neha Kohli, Indian Migrants in the Gulf Countries: ويتناول فيه الباحث العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي والتطورات والتحديات التي تواجهها.

٥- George Naufal and Ali Termos, Remittances from the GCC Countries:

ويتناول فيه الباحثان معدل التحويلات من دول مجلس التعاون الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الهندي بشكل عام أثرها على العائلات الهندية كتخفيف الفقر وتحسن مستوى المعيشة والرعاية الصحية.

وتعد قلة المراجع العربية والمعرّبة التي تتطرق لهذا الموضوع من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث في إعداد هذا البحث.

وفي النهاية فإنني أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي المساعدة في إعداد هذه الأطروحة وفي مقدمتهم الأستاذ الدكتور المشرف على العمل أحمد الخضر، والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة والحكم الموقرة.

ولا يفوتني تقديم الشكر لأعضاء الهيئة التدريسية في قسم التاريخ بكلية الآداب في جامعة دمشق.

في ضوء الفرضية التي يحاول الباحث البرهنة عليها، تمّ تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

يبحث الفصل الأول والذي هو بمثابة تمهيد في العلاقات الهندية-الخليجية ما بين عامي ١٩٤٧- ١٩٨١م ومدى تأثير الموقع الجغرافي في تسهيل الاتصالات البرية والبحرية بين الجانبين، والجذور التاريخية لهذه العلاقات، كما يتناول الجوانب التجارية وأهم المواد التجارية التي حظيت باهتمام الجانبين، بالإضافة إلى أهم قنوات التبادل والتفاعل الثقافي والاجتماعي بينهما.

بينما تناول الفصل الثاني العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية-الهندية بين عامي ١٩٨١- ٢٠٠٣م من خلال التركيز على العوامل السياسية المؤثرة في تطور تلك العلاقات، والعوامل الاقتصادية التي تشمل العمالة الهندية خلال الفترة المذكورة متضمنة مراحل تدفقها وانعكاساتها الايجابية والسلبية والإجراءات الواجب اتباعها للحد من تدفق هذه الهجرة.

تناول الفصل الثالث العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية ١٩٨١- ٢٠٠٣ من خلال تسليط الضوء على الاستثمارات الهندية-الخليجية المشتركة خلال المدة المذكورة ومقاصدها والإجراءات المتخذة لتشجيعها، كما تناول جوانب التبادل التجاري بين الجانبين، والجهود المبذولة لتعزيز التعاون الاقتصادي، وأهم الصادرات الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

الفهرس

الفصل الأول: العلاقات الهندية-العربية ما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٨١ م

- ١٥ أولاً: أثر الموقع الجغرافي في التقارب الهندي-العربي.
- ١٧ ثانياً: الجذور التاريخية للعلاقات الهندية-العربية.
- ٢٠ ثالثاً: العلاقات السياسية.
- ٢٣ رابعاً: العلاقات الاقتصادية.
- ٢٨ خامساً: العلاقات الثقافية والاجتماعية.

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية-الهندية بين عامي ١٩٨١ - ٢٠٠٣ م

أولاً: العوامل السياسية المؤثرة في العلاقات الخليجية-الهندية بين عامي ١٩٨١ - ٢٠٠٣ م

١- العوامل الإقليمية:

- أ- انعكاس العلاقات الهندية مع (إسرائيل) على علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٣٩
- ب- موقف الهند من حرب الخليج الثانية.
- ٤٤
- ت- تأثير العلاقات الهندية-الإيرانية في علاقة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٤٤
- ث- تأثير التقارب الباكستاني-الخليجي في علاقة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٤٨
- ج- موقف دول المجلس من قضية كشمير.
- ٤٩

٢- العوامل الدولية:

- أ- تأثير السياسة الأمريكية في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.
- ٥٣
- ب- تأثير سياسة الاتحاد السوفييتي (روسيا) في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي.
- ٥٧

ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٣م

١- العمالة الهندية:

- ٦١ أ- البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٦٦ ب- تصنيف العمالة الهندية وكيف تنظر الهند لهذه العمالة.
- ٦٨ ت- توضع العمالة الآسيوية عموماً والهندية خصوصاً.
- ٧٠ ث- أسباب استمرار تدفق العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.
- ج- إيجابيات وسلبيات العمالة:
- ٧٢ أ- إيجابيات العمالة
- ٧٤ ب- سلبيات العمالة:
- ٧٤ ١- انتشار البطالة.
- ٧٨ ٢- تهديد الهوية والثقافة.
- ٨٠ ٣- الخلل السكاني.
- ٨٥ ٤- أثر تحويلات العمالة المالية على ميزان المدفوعات للهند ولدول المجلس.
- ٩١ ٥- التهديد الأمني للعمالة.
- ٩٤ ح- الحلول المتخذة والواجب اتخاذها لحل المشاكل المترتبة على وجود العمالة.
- ١٠١ ٢- الطاقة (النفط- الغاز).

الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية الهندية-الخليجية ١٩٨١-٢٠٠٣م

- ١١١ أولاً: الاستثمارات الهندية-الخليجية
- ١١٢ ١- مقاصد الاستثمارات الخليجية الهندية.
- ١١٤ ٢- معوقات الاستثمار.
- ١١٦ ٣- جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع الاستثمار.
- ١١٧ ثانياً: الجهود المبذولة والمتبادلة لتعزيز التعاون الاقتصادي.
- ١١٨ ١- الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والهند.
- ١١٨ ٢- الاتفاقيات المعقودة بين قطر والهند.
- ١١٩ ٣- الاتفاقيات المعقودة بين البحرين والهند.

٤- المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند.

١١٩

١٢٠ ثالثاً: التبادل التجاري:

١٢٤ ١- بين الهند والإمارات.

١٢٨ ٢- بين الهند والبحرين.

١٣٠ ٣- بين الهند والكويت.

١٣٣ ٤- بين الهند وقطر.

١٣٥ ٥- بين الهند والمملكة العربية السعودية.

١٣٩ ٦- بين الهند وسلطنة عُمان.

رابعاً: المواد ذات الاهتمام المشترك.

١٤١ ١- تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة.

٢- الصّادرات الزراعية والاستراتيجية الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

١٤٣ أ- أرز البسمتي.

١٤٦ ب- المانجو.

١٤٨ ت- الشّاي.

١٤٩ ث- اللّحوم.

خاتمة

ملاحق

قائمة المصادر والمراجع

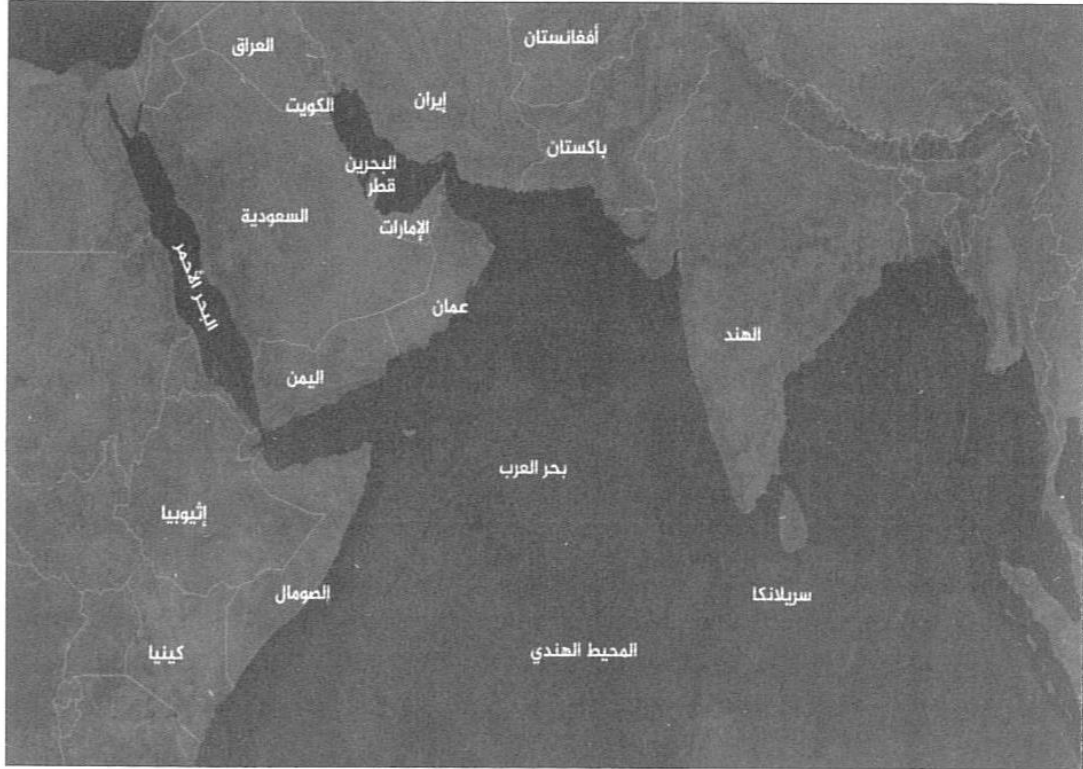
الفصل الأول

العلاقات الهندية العربية ما بين عامي ١٩٤٧ - ١٩٨١

أولاً: أثر الموقع الجغرافي في التقارب الهندي العربي:

إنَّ توسُّطَ موقع الهند الجغرافي بين بلدان الشرق الأقصى وغرب المحيط الهندي ساهم في تنشيط الحركة التجارية، فهي تقع في منتصف المسافة بين الصين وجزر جنوب شرق آسيا وغيرها من بلدان الشرق الأقصى، وبين دول وإمارات غرب المحيط الهندي العربية والفارسية والأفريقية، فالموانئ الهندية انتشرت على طول ساحل شبه القارة الهندية، ففي غرب المحيط الهندي موانئ كومباي، وشول، وكوشين، وسورت، وكنانور، وكاليكوت، وكولام مالي، وميناء الديبل، وميناء ساحل كروماندل شرق المحيط الهندي، وميناء منطقة كوجرات^(١).

الموقع الجغرافي للهند ودول مجلس التعاون الخليجي



فالهند تُعدُّ دول الخليج العربي أقدم جيرانها المباشرين إذ يستغرق زمن الرحلة من جاوا إلى مسقط نحو ساعتين ونصف، في حين تستغرق الرحلة من مدينة بومباي إلى أي عاصمة في منطقة الخليج العربي ثلاث ساعات ونصف الساعة على الأكثر، بالمقابل تستغرق المسافة

(١) - حصة عوض الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية - الموسوعة الكاملة والمصورة ١٨٩٦-١٩٦٥، ط١، أكتوبر ٢٠١٧، ص ٤٢.

من إحدى المدن في شمال الهند إلى أي مدينة في جنوبها خمس ساعات على الأقل^(١). فللعامل الجغرافي تأثير مباشر في علاقة الهند مع منطقة الخليج العربي منذ القدم، فبعض مناطق الهند أقرب للخليج منها إلى بقية مناطق الهند الأخرى في الجنوب، الأمر الذي عزز التجارة ورسخها ثم جاء انتشار الدين الإسلامي الذي ثبت تلك الروابط ودعمها.

بالمقابل فإن الخليج العربي يُعدُّ أحد أهم المنافذ البحرية الرئيسية المتصلة في المحيط الهندي، فقد لعب دوراً مميزاً في النشاط التجاري منذ أقدم العصور، وهو ما جعل العرب يلعبون دوراً مركزياً في الوساطة التجارية وعمليات النقل البحري بين شبه القارة الهندية والمناطق القريبة منها، كما أن موقع المحيط الهندي بين شبه القارة الهندية وشبه الجزيرة العربية ساهم في تسهيل تلك الاتصالات البحرية الملاحية والتجارية بين دول المنطقة^(٢). كل ذلك ساهم في خلق علاقة متينة تجارياً واجتماعياً وثقافياً ما بين التجار والرحالة العرب وبين المناطق الهندية الواقعة على الساحل الهندي.

(١) - ذكر الرحمن، الهند والخليج العربي- علاقة وثيقة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣. تاريخ الدخول

٣١ كانون ثاني ٢٠١٨ على الرابط [https:// www.alittihad.ae/wejhatarticle/75940/](https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/75940/)

(٢) - الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية...، ص ٢٠.

ثانياً: الجذور التاريخية للعلاقات الهندية- العربية:

لاريب في أنّ بلاد الهند وشبه الجزيرة العربية بلاداً متجاورة، إذ لا يحول بينهما إلا البحر، ولو مُدت الطُّرق الطَّويلة والعريضة على سطحه لربطت بين الدُّول بعضها ببعض، وكلتاها تقع على الشاطئ المقابل، كما أنه من الطبيعي أن تكون البلادُ الساحليَّةُ بلاداً تجاريَّة، فالتَّجارة هي العلاقة التي ربطت إحداهما بالأخرى، فمنذ آلاف السنين والتَّجار العرب يتوافدون إلى سواحل الهند لحمل المنتجات الهندية وتصديرها إلى أوروبا عن طريق مصر والشَّام، أضف إلى ذلك أنَّهم كانوا يأخذون هذه الأمتعة إلى شمال الهند وبعض الجزر الهندية وحتى الصِّين واليابان^(١).

لقد كانت اليمنُ سوقاً كبيراً للبضائع الهندية، وكثيراً ما كان يتردد إليها التُّجار الهنود. وهذا ما أكَّده الأستاذ أحمد أمين في قوله: ((وكان لسكان اليمن قديماً علاقاتٌ بالهند والشرق الأدنى ..))، ثم يقول: ((...وكانت التَّجارة قديماً في يد اليمنيين وكانوا هم العنصر الظاهر فيها، فعلى أيديهم كانت تنقل غلات حضرموت وطفار وواردات الهند إلى الشَّام ومصر...))، وكانت البصرة (أبلة) في العراق بمنزلة ميناءٍ كبيرٍ تصلُ إليه السُّفن التجارية الهندية، لذا كان العرب يُطلقون على هذا الميناء أحياناً (أرض الهند) وأخرى (فرج الهند)^(٢).

إنَّ البحرين وعمان وحضرموت واليمن والحجاز هذه البلاد العربية الواقعة على البحر الأحمر وبحر الهند والخليج العربي كانت بطبيعتها أكثرُ ملائمةً للتَّجارة البحرية، فكانت السُّفن العربية القادمة من الهند ترسو بثغر اليمن، فتنقل بضاعتها على ظهور الإبل براً إلى ساحل البحر الأحمر إلى الشَّام ومصر ومن هنا تنتقل عن طريق البحر المتوسط إلى أوروبا، وقد ثبت منذ فجر التَّاريخ أنَّ العرب كانوا تُجاراً، ونرى قوافلهم في نفس هذه الطريق المتَّجهة إلى الشَّام ومصر وعائدة منه، وأقدم ما عندنا من تاريخ الشعوب هو التَّوراة الذي يخبرنا بعد جيلين اثنين من إبراهيم عليه السَّلام بهذه القافلة العربية بعينها في الطريق نفسها، تلك القافلة التي ذهبَ بيوسف عليه السَّلام إلى مصر، وقد دَكَرَ مؤرخو اليونان هذا الطريق والحاصل أن تجارة الهند البحرية ظلت في أيدي العرب من عهد يوسف عليه السَّلام إلى أيام ماركو بولو وفاسكو دي غاما، أما الطريقُ الأخرى بين بلاد الهند والعرب هو طريق الخليج العربي فما زال مفتوحاً

(١)-سيد سليمان الندوي، العلاقات العربية الهندية، ترجمة: أحمد محمد عبد الرحمن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨، ص٢٩.

(٢)-محي الدين الألواني، الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية، دار العلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦م، ص٣٩.

لهم، وما زال سكان السواحل من الفرس والعرب مشغولين بتجارتهم برّاً وبحراً، فكانوا يردون الثُّغور الهندية ويمرون بجزرها ويتوجهون مارين ببنغال وآسام إلى الصين ثمَّ يعودون من هذه الطريق^(١).

فالتجار العرب بحسب التوراة كانوا يترددون على مصر منذ ألفي سنة قبل الميلاد ببضاعتهم، وكانوا يحملون اللسان^(٢) والصنوبر ومواداً أخرى ذات رائحة عطرية، وأنَّ الهدية التي جاءت بها ملكة اليمن إلى سليمان عليه السلام احتوت العطور وكثيراً من الأحجار الكريمة، وكان التجار العرب هم الذين يجلبون الفولاذ والساج^(٣) والبهارات إلى الشام زمن النبي حزقيال (٥٢٨ ق.م) من أوزال (اليمن)، يقول حزقيال: ((يقصدون سوقك من أوزال ليبيعوا الفولاذ اللامع والساج الهندي والبهارات))، ومن المحقق أن اللبان والأزهار العطرية كانت توجد في اليمن، ولكن موطن الفولاذ اللامع (السيف) والساج الهندي والبهارات إنما هو الهند من القديم إلى الآن، ويظهر من هذا جلياً أنَّ علاقات العرب التجارية مع الهند يرجع عهدها على أقل تقدير إلى ألفي سنة قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام^(٤).

عندما ظهر الإسلام في الحجاز وانتشر منها إلى النواحي الأخرى، وكان الحجاز -خلاف ما كانت عليه حال العرب المقيمين في جنوبي جزيرة العرب- تجاراً (بريين)، واتخذوا من مكة التي كانت ملتقى الطرق بين الشام واليمن مركزاً لنشاطهم التجاري، وفي الوقت نفسه كانوا يقومون ببعض التجارات البحرية أيضاً وتولوا مهمة القيام بدور وكلاء التجارة بين مصر والحبشة والحجاز متخذين ميناءهم الرئيس في مدينة جدة، وكانوا في تجارتهم البحرية يشترون البضائع الهندية بطريق اليمن فيبيعونها في مكة وغيرها من المدن المهمة في الحجاز، ومن ضمن البضائع التي كانت تستورد من الهند حينذاك وتباع في أسواق الحجاز (السيف المهند)

(١)- سيد سليمان الندوي، العلاقات التجارية بين الهند والعرب (خطبة ألقاها في المجمع العلمي الهندي) تاريخ الدخول ١٢٠ أيار ٢٠١٩ على الرابط www.nidaalhind.com/2017/02/blog-post-9.html

(٢)- اللسان: تعد من الأشجار النفضية المعمرة الي يتراوح ارتفاعها بين مترين وخمسة أمتار، وتعتبر أوروبا هي الموطن الأصلي لنموها، كما أنها توجد في مناطق وبلدان أخرى كالمغرب العربي، ودول جنوب غرب آسيا، ولها العديد من الفوائد الطبية فهي تساعد على معالجة السعال والحمى والتهابات البشرة وغيرها.

(٣)- الساج الهندي: تعد عشبة الساج الهندي من أغنى الأعشاب في العالم، حيث تضيف نكهة خاصة للأطعمة عند تناولها، بالإضافة إلى فوائدها الطبية، فهي مفيدة لأمراض القلب، ومضادة للالتهابات، وتعالج آلام الروماتيزم، وتحسن مناعة الجسم.

(٤)- سيد سليمان الندوي، العلاقات التجارية بين العرب والهند، مجلة ثقافة الهند، مجلد ١، العدد ٢، يونيو ١٩٥٠، ص ١١٩-١٢٠.

المعروف لدى العرب وأن البدو كونهم ينتمون إلى قبائل متعددة يعلقون أهمية كبرى على الأدوات الحربية ويعتنون بها عناية فائقة، واستوردوا السيوف من كل من اليمن والهند، أما التي كانت تُستورد من اليمن كانت مصنوعةً من الحديد الوارد من الهند، والأخرى مصنوعة في الهند نفسها.

لا شك أنّ بناء مدينة بغداد يُعدُّ حدثاً مهماً في تاريخ العلاقات التجارية بين الهند والعرب، فلأول مرة في التاريخ ترتبط عاصمة الدولة العربية مباشرةً بطرقٍ مائيةٍ مع بحر العرب بواسطة نهري دجلة والفرات اللذين يجريان معاً نحو الخليج العربي، وبينما استمرت الموانئ القديمة مثل أبله ودارين وصحار في لعب دورها كالمعتاد تطورت (بصرة) وأصبحت بمنزلة محطةٍ للاستيراد والتصدير بين الشرق والغرب، وأُخِرت فيها البضائع الواردة من الهند والصين ومصر وأفريقيا الشرقية وغيرها من البلدان، ومنها كانت تُوزَّع في شتى المراكز التجارية في الدولة العربية، كما كانت تُصدَّر منها السلع المختلفة إلى ميناء سيراف الشهير الواقع في الخليج العربي، ومن ثم تُنقل في السفن التجارية التي تتوجّه إلى موانئ الهند والصين وسائر البلاد الشرقية^(١). ووصف بعضهم بلاد الهند فقال ((بحرهما درر، وجبالها ياقوت، وشجرها عود، وورقها عطر))^(٢). ومن هذا الوصف يمكن رسم صورة واضحة عن مدى غنى الهند بهذا الكم الهائل من المحاصيل والبضائع التي دفعت التجّار العرب لإقامة علاقاتٍ تجاريةٍ وثيقةٍ مع الهند منذ أقدم العصور، يمكنُ التّركيز على ما قام به العرب من أدوار ثقافيةٍ مهمةٍ في دعم التّفاعل بين الحضارتين لا سيّما ذات الصلة منها بنشر اللّغة العربية والإسلام وعلومه وترجمة علوم وآداب الحضارة الهندية إلى اللّغة العربية ومنها إلى اللّغات الأخرى أثناء عهد الخلفاء العباسيين، من أمثال أبي جعفر المنصور والرّشيد والمأمون وغيرهم، فضلاً عن الدّور المهم لكتابات الرّحالة والمؤرخين والمتقنين العرب عن أحوال وحضارة الهند في تلك الحقبة التاريخية التي تُعدُّ في الوقت الحاضر المرجع الأساس لها، ومن أبرز هؤلاء سليمان التّاجر وأبو زيد الصّيرفي، البلاذري، الإدريسي، البيروني وابن بطوطة وغيرهم، ومن ناحية أخرى

(١) - مقبول أحمد، العلاقات التجارية بين الهند والعرب (من القرن العاشر قبل الميلاد إلى العصر الحديث)، مجلة ثقافة الهند، مجلد ١٦، العدد ١، يناير ١٩٦٥، ص ٣١ - ٣٢.

(٢) - غلام علي آزاد البلكرامي، سبحة المرجان في آثار هندستان، تحقيق د. محمد فضل الرحمن، معهد الدراسات الإسلامية بجامعة عليكرة، ج ١، ص ١٥.

فقد استفاد العرب من حضارة الهند وعلومها، كما تأثروا ببعض عاداتها وتقاليدها مثل التصوف وغيره^(١).

يؤكد ذلك الجاحظ بقوله: ((...وأما الهند فوجدناهم يُقدّمون في النجوم والحساب، ولهم الخط الهنديّ خاصّة، ويقدمون في الطّب، ولهم أسرار اللب وعلاج فاحش الأدوية خاصّة، ولهم خراط التماثيل ونحت الصور بالأصباغ تتخذ في المحاريب وأشباه ذلك، ولهم الشطرنج، وهي أشرف لعبة وأكثرها تدبُّراً وفطنة. ولهم السيوف القلعية، وهم لعب الناس بها وأحذقهم ضرباً بها، ولهم الرقى النافذة في السموم والأوجاع...))^(٢). والقارئ كلام الجاحظ يستنتج نقطتان: أحدهما مدى إعجاب العرب بالهند والدليل على ذلك التفصيل الدقيق لصنائعها وبراعة أهلها، والأخرى: هي مدى التّقدم والنّهضة الحاصل في الهند في ذلك العصر، وهذا بدوره انعكس على حياة العرب ووثق علاقتهم بها تجارياً واجتماعياً وثقافياً.

أما في حقبة الهيمنة البريطانية على الهند والتي بدأت ١٨٥٨م وامتدّت حتى عام ١٩٤٧م كان ارتباط الهند بالخليج وثيقاً وواضحاً على أكثر من صعيد، فكتبت روز ماري زحلان في كتابها الموسوم بـ(نشوء الدّول الحديثة في الخليج): ((كان الخليج يُدار من قبل حكومة الهند البريطانية وصارت القرارات المصيرية بشأنه تُتخذ في كلكتا وبومباي وتُنقذ عبر وكلاء انجليز مقيمين في مسقط والشّارقة وبوشهر والبحرين والكويت، وأصبح جهازه الإداري تحت سيطرة موظفين مختارين من جهاز الخدمة المدنية في الهند، وصارت العملات المتداولة فيه محصورة في الروبيّة الهنديّة، والطّوابع المستخدمة فيه لأغراض البريد هي الطّوابع الهنديّة))^(٣)، هذه العبارات اختزلت العلاقة الهنديّة-الخليجيّة في ظلّ السّيّطرة البريطانية، فكل ما يتعلّق بالحياة السياسيّة والاقتصاديّة كان مرتبطاً بشكلٍ وثيقٍ مع حكومة الهند البريطانيّة.

ثالثاً: العلاقات السياسيّة:

بعد الاستقلال وخلال الفترة الممتدة من ١٩٤٧م إلى العام ١٩٦٨م اعتمدت الهند مقاربةً أيّدولوجيّةً لمنطقة الشرق الأوسط دعمها فكر مكافحة الاستعمار ودورها المركزي في حركة

(١)-عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة) لكل من اليابان والصين والهند، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠١٦م، ص١١٧.

(٢)-أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، فخر السودان على البيضان- كتاب الرسائل، ص ٦٩- ٧٠. تاريخ الدخول ٢٠ آب ٢٠١٩ على الرابط www.islamicbook.ws/adab/alrsale

(٣)-عبدالله المدني، العلاقات الهنديّة-الخليجيّة.. خصوصية وتميز عبر التاريخ، صحيفة الاتحاد، تاريخ الدخول ١٨ أبريل ٢٠١٩، نيسان، ٢٠١٩، على الرابط [www. www.alittihad.ae/article/5451/2017](http://www.alittihad.ae/article/5451/2017)

عدم الانحياز، ومع أنّ الهند امتنعت عن التصويت بشأن موضوع تقسيم فلسطين فقد عارضت انضمام (إسرائيل) إلى الأمم المتحدة^(١)، ((كنا سنعتزف منذ وقت بعيد بـ(إسرائيل) كحقيقة وواقع وما منعنا من ذلك إلا رغبتنا في عدم المساس بمشاعر أصدقائنا في الدّول العربية)) هكذا صرّح رئيس الوزراء الهندي الأسبق جواهر لال نهرو في أيلول\سبتمبر ١٩٥٠ وذلك عقب الاعتراف الرسمي الذي حظيت به (إسرائيل) من قبل الهند، الذي جاء في أعقاب موقف هندي رسمي مساند للقضية الفلسطينية وللدول العربية، إذ صيغ ذلك الموقف عبر تصويت الهند ضد خطة تقضي بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م، كما صيغ كذلك عبر رفض مماثل لانضمام (إسرائيل) للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م.

لم يغيّر الاعتراف الرّسمي الهنديّ بـ(إسرائيل) من طبيعة العلاقات، فقد استمر الجفاء الهندي تجاه (إسرائيل)، فلم يُسمح للأخيرة بإقامة سفارة في نيودلهي، واكتفت السّلطات الهندية بالسّماح لها عام ١٩٥٣ بإقامة قنصلية صغيرة في بومباي، وعلى الجانب الآخر لم تبادر الهند إلى أي تطوير دبلوماسي من جهتها، ولم تعتمد كذلك إلى مظاهر الدبلوماسية المتعارف عليها من نحو الزيارات المتبادلة أو ما إلى ذلك، وذلك كلّهُ حفاظاً منها على العلاقات القوية بينها وبين الدّول العربية، فنشأت علاقات شديدة الثراء بين نهرو وعدد من قيادات دول العالم الثالث المنفكة أخيراً عن الاستعمار والملتزمة طريق الاستقلال من أمثال الرّئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو، والرّئيس المصري جمال عبد الناصر، الذين تصدّروا مشاهد الكفاح والنّضال حينئذٍ ضد ما أسموه الامبريالية العالمية، وتمخضت عن تلك العلاقات حركة عدم الانحياز^(٢).

إن حركة عدم الانحياز^(٣) خدمت القضايا العربية في التّحرر من الاستعمار، كما أنها أفادت الهند في العديد من القضايا، وعلى الرّغم من الخلافات على السّاحة العربية في الخمسينيات والستينيات فإن ذلك لم يمسّ تطوّر علاقة العرب بالهند ومواقفهم تجاهها، خلال ما

(١)- كديرا بياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التّعاون الخليجي- فرصة استراتيجية لدلهي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم (١٨)، فبراير ٢٠١٧، ص ٤.

(٢)- العلاقات الهندية الإسرائيلية -تطور متصاعد، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات-حلب سوريا، تموز\يوليو ٢٠١٧، ص ٣، تاريخ الدخول ١٥ أيار ٢٠١٩ على الرابط www.idraksy.net/indian-israeli-relations/

(٣)- حركة عدم الانحياز: ظهر مفهوم حركة عدم الانحياز بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لوجود عدد من الدّول التي رفضت التحالف مع أي من المعسكرين الشرقي أو الغربي، فقامت هذه الدّول بتأسيس تجمع يقوم على تأييد حركات التحرر الوطني ورفض الانضمام إلى تحالفات عسكرية تعقد في نطاق الصراع بين الدّول.

حَصَلَ بالنسبة لعلاقة العرب مع باكستان التي أصبحت موضع نقد من القوى الثورية العربية لانضمامها لسياسة الأحلاف العسكرية^(١).

فيما يخص العلاقات الهندية مع دول الخليج العربي فإن الروابط السعودية- الهندية بدأت تاريخياً مع تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م، إذ أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية بعد مدة وجيزة من استقلال الهند في عام ١٩٤٧م، تلتها صداقة متبادلة متينة مبنية على الاعتراف المتبادل بأهمية البلدين كليهما في الشؤون الإقليمية والعالمية، وفي أبريل ١٩٥٥م اشترك الطرفان كلاهما في مؤتمر باندونغ^(٢)، وتبعته زيارات رفيعة المستوى إذ هيأت زيارة ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز لنيودلهي في مايو ١٩٥٥م المجال لتقوية العلاقات ومهدت السبيل بعد ذلك بمدة وجيزة لزيارة الملك سعود بن عبد العزيز التي استغرقت ١٧ يوماً في شهري نوفمبر وديسمبر من السنة ذاتها، وردّ جواهر لال نهرو الزيارة في سبتمبر ١٩٥٦م وحققت الزيارتان نجاحاً في تأسيس علاقات متينة، وإن كانت وجيزة بين الهند والسعودية، وإذا استثنينا في منتصف الخمسينات من القرن العشرين فقد مرّت العلاقات الهندية- السعودية بمرحلة فتور إبان الحرب الباردة، في حين كانت الصداقة تستند إلى إعجاب متبادل بين الدولتين، والثقافتين، وثمة أسباب عديدة كانت وراء هذا الفتور لعلّ أبرزها سياسة الهند في عدم الانحياز، والعلاقات الوثيقة مع مصر، وتحالف المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وارتباطها مع باكستان^(٣).

كما أن الهند كانت خامس دولة في العالم اعترفت باستقلال دولة الكويت عام ١٩٦١م، إذ كانت الكويت من أوائل البلدان التي وقفت إلى جانب الهند خلال الحرب الهندية- الصينية عام ١٩٦٢م فقد قامت العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية الهند ودولة الكويت عام ١٩٦٢م، وفتحت الهند في العام ذاته سفارتها في الكويت، بينما تم فتح السفارة الكويتية في جمهورية الهند عام

(١)- محمد نعمان جلال، العلاقات العربية -الهندية من التقارب إلى الحياد، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠١٨، ص٢.

(٢)- مؤتمر باندونغ: عقد في مدينة باندونغ الاندونيسية في ٢١ أبريل عام ١٩٥٥ وكان النواة الأولى لنشأة حركة عدم الانحياز، وشارك فيه الرئيس المصري جمال عبدالناصر ورئيس وزراء الهند جواهر لال نهرو وجوزيف تيتو رئيس يوغسلافيا والرئيس السوداني اسماعيل أزهرى، تبنى المؤتمر مجموعة من القرارات لصالح القضايا العربية وضد الاستعمار.

(٣)- محمد مدمر كومار، العلاقات الهندية السعودية- الأبعاد الاستراتيجية الناشئة، ترجمة عبد العزيز الحميد، دراسات- مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٣٢، جمادى الأولى ١٤٣٩هـ/ فبراير ٢٠١٨، ص٩- ١٠.

١٩٦٤م، وقام ولي العهد الكويتي صباح السالم الصباح^(١) آنذاك بزيارة إلى الهند بهذه المناسبة^(٢).

على الرغم من المصالح الاقتصادية المتزايدة لدول المجلس مع الهند التي تُعدُّ من أكبر الدُول المصدّرة لدول المجلس، ومن بين أكبر الدُول الآسيويّة المستوردة للبترول من الخليج، بالإضافة إلى تواجد أعداد كبيرة من العمالة الهنديّة تقدر بستة ملايين هندي بدول المجلس، فإنّ علاقات دول مجلس التّعاون الخليجيّ مع الهند حتى نهاية الثمانينات تأثرت بالعامل الإيديولوجي وعلاقة الهند مع الاتحاد السوفييتي من جهة والبعد الإسلامي من جهة أخرى، ولكن من الناحية العملية يمكن وصف مواقف دول المجلس بأنها كانت براغماتيّة أكثر وتسير وفق قوة أو ضعف علاقة الهند مع الغرب، وفي الوقت نفسه وللاستهلاك الشعبي أظهرت دول الخليج انتقادات للممارسات الهنديّة في كشمير، فالمتغيّر الاقتصادي الذي جمع بين الهند ودول المجلس في العقدين الأخيرين، والتأثيرات الغربية على هذه الدُول كان العامل الأساس في التأثير على العلاقات بين الهند ودول مجلس التّعاون الخليجيّ^(٣).

يمكن القول إنّهُ لم تكن هنالك أي علاقات سياسيّة جوهريّة بين الهند والخليج وإنما اقتصرَت على التجارة، والتّبادل التجاري والثقافي، والسبب يعود في ذلك إلى التّجهين المختلفين لكل من الهند ودول مجلس التّعاون الخليجي في تعاطيهما مع القضايا الإقليمية والدولية، وانضمام كل منهما إلى معسكرٍ معادٍ للآخر، فالهند أكبر حليف للاتحاد السوفييتي الخطر الرّئيس لدول مجلس التّعاون لاعتبارات سياسيّة ودينيّة، فضلاً عن تقارب الهند وجمهورية مصر العربية بقيادة جمال عبدالناصر، الأمر الذي لم يكن ليرق لدول المجلس بحكم توجهات مصر السوفييتية.

رابعاً: العلاقات الاقتصادية:

تركز الهند على منطقة الخليج العربي أكثر من أي منطقة أخرى، ليس فقط في حجم التّبادل التجاري معها، بل أيضاً لاعتبارات أخرى تخص العلاقات التاريخية التي ربطت بينهما

(١) - الشيخ صباح السّالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٧): تولى الحكم بعد وفاة أخيه الشيخ عبدالله السّالم الصباح، وكان أول وزير للخارجية في تاريخ الكويت، وذلك بالوزارة الأولى من عام ١٩٦٢م، وفي عهده تم عقد الانتخابات الثانية لمجلس الأمة الكويتي.

(٢) - عظمت الله علي رضا، العلاقات الهنديّة الكويتيّة في مرآة التاريخ، مجلة أقلام الهند، العدد الثاني، يوليو- سبتمبر ٢٠١٦.

(٣) - فلة عربي عودة، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١، ص ٧٨.

فقد كانت الهند قبل استقلالها بوقت طويل بمثابة مركز لفرز وتسويق اللؤلؤ المستخرج من الخليج العربي حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، وكانت العملة وطوابع البريد الهندية متداولة هناك ولاسيما في قطر^(١).

من أهم السلع التجارية التي استوردها الخليجيون من الهند:

١- **الأخشاب ومواد بناء السفن:** لقد برع العرب في الخليج العربي بصناعة السفن والمراكب منذ أقدم العصور، ويرجع ذلك إلى مهارتهم في الملاحة ومعرفتهم التامة بعلم الفلك وكان لموقع الخليج الجغرافي والاستراتيجي دوراً في تطوّر الحركة الملاحية والتجارية وارتياح الخليجيين أماكن بعيدة شملت وادي السند وشرق آسيا^(٢).

وقد برع الكويتيون في بناء السفن فاستوردوا أخشابها المتنوعة من الهند، إضافة لمواد أخرى تتعلق بصناعتها كأقمشة الشراع وغيرها، فقد استوردت الكويت الأخشاب الهندية في بداية الصناعة فيها من مسقط التي كانت وسيطاً تجارياً بينها وبين الهند، ولكن منذ بداية عام ١٧٨٠م أصبح تجار الكويت يستوردون منها مباشرة ومن أوائلهم التاجر الكويتي أحمد بن رزق الذي أمد الدولة العثمانية بالأخشاب من المليار عام ١٨٠٤م^(٣).

وقد حمل عدد من الأهالي لقب (قلالييف) جمع قلاف، وهو صانع السفينة على امتداد سواحل الخليج العربي، ويمارس القلافون صناعة السفن بعد حصولهم على الأخشاب المستوردة من الهند وهي أنواع خاصة منها خشب الصّاج أو النّارجيل (الجوز الهندي) والصنوبر المقاوم للرطوبة، كما أن الإمارات كانت من أهم مراكز صناعة السفن في الخليج العربي حتى أنها نالت شهرة ما زالت باقية، ولم تكن هذه الصناعة مقتصرة على الاستخدام بل كانت معدة للتصدير إلى الأسواق المختلفة^(٤).

ولكن هذه الصناعة تراجعت أواخر أربعينيات القرن العشرين باستخراج النفط والاعتماد على المحركات الآلية، ولما حلّ عام ١٩٤٨م توقف بناء السفن الشراعية لقلّة

(١) - البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية....، ص ١٠٩.

(٢) - ابراهيم خليل العلاف، السفن والمراكب في الخليج العربي قصة كفاح مجيدة، دورية كان التاريخية، العدد ٤، يونيو ٢٠٠٩، ص ٦٣.

(٣) - الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية...، ص ٥٠.

(٤) - العلاف، السفن والمراكب في الخليج العربي...، ص ٦٤.

الطلب عليها، وبلغ ما استوردته الكويت من الأخشاب الهندية في عام ١٩٤٨م بالسفن الشراعية ما قيمته ٢,٤٦٢,٠٣١ روبية^(١).

٢- الأقمشة: اعتمدت الكويت استيراد جميع أنواع الأقمشة والمنسوجات بأنواعها المختلفة من الهند كالأقمشة الشتوية من الصوف الكشميري، وبعض الأقمشة الصيفية مثل الجيت، والململ، والكميري، وكريب دي جين (الحرير الصيني)، والويل، والكريشة، وقماش الجز الذي تستخدمه النساء، ولم يقتصر الأمر على الأقمشة والمنسوجات فعمليات الاستيراد تشمل الأصباغ اللازمة للملابس من ساحل المليبار الذي اشتهر بالمنسوجات القطنية، ومدينة أحمد آباد الهندية التي عرفت بإنتاج المغازل اليدوية وتعد مدينة شوردان من أشهر المدن التي جلب منها الكويتيون الأقمشة الهندية^(٢).

ويذكر أحمد محمد الأميري الذي تسلّم تجارة والده المراكب لتطور تجارة الأقمشة في الإمارات الآتي: ((نحن بدأنا بيع الأقمشة منذ عام ١٩٥٥م، وكنا نشترى من الهند أقمشة اللّاس وبوتيلة وهي أقمشة شهيرة عرفت المرأة باستحسانها واستخدامها لها، وكانت الأقمشة التي تُباع في الإمارات تُحاك في الهند، حيث كانت دول مجلس التعاون تستورد الأقمشة منها منذ أربعينيات القرن الماضي))^(٣).

كذا الحال بالنسبة للبحرين فقد كانت تستورد أقمشتها من الهند، فيتحدث حاتم علي ملاً وهو صاحب دكان في أحد أزقة شارع التجار الذي ورثه عن أبيه الذي قدم من الهند قبل مائة وخمسة سنوات أنّ ((والده كان يستورد الأقمشة من الهند عن طريق البحر كالقطن والملابس العربية والمشمّر البحريني والزري والكودري، حالياً تأتي الأثواب العربية من أندونيسيا وكوريا واليابان وأكثر الأقمشة جودة من الهند والصين)).

وفي الدكان الذي ورثه من جده لأبيه قبل أكثر من ٥٠ سنة يتحدث تاجر الأقمشة محمد معيز عن استيراده للأقمشة من الإمارات موقع التوريد الرئيس لمنطقة الخليج حيث تحط فيها الأقمشة القادمة من الهند وإندونيسيا وكوريا واليابان^(٤).

(١)- الحربي، السفن والمراكب في الخليج العربي...، ص .

(٢)- الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية...، ص ٤٨.

(٣)- موزة خميس، أقمشة العيد شلالات تومض بالذهب والفضة، الاتحاد الإماراتية، تاريخ الدخول ١٥ آذار ٢٠١٩ على

الرابط www.alittihad.ae/article/76968/2006/

(٤)- زينب اسماعيل، تستورد من الهند والصين الأقمشة والملابس التراثية.. موضة لا تزول لدى الخليجيين. أخبار الخليج، تاريخ الدخول ١٧ أيار ٢٠١٩ على الرابط:

www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1165691

ومن أهم السلع التي استوردتها الهند من منطقة الخليج العربي:

١- اللؤلؤ: يُعدُّ الخليج العربي من المراكز الرئيسة لاستخراج اللؤلؤ في العالم، إذ يمثل النشاط الرئيس لسكانه، وتعد تجارته أهم ما قام به الكويتيون مع شبه القارة الهندية، حيث احتلت لآلئ البحرين والكويت مركز الصدارة في التصدير إلى مختلف أسواق العالم في الشرق والغرب، فقد شجّع نهافت الأسواق العالمية على اللؤلؤ حكومة الهند البريطانية على تطوير التعامل التجاري مع التجار لأنّها ذات أهمية كبرى لدى الطبقات الحاكمة والغنية^(١).

وكما أن النفط ثروة العصر بالنسبة لمنطقة الخليج العربي، فإن اللؤلؤ كان ثروة الماضي المنصرم، ولذلك لا غرابة أن كانت مهنة الغوص لاستخراج وصيد اللؤلؤ هي المهنة الأهم والأبرز في مرحلة ما قبل اكتشاف واستثمار النفط، إذ كان ما يقارب من ٨٥% من إجمالي سكان إمارة أبوظبي مثلاً يعملون في مهنة الغوص، وكان الدخل السنوي يقدر بأكثر من عشرين مليون روبية، أما سفن الغوص فقد قُدِّر عددها على مستوى الإمارات في ذلك الوقت بحوالي ألفي سفينة، بينما قُدِّر عدد الرجال البحارة الذين كانوا يعملون على متنها بحوالي عشرين ألف رجل، كما يذكر أن عائدات الغوص في القطيف بالسعودية، كانت تقدر بأربعة ملايين وستمئة ألف روبية وهو مبلغ طائل بالنسبة لذلك الوقت^(٢).

كما احتكر شيوخ البحرين تجارة اللؤلؤ، وكان لهم قوارب خاصّة تشتغل بتلك التجارة وتفرض ضريبة مقدارها تومانيين^(٣) على كل قارب يدخل البحرين، وذلك لأن استخراج اللؤلؤ لم يكن حكرًا على سكان جزيرة البحرين، فقد كان يأتي إليها في موسم الغوص الكثير من سكان الساحل العماني، أو من قطر، والأحساء، والكويت، وغيرها من موانئ الخليج العربي، وإلى جانب تلك الضريبة كانت تفرض نسبة مئوية من حصيلّة الغوص^(٤).

(١)- الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية...، ص ٦٣.

(٢)- جمعة خليفة أحمد بن ثابت الحميري، رحلة الغوص واللؤلؤ، جمعية الإمارات للغوص- هيئة المعرفة والتنمية البشرية، حكومة دبي- الإمارات، ٢٠١١، ص ١٤- ١٥.

(٣)- التومان: كان العملة الرسمية في إيران حتى عام ١٩٣٢، وينقسم التومان إلى ١٠,٠٠٠ دينار، وأصل كلمة تومان يرجع إلى الكلمة التركية تومين، والتي تعني ١٠,٠٠٠.

(٤)- كريم طلال الركابي، التجارة في البحرين قبل اكتشاف النفط، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٥، ٢٠٠٥، ص ١٤٠.

ويذكر جاسم مراد وهو رجل أعمال وسياسي بحريني أن تُجَار الغوص كانوا يتوجّهون إلى الهند في فصل الشتاء للتجارة وبيع اللؤلؤ، ويستوردون أيضاً بضائع من الهند لسوق البحرين كالأحذية والنعل والقماش^(١)، وهذا يدل على أن تُجَار اللؤلؤ قاموا بدور تجاري مزدوج، إذ كانوا يبيعون اللؤلؤ في الأسواق الهندية ويجلبون عند عودتهم العديد من البضائع فيحققون بذلك أرباحاً مضاعفة، ولم يقتصر الأمر على تُجَار اللؤلؤ فحسب، بل شمل حتى المسافرين إلى الهند بقصد العلاج، بالإضافة إلى الدور التجاري اللافت الذي قامت به المرأة الخليجية خلال سفر زوجها في رحلة الغوص الطويلة والشاقة.

ولكن تجارة اللؤلؤ تراجعت في عشرينيات القرن العشرين، إذ بدأت نهاية العصر الذهبي بسبب انتشار اللؤلؤ الصناعي الياباني، وتغيّر نمط الاستهلاك، فكسدت الأسواق العالمية عامّة والخليجية خاصّة، وتوقّفت نهائياً بعد الحرب العالمية الثانية بعد حظر استيراد اللؤلؤ الخليجي في أواخر الأربعينيات على الرغم من توسُّط العملاء الهنود، فقد أصدرت حكومة الهند قوانين استثنائية عندما حظرت استيراد اللؤلؤ في يوليو ١٩٤٧م، ومنعت كميات كبيرة من لؤلؤ الخليج من دخول الهند، كما ألغت تراخيص الاستيراد منعاً لخروج مبالغ مالية كبيرة ترهق اقتصادها المتدهور، وقد اندثرت مهنة الغوص نهائياً بعد ظهور النفط واستخراجه، واعتبر موسم ١٩٥٩م آخر موسم لتاريخ الغوص على اللؤلؤ في الكويت^(٢)، ومن الممكن أن يكون وراء انهيار تجارة اللؤلؤ أسباب سياسية كون الهند انفصلت عن الخليج الذي بقي تحت وطأة الاستعمار البريطاني، وبالتالي انعدمت معه رغبة الهند في إفادة المستعمر من أرباحه التي يجنيها من تلك التجارة.

٢- **الثُّمُور:** تُعدُّ المتاجرة بالثُّمُور من أهم الأنشطة التجارية التي مارسها الكويتيون مع الهند قبل ظهور النفط، إذ شكّلت جانباً مهماً من الاقتصاد الكويتي بعد مهنة الغوص على اللؤلؤ، فقد ارتبطت تجارة الثُّمُور بالاستقر، وعمليات النقل البحري، فقد كانت السفن الشراعية الكويتية تقصد سواحل الهند الغربية بعد نزوح تمور البصرة للمتاجرة بالثُّمُور العراقية، نظراً لشهرتها ولكثرة مزارع النّخيل فيها.

وامتازت الأسواق الهندية بكونها من أكبر الأسواق العالمية المستوردة للثُّمُور، فالهنود يستهلكون كميات كبيرة من أصناف الزّهدي أو الدّيري والخلال، وهي من الثُّمُور الناشفة، وبلغت الكميات المصدّرة لسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٥٠م

(١)- حوار مع صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٣٥٠١، السبت ٧ أبريل، ٢٠١٢.

(٢)- الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية...، ص ٦٥.

ما يقارب ٧٦ ألف طن، كان يفرغ معظمها في ميناء كراتشي وبومبي وسوقها الخاص كرخ بازار، ثم تنقل إلى مدن بارودا وحيدر أباد ومدراس والبنغال^(١).
إنّ الملاحظ لسير العمليات التجارية بين الهند والخليج يجد أن الصادرات الخليجيّة اقتصرت على المواد والسلع البسيطة التي توفرها البيئة الخليجيّة المتواضعة، معتمدة في نقلها على سفن نقل اللؤلؤ إلى الهند.

كما حظيت الجالية الهندية في عصر البترول وقبله بالحماية البريطانية، سواء كانوا موظفين في الشركة أو عمالاً بها، وأغرتهم بالامتيازات دون سواهم من العمال المحليين، كل هذه الحماية أسبغتها عليهم الحكومة البريطانية لأنها في النهاية تحقق مصالحها في توفير الأيدي العاملة الفنيّة المطلوبة لاستمرار ضخ البترول، بالإضافة إلى أنّ الوجود الهندي في حقول النفط أدى لاطمئنان شركاته البريطانية عن الوجود الوطني^(٢).

كانت العملة الهندية هي العملة الرسميّة في منطقة الخليج العربي، وتتكوّن من القطع الفضيّة والنحاسيّة المضروبة في بومبي وكلكتا، والأوراق النقدية الصادرة عن الحكومة الهندية، بينما كان كبار التّجار والصّيارفة يحتفظون بكميّات كبيرة من المسكوكات الذهبية، ويستخدمونها لدعم المعاملات التجارية، وفي العام ١٩٥٨م أعلنت الحكومة الهندية عزمها على إصدار روبيّة خاصّة للخليج، فكانت المعاملات الورقية الخاصّة للخليج مختلفة عن المعاملات الورقية التي تصدر للهند، إذ كانت مواصفات الروبيّة الخليجيّة مشابهة للروبيّة الهندية في سعر الصّرف، وتختلف معها في لون الورقة النّقدية إذ كانت الروبيّة الخليجيّة باللّون الأحمر في حين أنّ الروبيّة الهندية باللّون الأزرق بالإضافة إلى وجود حرف (Z) قبل رقمها المسلسل^(٣).

خامساً: العلاقات الثقافية والاجتماعية:

١- ثقافياً:

إن العلاقة بين الهند ودول الخليج علاقة قديمة جديدة وعميقة ومركبة، وعليه لا يمكن تجاهل الأثر الهندي في ثقافة ومجتمع الخليج قديماً وحديثاً واستمرار ذلك حتى يومنا هذا، ومما

(١)- الحربي، تاريخ العلاقات الكويتيّة الهندية...، ص ٦٠.

(٢)- نورة محمد القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠-١٩٤٧، منشورات دائرة الثقافة والاعلام، حكومة الشارقة- الإمارات، ١٩٩٦، ص ٢٨٣.

(٣)- صحيفة الوسط البحرينية، العدد ١٧٥٩، السبت ٣٠ يونيو ٢٠٠٧ | ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ، تاريخ الدخول ١٣

أيلول ٢٠١٨ على الرابط <http://www.alwasatnews.com>

هو جدير بالملاحظة في هذا الشأن أن كثيراً من الجوانب الحديثة في مختلف مجالات الحياة قد دخلت إلى الخليج عن طريق الهند وليس عن طريق أوروبا، عن طريق التّثوير الهندي وليس الأوروبي، فعلى سبيل المثال تعرف الخليجيون إلى الصّحافة العربية والأجنبيّة عن طريق الهند، وتعرفوا إلى الطّباعة والكتب المطبوعة عن طريق الهند، كما تعرّف شعب الخليج إلى السينما والفنون والتّصوير الفوتوغرافي عن طريق الهند، سواء بشكل مباشر عن طريق المهاجرين الهنود أو بشكل غير مباشر من خلال المهاجرين الخليجيين إلى الهند، لا بل إن العديد من رواد النهضة الخليجيّة اطلّعوا على الثّقافة الأوروبيّة الحديثة عن طريق الهند، وانفتحوا على التّعليم الحديث عندما تعرّفوا على النّظم التّعليمية الحديثة في الهند، كما تعرّفوا على المدارس والجامعات للمرّة الأولى في الهند عندما لم تكن هناك مدارس حديثة في المنطقة، ومما له دلالة على أهميّة العلاقات الهندية-الخليجيّة والتأثير الهندي أن حركة التّثوير الأولى في منطقة الخليج ارتبطت في معظمها بشخصيّات خليجيّة تعلّمت في الهند كالشاعر إبراهيم العريض في البحرين والأديب خالد محمد الفرج في الكويت، أو كانت على علاقة بالهند ومارست أنشطتها التجاريّة وغير التجاريّة في الهند رداً من الزمن، أو بين الهند والخليج إذ تعرّفت على العالم الحديث واكتسبت الكثير من المعارف عن طريق استيعاب ثقافة الهند^(١).

يعد الشّاعر والفنّان الكويتي عبدالله الفرج جزءاً مهماً في تمازج الثّقافة الكويتيّة والهنديّة وتوثيقها في الماضي، فقد عاش عبدالله الفرج في الهند خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ تزوج من سيدة هندية، ثم تعلّم اللغات الهندية جميعها، وبرع فيها، وتعلم الفنون الموسيقيّة الهنديّة، ما أتاح له أن يأتي بمزيج ما بين الموسيقى الهنديّة والكويتيّة، فكتب أغاني عربية مطعمة بكلمات هندية، وبعد عودته للكويت أحضر آلة العود التي اقتناها من مهاجر يمني في بومبي وأضاف إليه وتراً جديداً.

بالإضافة إلى العديد من الشخصيّات الخليجيّة التي مارست دوراً رائداً في الوسط الأدبي والمسرحي الهندي أمثال إبراهيم القاضي الذي مثّل جسراً ثقافياً بين الهند والمملكة العربية السّعودية ، ولد إبراهيم القاضي في ١٨ من شهر أكتوبر عام ١٩٢٥م في مدينة بونا -الواقعة في محافظة مَهْرَاشْتِرا- لأب سعودي وأم كويتية، وكانت لدى والدته القدرة على التّكلم بالعربية، بالإضافة إلى مختلف اللغات الهنديّة مثل الأردية والهنديّة والماراثية والغوجارية، وهكذا نشأ في

(١)- يوسف مكي، حول العلاقة الثقافيّة بين الخليج والتّثوير الهندي، جريدة أخبار الخليج، العدد ١٣٣٨٥، ٢٢ محرم ١٤٣٦هـ / ١٥ نوفمبر ٢٠١٤م، ص ٣، تاريخ الدخول ٦ أيلول ٢٠١٨، على الرابط:

<https://akhbar-alkhaleej.com/source/13385/>

حضانة الثقافات المختلفة، وذهب إلى انكلترا لدراسة الفن وانتهى به المطاف إلى الأكاديمية الملكية للفنون المسرحية في لندن إذ تلقى تدريباً خاصاً في المسرح الملحق بالجامعة البريطانية للفن المسرحي، ثم حصل على جائزة خاصة من مؤسسة الإذاعة بي بي سي عام ١٩٥٠م، ولكنه لم يشغل نفسه كثيراً في مجال المسرح والتمثيل في لندن، بل عاد إلى الهند للانضمام إلى حركة المسرح والتمثيل ليكون أحد الرموز الهندية التي تحظى باحترام وتقدير عميق في الوسط المسرحي والأدبي للحقبة المعاصرة، تزوج إبراهيم القاضي من السيدة روشن بيغم التي عرفت فيما بعد باسم روشن القاضي، كانت روشن مصممة أزياء وقد صممت جميع أزياء المسرحيات التي خرجت تحت إشراف السيد إبراهيم القاضي وساهمت في تصميم ديكوراتها، كما أنشأت مع زوجها معرض التراث الفني بنيودلهي عام ١٩٧٧م، إنّ أبرز التّنوّعات التي أدخلها إبراهيم القاضي في فن المسرح والتمثيل كانت انعكاساً لتاريخ المعالم التاريخية الهندية من خلال منصة المسرح، فقد قام إبراهيم القاضي وجماعته في المسرح بتجربة هذا الابتكار لأول مرة وذلك بعرض الدراما (اندهايوغ) (العصر الأعمى أو عصر الظلام)، وحضر العرض رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات المهمة، وقد أعرب رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو عن تقديره لأناقة العرض ولطافة التمثيل^(١). فإبراهيم القاضي مثال قائم على روعة الاندماج الحضاري بين الثقافتين العربية والهندية، فأغنى المسرح الهندي ودفع به إلى الأمام، ومثال أيضاً على الاندماج الاجتماعي بزواجه من السيدة روشن الهندية التي ساعدته ووقفت إلى جانبه في مسيرته الثقافية.

كما قامت الصحف العربية التي تأسست في الهند بدور مهم في تعزيز العلاقات الثقافية بين الهند والعرب وتنمية التفاهم المتبادل، فقد قام مولانا أبو الكلام آزاد أول وزير معارف للهند المستقلة بتأسيس المجلس الهندي للروابط الثقافية، وأصدر منها مجلة عربية علمية ثقافية ألا وهي ((ثقافة الهند)) وذلك في عام ١٩٥٠م، فكانت أول مجلة عربية صدرت بعد الاستقلال تُصدرها الحكومة الهندية باللغة العربية لتمثلها في البلدان العربية، وصدر العدد الأول لهذه المجلة في مارس ١٩٥٠م من مقرّها في نيودلهي وما تزال تصدر حتى يومنا هذا من دون انقطاع، ويُصدر هذه المجلة في هذه الأيام المجلس الهندي للعلاقات الثقافية بالتعاون مع المركز الثقافي الهندي العربي بالجامعة الملكية الإسلامية في نيودلهي، وكما يتضح من اسمها أنها تهدف

(١)- ناصر علي، التبادل الثقافي والحضاري بين الهند والعالم العربي عبر العصور، مجلة ثقافة الهند، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، العدد ٦٨، ٢٠١٧، ص ٢٠٥-٢٠٨.

إلى إنشاء وتنمية الأواصر الودية والثقافية والسياسية بين الهند والبلدان العربية، وتقوم بالتبادل الثقافي والعلمي واللغوي بين الهنود والعرب^(١).

بعد مضي خمس سنوات أصدر الشيخ محمد الحسني مجلة ((البعث الإسلامي)) في مدينة لنكاو وهاتان المجلتان العربيتان كلتاها ظلتا تحتلان مكانة بارزة في مجال الصحافة العربية في الهند حتى اليوم، وتوالى صدور الصحف والمجلات العربية في الهند في النصف الثاني من القرن العشرين، وخاصة بعد استقرار حال المسلمين الهنود، وتأسيسهم العديد من المدارس العربية في طول البلاد وعرضها، ومن أهم الصحف التي ظهرت في الخمسينيات، وبعدها مجلة ((صوت الشرق)) الشهرية الصادرة عن مركز استعلامات سفارة الهند بالقاهرة ١٩٥٢م، وجريدة ((الرائد)) النصف شهرية التي أصدرتها ندوة العلماء بلكناو سنة ١٩٥٩م، ومجلة ((دعوة الحق)) الفصلية التي أصدرها الشيخ وحيد الزمان (المتوفى سنة ١٩٩٥) أستاذ اللغة العربية بدار العلوم بديوبند سنة ١٩٦٥م، ومجلة ((صوت الأمة)) الشهرية التي أصدرتها الجامعة السلفية بمدينة بنارس سنة ١٩٦٩م، ومجلة ((الهند)) الثقافية التي أصدرتها السفارة الهندية في سوريا سنة ١٩٧٢م، وجريدة ((الكفاح)) النصف شهرية التي أصدرها الشيخ وحيد الزمان الكيرانوي سنة ١٩٧٣م، وجريدة ((الدعوة)) الإسلامية الثقافية التي أصدرتها الجماعة الإسلامية في الهند سنة ١٩٧٥م^(٢).

كما أنشئت في جامعة ((عليكرة)) الإسلامية أكاديمية باسم ((المجمع العلمي العربي الهندي))، وأصدرت مجلة باسم المجمع العلمي الهندي لتكون ترجمة لهذا المجمع، وهي مجلة نصف سنوية تصدر مرتين في العام، والرئيس المؤسس لهذه المجلة الأستاذ الراحل الدكتور مختار الدين أحمد الذي قام بإصدارها في عام ١٩٧٦م ومن أهدافها تعميم اللغة العربية وآدابها في الهند، وتجلية تاريخ وحضارة العرب، والتعريف بالمخطوطات العلمية النادرة، والسعي لإحياء التراث، ونقل مصنفات علماء الهند إلى اللغة العربية، وتنمية الذوق العلمي بالهند، وتحتل هذه المجلة مكانة مرموقة في الصحافة العربية المعاصرة في الهند^(٣).

(١) - حفظ الرحمن الاصلاحى، دور الهند في نشر التراث العربى، كتاب العربية ٢١، ط١، ١٤٣٢هـ / ٢٠١١م، ص ٢٢١-٢٢٢.

(٢) - ثمامة فيصل بن أبي المكارم، الصحافة العربية في الهند: نظرة تاريخية، صحيفة اللغة العربية، تاريخ الدخول ١٣ أيار ٢٠١٩، على الرابط www.arabiclanguageic.org/view-author.php?id=336

(٣) - الاصلاحى، دور الهند في نشر التراث العربى...، ص ٢٣١-٢٣٢.

٢- اجتماعياً:

كان تأثير الهند على المجتمع الخليجي واضحاً في العديد من الجوانب:

أ- **اللغة:** انتشرت الكثير من الكلمات الهندية داخل المنازل العربية في الخليج مثل (بنكه) وهي مروحة الهواء و(تاوه) وهي آنية عمل الخبز، و(موري) وتعني حوض غسيل اليد، و(بتات) وتعني مفاصل الباب، و(بالدي) وهو السطل، و(بوجلي) وتعني مصباح اليد بالبطارية، و(بنه) وتعني ورقة اللعب، وهي مشتقة من الكلمة الهندية بنه أي رزمة ورق، و(أوتي) و(استري) وهي المكواة.

ب- **الزينة والفنون:** تأثر الخليجيون الذين عاشوا بالهند بالأدوات الهندية الخاصة بالزينة والفنون في عمليات الحفر على الخشب فقد زينوا منازلهم بالرمامين مفرداً رمانة وهي فقاعات الزجاج الرقيق مختلفة الألوان والأحجام، واللماعيات المذهبة وهي القوارير الملونة والمنقوشة والمزخرفة، وكانت تجلب من الهند، كما زينوا جدران منازلهم بالمرايا (مناظر) ذات أشكال هندسية مربعة ومثلثة ودائرية، وكانت تجلب كلها من الهند، كما أن سرير العروس ذا الأربعة أعمدة والدواليب والصناديق وأشهرها السورتي كان يجلب من الهند، كما كانوا يحضرون النجفات (الثريات) من الهند ويعلقونها كزينة في سقوف الغرف لعدم وجود الكهرباء، بل أحضروا البوابات الخشبية الضخمة المزينة بالأفيال وأشهرها بوابة إبراهيم المدفع في الشارقة.

ت- **الملابس والحلي:** تأثر الخليجيون بلغة الملابس وفن التطريز في الملابس الهندي، فالذكمة زرار والزنجفرة: الفانيلة وهي من الهندية جنفرة، ورمال تعني المنديل، والدكله: الجاكيت الهندي، وقد ارتداه الهندي حتى الركبة، بينما ارتداه رجل الخليج حتى القدمين، واللاس: قماش الحرير الرقيق، والبريسم: الحرير، والغترة: كلمة هندية الأصل وهي غطاء الرأس الأبيض للرجال في منطقة الخليج، بينما اختلف العُمانيون فقط عن أهل الخليج بلبس العمامة من صوف كشمير، ومن الأشياء المستخدمة أيضاً الصنّدل صابات والوزار لباس للرجال يلف على الخصر ويلبس تحت الجلابب بألوان متعددة وجوتي وهي تعني الحذاء، والجبلي: نوع من النعل، والكمشة وهي النظارة^(١). وما تزال بعض النساء العمانيات ولا سيما من تعود أصولهن إلى قبائل البلوش والمحتكّات بهن من القبائل العربية الأخرى وخاصة القاطنات في محافظة مسقط والمناطق الساحلية من محافظة جنوب الباطنة ولا سيما في ولايتي بركاء والمصنعة

(١)- القاسمي، الوجود الهندي في الخليج...، ص ٢٢٥-٢٢٦.

ترتدي الملابس القريبة من الملابس البنجابية التي ترتديها النساء المسلمات في شبه القارة الهندية، وتتكوّن من قميص يغطّي الجسم حتى تحت الركبة، وتكون منقوشة بنقوش من الصوف إذا كانت للاستعمال اليومي المنزلي ويطلق عليها البلوش اسم (البندولية)، أما ملابس الأفراح فتكون موشاه بتصاميم الرزي ولا تزال تحاك إلى اليوم في الهند وباكستان، ويذهب العديد من الناس إلى تلك البلدان خصيصاً لتفصيل وتصميم الملابس وخاصة ملابس العروس التي ما يزال يرى بعض أفراد المجتمعات البلوشية بأن تفصيلها في الهند وباكستان دليل على جودة تلك الملابس، وإشارة إلى علو المكانة الاجتماعية والسعة المادية للعروس التي تتباهى بلبس أنواع مختلفة منها طوال أيام الاحتفالات بالزواج، وإذا كان تأثر المرأة العمانية بالمرأة الهندية في مجال الملابس قد اقتصر على بعض المناطق العمانية دون الأخرى نجد أن تأثر الرجل العماني جاء ليشمل مناطق سلطنة عمان كافة، وأبرز مثال على ذلك ارتداء الرجل العماني للثّال- التي اشتهرت بلاد الهند بصناعاته وخاصة كشمير- الذي يلف حول الخنجر في مناسبات الأفراح، وهو مأخوذ من عادة كان الهنود وما يزالوا يمارسونها وهي ارتداء العريس الهندي للثّال في ليلة زواجه حيث يضعه فوق كتفه^(١). كما كان الرّزي الرّسمي لطلاب الكويت منذ عام ١٩٤٧م القميص والبنطلون الكاكي القصير على نمط زي التّلاميذ الهنود، فقد أوصى مجلس المعارف في الكويت في ذلك العام على خمسة آلاف بدلة كاملة من الهند، وكان الطلبة قبل ذلك يرتدون الجلباب والكوفية، وكان لباس الشرطي البحريني العمامة الهندية المخروطية ذات الجديلة الحمراء وبدلة على غرار بدلة العسكري الهندي، وفيما يتعلق بالحلي الخليجية فقد تأثرت بفن الصناعة الهندية، فكانت توجد في أسواق مطرح ومسقط بعض الحلي الفضية، ومن الواضح أن هذه الحلي قد انتقلت إلى عمان عبر الخليج من الهند، على الرّغم من أن بعض هذه النّوعيات قد تكون من أصل الإنتاج العماني^(٢)، فقد اقتنت المرأة العمانية الحلي- الفضية في الماضي والذهبية حالياً بعد عام ١٩٧٠م- متأثرة بالمرأة الهندية وخاصة العروس الهندية التي تفرض عليها النّقايد الهندية المتوارثة منذ القدم شراء الحلي ولبسها في احتفالات زواجها ومن أهم الحلي المنتشرة في عمان والمأخوذة من التّصاميم الهندية: الأساور

(١)- اسماعيل بن أحمد الزدجالي، التواصل الحضاري العماني في شبه القارة الهندية - ورقة أقيمت في ندوة ((الدور العماني في شرق آسيا والهند)) في النادي الثقافي عام ٢٠١٤، جريدة الوطن العمانية، ص٣، تاريخ الدخول ٤ كانون ثاني

٢٠١٨، على الرابط <http://alwatan.com/details/148045>

(٢)- القاسمي، الوجود الهندي في الخليج...، ص٢٢٧.

(البناجري) والقلاند والخواتم والبدة والعوص اللذان يزينان الأنف على اختلاف مسمياتها واستخداماتها، والأقراص التي توضع على الرأس، ويطلق عليها محلياً الحروف، وتعدى تأثير المرأة العمانية بالمرأة الهندية اقتناء الحلي ليشمل تأثرها بها فيما يتعلق بأدوات الزينة والتجميل، إذ تزيّنت المرأة العمانية بالمحلب والورس والزعفران وغيرها من نباتات الزينة العطرية المستوردة من الهند، وتستخدمها المرأة الهندية إضافة إلى نقوش الحناء التي اقتبستها المرأة العمانية مما تفننت به المرأة الهندية في هذا المجال^(١).

ث- **الأكل والمطبخ:** تأثر المطبخ الخليجي المتواضع في مكوناته بالمطبخ الهندي المتنوع والثري من جهة تنوع أطباقه والمواد المستخدمة في إعداد تلك الأطباق، فصارت الأطباق الهندية بمسمياتها من (برياني ودال وسمبوسة) أطباقاً خليجية، وصارت التوابل الهندية والأرز البسمتي مواداً رئيسة في كل ما يطبخ داخل المنازل الخليجية^(٢).

ومن الملاحظ أنه ثمة تأثيرات مشتركة بين العمانيين والهنود فيما يتعلق بعادات الطعام، إذ نجد أن العديد من المأكولات الشعبية العمانية قد أُضيفت إليها البهارات المتنوعة التي اشتهرت بها بلاد الهند كالفلفل والهيل والقرفة.... الخ، كما نجد أن البلدين قد اقتبس كل منهما العديد من المأكولات التقليدية الخاصة بشعب البلد الآخر، فنجد المائدة العمانية قد أخذت من المائدة الهندية العديد من أصنافها الشهيرة مثل البرياني والهواريه (نوع من المكبوس)، وفي المقابل نجد الهنود قد تعلموا من العمانيين طريقتهم في حفظ الطعام كتمليح الأسماك وتجفيف اللحم^(٣).

ج- **الزواج والتعايش الاجتماعي:** تزوج كثير من التجار الذين سافروا إلى الهند من العوائل الهندية، واستقروا فيها، وحصلوا على الجنسية الهندية بعدما حصلت على استقلالها، وتعدّ عائلة إبراهيم القاضي، عميد المسرح، أبرز مثال لعائلة من أصول سعودية، فقد كان والده تاجراً من عنيزة في القصيم، واستقر لمدة قصيرة في الهند، حيث ولد إبراهيم^(٤).

(١) - الزدجالي، التواصل الحضاري العماني ...، ص ٣.

(٢) - عبدالله المدني، العلاقات الخليجية الهندية خصوصية وتميز عبر التاريخ، صحيفة الاتحاد الإماراتية، تاريخ الدخول

٢٦ أيلول ٢٠١٨، على الرابط www.alittihad.ae

(٣) - الزدجالي، التواصل الحضاري العماني...، ص ٣.

(٤) - قومان، العلاقات الهندية السعودية...، ص ٢٧.

تُعَدُّ البحرين من أوائل الدُّول الخليجيَّة التي عاش فيها أبناء طائفة البهرة^(١) بحريَّة تامَّة، ومارسوا حياتهم الاجتماعيَّة والتجاريَّة وبشعورٍ عالٍ من الأمن، لذلك كانت البحرين بالنسبة لطائفة البهرة نقطة انطلاقٍ مهمَّة ومبكرة، ويؤكد الشيخ مقداد أصغر زين الدين ذلك في قوله: ((إننا لا نعيش كفئة منفصلة عن محيطنا الاجتماعي، فلنا علاقاتنا الواسعة وصادقاتنا وروابطنا الانسانية مع بحرينيين من كل الأطياف، نحن نَعُدُّ أنفسنا مكوَّنًا أساسيًا من مكونات المجتمع البحريني))، ويصل عدد أبناء طائفة البهرة في البحرين إلى ٧٥٠ من الرجال والنساء والأطفال وفقاً لما توكده سجلات الطائفة البهرية، إلا أنَّ البهرة يشكلون قوَّة اقتصادية مهمة في البلاد على مدى تاريخ وجودهم القديم، وفيهم رجال مال وأعمال، وقد ساهم التَّجَّار ورجال الأعمال منهم في تأسيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، ويستخدم البهرة في حديثهم لغة يطلقون عليها لغة الدعوة وهي مزيج من اللُّغة الكوجراتية لغة الهند الأصلية والأوردو وبعض المفردات العربية الفصيحة ويقول الشيخ مقداد ((إنَّ هذه اللُّغة اتخذها البهرة كجسر لتعلم اللُّغة العربية وإتقانها))^(٢).

مما تقدَّم يتبيَّن أنَّ العامل الجغرافي كان له الدور الأبرز في توثيق العلاقات الهنديَّة-الخليجيَّة، وهذا بدوره مهَّد للتَّقارب التَّجاري، فكانت الهند بمثابة الحلم المنشود للخليجيين الراغبين في التجارة وتكوين الثَّراء، وتيار الهجرة هذا شجع على تطوير العلاقات الثقافيَّة والاجتماعية، فقد وقفت شخصيات خليجية عدة كجزء هام في تمازج الثقافة الهنديَّة-الخليجيَّة، ومارست دوراً رياديّاً في الوسط الأدبي والمسرح الهندي، كما قامت الصَّحافة العربية التي تأسست في الهند بدور مهم في تعزيز العلاقات الهنديَّة العربية، بالمقابل انعكس التأثير الهندي على مختلف جوانب الحياة الخليجيَّة من مأكَل وملبس ومسكن.

يمكن القول إنَّ التَّأثير بين الهند والخليج العربي كان متبادلاً وشاملاً لمختلف نواحي الحياة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، ولكن من الواضح أنَّ منطقة الخليج كانت أكثر تقبلاً للمؤثرات الهنديَّة، وحتى من ساهم في تطوير الثقافة والفن الهندي من الرِّعيل الخليجي الأول كان قد نشأ

(١) - طائفة البهرة: هم اسماعيلية مستعلية يعترفون بالإمام المستعلي ومن بعده الأمر ثم ابنه الطيب ولذا يسمون بالطيبية، وهم اسماعيلية الهند واليمن، تركوا السياسة، وعملوا بالتجارة، فوصلوا إلى الهند، واختلط بهم الهندوس الذين أسلموا، وعرفوا ب البهرة، والبهرة لفظ هندي قديم: بمعنى التاجر.

(٢) - وسام السبع، البهرة في البحرين.. درس في الاندماج، صحيفة الوسط، العدد ٣٧٠٦، ٢٦ ذي القعدة ١٤٣٩هـ \الاثنين

٢٩ أكتوبر ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٧ حزيران ٢٠١٨، على الرابط <http://alwasatnews.com>

في تلك الأوساط، وشرب من مناهلها، فالهند تُعدُّ مصدر إعجاب وانبهار العرب وهذا تؤكدُه كتابات الرحالة والتجار والمؤرخين.

الفصل الثاني:

العوامل المؤثرة في العلاقات الخليجية-الهندية بين عامي ١٩٨١ - ٢٠٠٣ م

أولاً: العوامل السياسية المؤثرة في العلاقات الخليجية-الهندية بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٣ م

١- العوامل الإقليمية:

أ- انعكاس العلاقات الهندية مع (إسرائيل) على علاقتها مع دول مجلس التعاون الخليجي:

أدى وجود أقلية يهودية محدودة داخل الهند إلى ضعف تعاطف حركة التحرر الوطني الهندي قبل الاستقلال مع الحركة الصهيونية، فعلى الرغم من تفهم القيادات الوطنية الهندية للطموحات الصهيونية في إقامة وطن خاص بهم، إلا أن حزب المؤتمر الهندي انتقد اعتمادهم الامبريالية البريطانية لإنجاز هذا الطموح، الأمر الذي أدى إلى نظرة حزب المؤتمر لـ (إسرائيل) بوصفها مشروعاً استعمارياً^(١).

لقد شهد عقد التسعينيات تحولاً مهماً في المواقف الهندية من القضايا العربية، ولا سيما قضية فلسطين، وقضية جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، لا شك في أن التعاون الكبير الذي تطور بين الهند و(إسرائيل) منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٩٢م كان هو الدافع الرئيس وراء هذا التحول الذي تنفي الهند حدوثه، ولكنه حقيقة ملموسة يدركها كل من يتابع التطورات في الشرق الأوسط ومواقف الهند منها، ونسوق مثالين يثبتان هذا التغيير، ويرتبطان بمواقف الهند من التصويت على القرارات الخاصة بفلسطين في الأمم المتحدة، الأول يتمثل في تأييد إلغاء قرار اعتبار الصهيونية صورة من صور العنصرية وهذا القرار أيدته الهند عام ١٩٧٥م عند صدوره في حين أيدت إلغاءه عام ١٩٩٢م تماشياً مع تيار السياسة الدولية ورمالها المتحركة، والمثال الثاني هو تصويت الهند عام ٢٠٠٠م بالاعتراض على الفقرة السادسة من قرار جعل الشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي وخالية من أسلحة الدمار الشامل، والفقرة السادسة تطالب (إسرائيل) بالانضمام لمعاهدة منع الانتشار النووي بصفتها الوحيدة في المنطقة غير المنضمة للاتفاقية، وكانت الهند قبل عام ٢٠٠٠ تصوت بالامتناع على تلك الفقرة لاعتبارات خاصة بتسلحها النووي، ناهيك عن خفوت صوت الاعتراض الهندي أو النقد الهندي لسياسات (إسرائيل) القمعية في الأراضي الفلسطينية، وهي سياسات بلغت أوجها في حصار ياسر عرفات في رام الله وتدمير القرى والمدن والقيام بمذابح في جنين ونابلس وطولكرم وغيرها، ومن المرجح أن يكون السبب في التحول الجذري في تلك العلاقات إلى سعي الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية ومن ورائها الأمريكية من أجل تطوير

(١)- محمد فايز فرحات، العلاقات الهندية (الإسرائيلية) وتداعياتها الاستراتيجية على الشرق الأوسط- الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات - الملفات البحثية- سلسلة دراسات القوى الصاعدة، خريف ٢٠٠٩، ص ٩١.

قدراتها النووية لمواجهة عدوتيهما اللودتين باكستان والصين، فإسرائيل هي من ساندت الهند في حربها مع باكستان عام ١٩٧٥ وقدمت لها الخبرة والمعدات اللازمة، فضلاً عن التبادل التجاري بين الجانبين والذي بلغ أرقاماً قياسية مقارنة بالتبادل التجاري مع دول المنطقة.

ثمّة من يتصوّر أنّ الهند كانت حليفاً للدول العربية، وأنّ هذا التحالف تغيّر الآن وهذا مخالف للواقع، فالحقيقة أنّ الهند – كغيرها من الدُول - تبحث عن مصالحها، ويمكن إرجاع التغيير في الموقف الهندي إلى اعتبارات رئيسة تتمثل فيما يأتي:

- ١- إقامة علاقات مفيدة ومهمّة مع (إسرائيل)، وتكفي الإشارة إلى حجم التبادل التجاري بين البلدين زاد عن مليار دولار عام ٢٠٠٠م في حين كان ٢٠٢ مليون دولار ١٩٩٢م أي عندما لم تكن هناك علاقات دبلوماسية رسمية بينهما.
- ٢- التّعامل الهندي مع (إسرائيل) دخل قطاعات مهمّة في التكنولوجيا المتقدمة والمجالات العسكرية ومجال الفضاء والدّرة، حتى إن بعض التقارير الصحفية أشارت إلى أن تجربتين من التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند عام ١٩٩٨م كانت لحساب (إسرائيل).
- ٣- تأثير العلاقات الهندية الأمريكية المتزايد ليس في المجال السياسي أو الاقتصادي فحسب، بل في المجال العسكري، ومعروف دور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة في هذا الصدد.
- ٤- إنّ العلاقات السّياسيّة والتجاريّة والثّقافيّة بين الهند والدّول العربيّة أصبحت ثابتة ولا يتوقع أن تتعرض لأيّ مساس نتيجة تحسن وتطور العلاقات الهندية (الإسرائيلية)، وهذا ليس غريباً فالعالم كله يطور علاقته مع (إسرائيل)، ومع ذلك لا تتعرض علاقته مع الدّول العربيّة لأيّ أذى، فلماذا تكون الهند استثناء من هذه الممارسات؟
- ٥- إنّ المسلمين الذين كانوا في الهند عامل ضغط بالتأثير على مواقف السياسة الهندية في عهد نهرو وحزب المؤتمر الهندي، فإنّ ثقلهم في السّياسة الدّاخلية الهندية الآن يواجه الضّعف وهم أنفسهم يتعرضون لضغوط في ظل سياسة حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي المتشدد كما أظهرت أحداث كوجرات عام ٢٠٠٢^(١).

كما أنّ الهند تنظر إلى (إسرائيل) على أنها بوابة آسيا للانفتاح على دول الغرب، خاصّة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى الهند إلى توثيق علاقاتها بها في مختلف المجالات، كما أنها تعدّ علاقاتها بـ(إسرائيل) طريقها لبناء علاقات تجارية ضخمة مع الولايات المتحدة

(١)- جلال، العلاقات العربية الهندية ...، ص ٥-٦.

والاتحاد الأوروبي اللذين تتمتع (إسرائيل) معهما باتفاقية للتجارة الحرة، أضاف إلى ذلك أن الهند تعد تعاونها مع (إسرائيل) بمنزلة إضافة مهمة للتوازن الاستراتيجي في المواجهة مع باكستان بشأن قضية كشمير، وكذلك تدعيم التوازن بينها وبين جمهورية الصين الشعبية، فالدوافع التي تحرك كلاً من الهند و(إسرائيل) لبناء شراكة استراتيجية متنوعة، فثمة دوافع اقتصادية وجغرافية وتجارة الأسلحة ودوافع أمنية استراتيجية، كما أن التعاون يمتد ليشمل المجال النووي في مواجهة التطور النووي في كل من باكستان وإيران والذي يورق (إسرائيل) والهند^(١). ناهيك عن أن الهند تنفق ما يقارب ٢ مليار دولار سنوياً على وارداتها من المعدات والتكنولوجيا العسكرية (الإسرائيلية)^(٢). كما تعد الهند أن تعاونها مع (إسرائيل) يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر مع باكستان بشأن قضية كشمير، وفي ميزان القوى ما بينها وبين الصين في صراع الزعامة والسيطرة على آسيا وهنا يقوم (الإسرائيليون) بدور أكلة الجبنة في هذا الصراع مستفيدين من الطرفين؛ إذ تجد الحاجة الصينية الماسة أيضاً لولوج المنافذ (الإسرائيلية) للوصول إلى التكنولوجيا الغربية، كما أنهم يلعبون على سباق التسلح النووي الهندي- الباكستاني الذي وضعت فيه الهند وباكستان تحت الرقابة المشددة^(٣).

أما فيما يتعلق بأهداف (إسرائيل) من تطوير علاقاتها مع الهند فلعل من أهمها:

- ١- احتلال الهند موقعاً متميزاً واستراتيجياً في القارة الآسيوية، ومحاولة (إسرائيل) إيجاد موطئ قدم لها في شبه القارة الهندية بالقرب من باكستان وإيران.
- ٢- دعم صادرات السلاح (الإسرائيلية) في الخارج لأن (إسرائيل) تتطلع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من صناعاتها.
- ٣- تشكل الهند سوقاً للتجارة (الإسرائيلية) قوامها أكثر من مليار نسمة، ما يشكل ضماناً ضد العزلة الدبلوماسية بالنسبة إلى (إسرائيل). فضلاً عن أنها ستؤدي دوراً كبيراً ومؤشراً في سياسات المنطقة خلال المرحلة المقبلة.

(١)- هاني إلياس خضر الحديثي- الطاهر آدم الطاهر حمد، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات (الإسرائيلية) الآسيوية- دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٧٩.

(٢)- عصام عبد الغفور، العلاقات الهندية (الإسرائيلية) وأثرها على الأمن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد ١٩، العدد ٢، شباط ٢٠١٢، ص ٣٥٢.

(٣)- عراك تركي حمادي الفهداوي، التعاون العسكري الهندي (الإسرائيلي) وأثاره الجيوبولتيكية في الأمن القومي العربي، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد الثالث، ص ٦٠٤.

٤- إنهاء حالة العزلة السياسيّة التي عانتها (إسرائيل) لا سيّما في حالة تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط وهذا ما أعلنه اسحق شامير رئيس وزراء (إسرائيل) الأسبق بعد إقامة علاقات (إسرائيلية)، مع كل من الهند والصين في سنة ١٩٩٢م، إذ صرّح بـ ((أنّ عزلة (إسرائيل) الدولية انتهت الآن)) باعتبار أنّ (إسرائيل) أصبح لديها علاقات دبلوماسية كاملة بالدول الأعضاء الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبأكبر القوى الإقليميّة في آسيا.

٥- محاولة (إسرائيل) الإحياء للدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة لفكرة مفادها أنّ دورها الاستراتيجي القديم المناط بها لمنع التغلغل الشيوعي في المنطقة ما زال قائماً، لكنه هذه المرة في مواجهة التغلغل الإسلامي المتطرف، وأنها مازالت حليفاً مهماً قادراً على الاضطلاع بمهمّات استراتيجية.

٦- إنّ أهم ما تتطلع إليه (إسرائيل) جراء علاقاتها بالهند هو محاصرة مصادر التهديد في ثلاث دوائر هي: الأولى دول الجوار لها (دول الطوق) مصر وسورية والأردن ولبنان وفلسطين، الثانية دول العمق العربي مثل العراق والسعودية واليمن والسودان وليبيا والجزائر، والثالثة إيران وباكستان وهذه الدوائر الفرعية كلّها تتداخل في دائرة المجال الحيوي (الإسرائيلي) التي عرّفها شارون أمام لجنة الدفاع والخارجية بالكنيست في كانون الأول\ديسمبر ١٩٨٢ عندما كان وزيراً للدفاع بأنها تحوي مصالح (إسرائيل) الحيوية في المنطقة الممتدة من باكستان شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن جنوب الاتحاد السوفياتي (جمهوريات آسيا الوسطى حالياً) شمالاً إلى جنوب إفريقيا والمدخل الجنوبي البحر الأحمر عند باب المندب^(١).

إن تقارب (إسرائيل) مع الهند بدعم وبضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية قلّل من الرّصيد العربي على الساحة الدولية عامة، وفي القارّة الآسيوية خاصّة، ويتضح ذلك على سبيل المثال في موافقة الهند في عام ١٩٩٢م على القرار الذي تبنته الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لإلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية، الذي كانت أصدرته وأقرته هذه المنظمة الدولية بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥م^(٢).

(١)- الحديثي - حمد، أثر المتغيرات الآسيوية، ص ٧٣-٧٥.

(٢)- عماد محمد صالح حميد، تطور العلاقات الاستراتيجية بين الهند و(إسرائيل) وأثرها على القضية الفلسطينية (١٩٩٢-٢٠١٥)، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٧م، ص ٧٤.

يمكن القول بوضوح أنّ العلاقات (الإسرائيلية)- الهندية لم تنعكس بالسلب على علاقة الأخيرة مع دول مجلس التعاون الخليجي من مبدأ أحقية الهند في توطيد علاقاتها الدولية في زمن العولمة مع أي جهة كانت، ويخدمها في ذلك الاهتمام الخليجي المتزايد بالقوى الآسيوية الصاعدة، التي وجدت فيها ملاذاً آمناً ومجالاً لتطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١م، بالمقابل فإن الهند وعلى الرغم من تطوير علاقاتها مع (إسرائيل) فإنّها تحرص على علاقاتها المتينة مع دول مجلس التعاون الخليجي، فهي المصدر الآمن لإمدادات الطاقة، والسوق الضخم ليدها العاملة.

لابدّ لدول مجلس التعاون الخليجي أن تنظر إلى هذا التقارب بعين الحذر، فللدولتين كلتيهما قوة نووية، ولهما أطماعهما في المنطقة العربية بشكل عام، والمنطقة الخليجية بشكل خاص، ومن الأهمية بمكان العمل على تنويع تحالفاتها السياسية والعسكرية وبناء اقتصاد متين قادر على مواجهة الأزمات.

ب- موقف الهند من حرب الخليج الثانية:

عندما اندلعت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠م وقفت الهند منها موقفاً متردداً وغير واضح، فقد رفضت الهند الاشتراك في التحالف الدولي من أجل إخراج العراق من الكويت، كما تراجعت عن قرارها الخاص بتزويد الطائرات العسكرية الأمريكية المنطلقة من ديبغو غارسيا نحو مسرح العمليات في الخليج بالوقود في المطارات الهندية، بالإضافة إلى قيام وزير الخارجية الهندي اندركومار غوجرال بزيارة بغداد والكويت محتلة من قبل العراق، ما فسرتة المملكة العربية السعودية ودول المجلس عموماً على أنه موقف غير ودي تجاهها.

والحقيقة أن الهند التي فوجئت بالاجتياح العراقي للكويت وهي في ظل حكومة أقلية ضعيفة يديرها زعماء قليلو الخبرة والتجربة، كانت حائرة حول ما يجب اتخاذه من مواقف. فالانحياز إلى أي من طرفي الأزمة كان يعني خسارتها للطرف الآخر، لذا فضلت الحل الوسط الذي يتفق مع سياستها التقليدية، لكن التردد في مثل هذه الأوضاع العvisية يمكن تفسيره أيضاً بالموقف غير الودي، وبمجرد انتهاء حرب الخليج قامت نيودلهي التي كانت قد أصبحت تحت حكم حزب المؤتمر العريق بتحريك دبلوماسي تجاه دول مجلس التعاون لإزالة ما حدث من جفاء، ونجحت في تهدئة الخواطر إلى حد بعيد. وقد عزي نجاحها إلى سببين:

أولهما: حاجة الطرف الخليجي إلى الصّوت الهندي في مجلس الأمن لاستصدار قرارات حول تبعات الحرب المذكورة، وثانيهما حاجته إلى المزيد من العمالة الهندية للتعويض عن العمالة العربية التي خرجت من الخليج كنتيجة لمواقف حكوماتها المتضامنة مع العراق^(١). لكن الغريب هو أن العمالة العربية طُردت للموقف السلبي نفسه الذي وقفته الهند من الغزو العراقي للكويت، فكيف سمحت الكويت لعمالة الهند بالتدفق إلى أراضيها عوضاً عن العمالة العربية؟! التفسير يكمن في مدى حاجة الكويت ودول مجلس التعاون ككل لإقامة علاقات مع الهند الصاعدة اقتصادياً على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ت- تأثير العلاقات الهندية-الإيرانية في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي:

غيّرت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م من السيناريو القائم على حقيقة أن إيران كانت حليفاً لواشنطن، فتحوّلت إلى أكبر متحد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الإقليم، وفي

(١)- عبدالله المدني، الرياض اعتبرت رفض مشاركة الهند في التحالف ضد العراق موقفاً غير ودي- خلفيات العلاقات السياسية الهندية-السعودية، صحيفة القدس العربية، العدد ٣٦٥، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١ | ١٨ ذو القعدة ١٤٢١هـ، ص ١٨.

خلال الحراك الذي شهدته فترة الحرب الباردة كان التحدي الذي مثلته إيران للولايات المتحدة فرصة رحبت بها الهند، فقد أثنت الهند على الثورة الإيرانية واعتبرتها دليلاً على تأكيد الهوية القومية وعلامة على رفض الدخول في فلك قوة عظمى خارجية، وبعد انسحاب القوات السوفييتية من أفغانستان وما تلا ذلك من تفكك الاتحاد السوفييتي، وقع افتراق في المصالح بين باكستان وإيران حول الأوضاع في أفغانستان، فقد كانت الهند وإيران تتمتعان بعلاقات جيدة مع (تحالف الشمال) الأفغاني الذي جمع في معظمه الشيعة المناصرين لإيران والقبائل غير البشتونية من الطاجيك^(١) والأوزبك^(٢) والهزارا^(٣) وغيرهم، فضلاً عن جماعات مدعومة من السوفييت سابقاً، كما كان صعود حركة طالبان^(٤) - المدعومة من قبل باكستان والمملكة العربية السعودية - سبباً في تعميق الانقسام الإقليمي، خاصة لكل من إيران والهند، ولكن لأسباب متباينة فإيران كانت قلقة بشأن الدعم (السني) العربي لطالبان في أفغانستان، في حين كانت الهند قلقة من تزايد نفوذ باكستان في أفغانستان، وعدت ازدياد ذلك النفوذ تطوراً سلبياً للأوضاع على حساب مصالحها في الإقليم، وفي ذلك الوقت أدت مجموعة من العوامل إلى نمو متزايد في العلاقات الهندية-الإيرانية خلال عقد التسعينيات، فقد أقام الاتحاد السوفييتي والهند وإيران معاً مجموعة من المشاريع من أجل دعم علاقاتهم التجارية من خلال مد شبكة البنى الأساسية التي تسهل عمليات انتقال السلع والبضائع إلى آسيا الوسطى وروسيا عبر إيران وأفغانستان، وفي أعقاب ازدياد ضغوط الولايات المتحدة وجدت إيران في الهند فرصة للتحالف معها، كما تطلعت دلهي في نفس الوقت إلى طهران لتحسين صورتها السلبية في العالم الإسلامي نتيجة علاقاتها العسكرية بـ (إسرائيل)، فضلاً عما كانت تمثله إيران للهند من حليف مهم لمواجهة الانعزال

(١) - الطاجيك أو الطاجك مجموعة عرقية تعد من المجموعات الآسيوية الرئيسة في دول آسيا، وتتواجد بشكل رئيس في دول: أفغانستان، طاجيكستان، باكستان، أوزبكستان إيران، الصين من الشعوب الآرية، يتحدث أغلبية الطاجيك لغة طاجيكية- لغة درية، استقروا في وسط آسيا، كما استقر قسم منهم في الصين والهند إبان الفتح الإسلامي.

(٢) - الأوزبك: ظهر هذا الاسم خلال القرن الخامس عشر الميلادي في بلاد ما وراء النهر وكان يطلق في البداية على الجماعات التركية التي هاجرت من بلاد القبايق ومناطق استراخان واستوطنت بلاد ما وراء النهر وتركستان، ويعتبر محمد شيباني خان هو زعيم الأوزبك ومنشئ الدولة الشيبانية التي أنهت حكم التيموريين، يستوطن الأوزبك اليوم الدولة الواقعة في آسيا الوسطى وتعرف باسمهم أوزبكستان.

(٣) - الهزارا: إحدى القوميات المعترف بها في أفغانستان، يتكلمون الفارسية، يسكنون وسط أفغانستان في المرتفعات الوسطى ويدينون بالإسلام، أغلبهم على المذهب الاثني عشري، وأقلية سنية.

(٤) - حركة طالبان: حركة قومية-إسلامية سنية سياسية مسلحة يصفها معارضوها بالمتطرفة، وتعتقد قياداتها أنهك يطبقون الشريعة الإسلامية، نشأت عام ١٩٩٤، وحكمت أجزاء كبيرة من أفغانستان، وسيطرت على العاصمة الأفغانية كابل في ٢٧ أيلول ١٩٩٦، وأعلنت قيام الامارة الإسلامية في أفغانستان.

الذي تعانيه في الإقليم، إضافة إلى حاجة الهند للتعاون مع إيران لتلبية حاجتها المتزايدة من مصادر الطاقة من النفط والغاز^(١).

كما تمثل زيارة رئيس الوزراء الهندي ناراسيما راو لإيران أواخر عام ١٩٩٣م محطة جديدة في العلاقات بين البلدين، إذ تعد أول زيارة يقوم بها رئيس وزراء هندي إلى إيران منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩م، أعقبها زيارة قام بها الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني إلى الهند عام ١٩٩٥م ويمكن تفسير هذا التقارب الهندي-الإيراني الجديد في ضوء مجموعة من الأسباب لعل أبرزها:

١- التّداعيات المترتبة على تفكك الاتحاد السوفيتي، ومحاولة الهند البحث عن شركاء جدد في المنطقة بعد خسارتها الحليف السوفيتي.

٢- التّداعيات المترتبة على حرب الخليج الثانية من تدفق للقوات الأجنبية خاصة القوات الأمريكية وما لاح في الأفق من شيوع حالٍ من عدم الاستقرار، ليس فقط في أسعار النفط، بل وفي عملية تدفقه إلى الهند التي تستورد نصف احتياجاتها النفطية من منطقة الخليج العربي أيضاً.

٣- رأت الهند أنه يمكنها دعم علاقاتها بجمهوريات آسيا الوسطى الوليدة بمساعدة إيران خاصة، وأنها كانت تخشى من تصاعد دور باكستاني مؤثر في منطقة آسيا الوسطى يمكنه من ترك آثار سلبية على الهند^(٢).

كما عقد حوار أمني حول القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك وذلك خلال زيارة وزير الدفاع الهندي إلى طهران في مارس ٢٠٠١م، وتمّ التعبير عن المصالح الهندية-الإيرانية المشتركة فيما عرف آنذاك باسم (إعلان طهران)، الذي وقع في أبريل ٢٠٠١م خلال زيارة رئيس الوزراء الهندي إيتار بيهارى فاجباي لطهران، وفي سياق العلاقات الثنائية بينهما فإن زيارة الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي للهند وتوقيعه (إعلان نيودلهي) في ٢٥ يناير كانون الثاني ٢٠٠٣م والذي جاء تحت عنوان (رؤية لشراكة استراتيجية من أجل إقليم مستقر وآمن، ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي)^(٣).

(١)- خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية.. التطور التاريخي والرؤية المستقبلية، شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٨، ص ٥-٧.

(٢)- جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية، شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٨، ص ٥.

(٣)- خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية...، ص ٧-٨.

بالإضافة إلى أنّ الهند تعاونت مع إيران نووياً في مجالات مختلفة، وأنّ هذا التعاون على الرغم من محدوديته فقد جاء بسبب حاجة الهند المتزايدة للنفط الإيراني، وما تدره الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة بين البلدين من مردودات مالية كبيرة لصالح الهند^(١).

والجدير ذكره أنّ الهند وإيران تربطهما علاقات مختلفة جداً مع دول الخليج، ففيما تتابع نيودلهي تعزيز الروابط الاستراتيجية مع دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، باتت علاقات طهران مع هذه الدول في أدنى مستوياتها، وعلى غرار استراتيجية الهند مع الولايات المتحدة تمكنت الهند من تعزيز روابطها بصورة مستقلة مع القطبين الإيراني والسعودي على حد سواء في المنطقة لا سيّما مع اعتماد نيودلهي على الخليج للحصول على الطاقة وتحويلات اليد العاملة وتقوم هذه الأولويات مصالح الهند الاقتصادية في إيران أهمية، وستأخذ نيودلهي بعين الاعتبار الحساسيات السعودية والإيرانية في تعاملها مع كل من هذين الطرفين، فقد أعلن السفير الهندي السابق غوبتا ((أنّ التدّخل في الصّراعات الإقليمية الدّاخلية لن يعود بفائدة استراتيجية إلّا عندما تصبح الهند قوةً من الدرجة الأولى، وأكد أنه لا يجدر اعتبار دبلوماسية الهند البحرية وروابطها الأوثق مع الخليج على أنها تهديد لإيران، علاوة على ذلك فمن الممكن أن يقوض التدّخل في الصراعات المذهبية الناشئة بين المسلمين في المنطقة، التوافق بين المسلمين في الهند، وقد يعرّض العمالة الهندية في الشرق الأوسط للخطر ((^(٢).

(١) - فانتة محمد خليل بيضون، المواقف السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة (١٩٩١-٢٠٠١)، جامعة بيرزيت، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٤٠.

(٢) - كديرا بشياغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٨، ص ١٢-١٣.

ث- تأثير التقارب الباكستاني-الخليجي في علاقة الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي

تأثرت العلاقات بين دول الخليج والهند من جهة ودول الخليج وباكستان من جهة أخرى إيجاباً وسلباً انطلاقاً من تزايد أو تناقص التوتر في العلاقات الباكستانية- الهندية من جهة، ومن جهة أخرى مقاربة الدول الخليجية للهند وباكستان وتأثرت بعوامل عدة من بينها:

- ١- باكستان كدولة إسلامية والهند كدولة فيها أكثر من ١٥٠ مليون مسلم.
- ٢- التأثير الغربي على دول مجلس التعاون الخليجي، واحتواء المد الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي.
- ٣- الهند بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي كانت تدخل في خانة الاتحاد السوفييتي، أو محيط الاتحاد السوفييتي.
- ٤- المصالح الاقتصادية والتبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند وباكستان.

وفي حوار مع السفير الهندي في المملكة العربية السعودية تلميذ أحمد حول ما إذا أثرت علاقة الهند المتوترة مع باكستان على علاقة نيودلهي بالعالم العربي والإسلامي قال: ((لقد لخص وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل موقف بلاده وعلاقتها مع الهند في حديث لنظيره الهندي في عام ٢٠٠١ عندما ذكر له أنّ المملكة لن تنظر إلى الهند من خلال عيون الآخرين))^(١).

فالعلاقات الهندية-الخليجية تأثرت بشكل خاص بالنزاع الهندي-الباكستاني، ودخلت تلك العلاقات في مرحلة من الفتور عدة مرات للسبب ذاته، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار العلاقات التجارية النشطة بين البلدين.

(١)- حوار مع أيمن حماد، جريدة الرياض، العدد ١٥٧٢٨، ١٦ شعبان ١٤٣٢هـ / ١٧ يوليو ٢٠١١.

ج- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية كشمير:

تقع كشمير في أقصى الشمال الغربي لشبه القارة الهندية، إذ تتقاسم الحدود مع أربع دول هي الهند وباكستان والصين وأفغانستان^(١)، تحدّها من الشرق والشمال الشرقي الصين، ومن الشمال الغربي أفغانستان، ومن الغرب والجنوب الغربي باكستان، ومن الجنوب الشرقي الهند، وتبلغ مساحة كشمير ٨٤,٤٧١ ميلاً مربعاً، تغطي الجبال معظم هذه المساحة، ويمكن تقسيمها جغرافياً إلى ثلاث مناطق هي: منطقة جبال التبت وهضبتها في الشمال، وادي كشمير السعيد في الوسط، منطقة جامو في الجنوب، تفصل هذه المناطق الثلاث بعضها عن بعض سلسلة جبال الهيمالايا المغطاة بالثلوج، وللولاية عاصمتان إحداهما صيفية هي سرينجار، والأخرى شتوية وهي مدينة جامو، وتمتاز كشمير بمناظرها الطبيعية الخلابة حتى قيل عنها ((إنّها جنة على الأرض))^(٢).

بلغ عدد سكان كشمير وفقاً للإحصائية التي قام بها البريطانيون عام ١٩٤١م ما يقارب ٤,٠٢١٦١٦ مليون نسمة، تبلغ نسبة المسلمين منهم حوالي ٧٧%، وتبلغ حدود كشمير مع باكستان ٧٠٠ ميل، ومع الهند حوالي ٣٥٠ ميل، وأغلب حدود كشمير مع الهند مناطق جبلية تكسوها الثلوج شتاءً، أما حدودها مع باكستان فهي مفتوحة وتعد المنفذ الوحيد للعالم الخارجي^(٣).

نشبت ثلاثة حروب بين الهند وباكستان من دون أن تحل في نهاية المطاف بعض أو كل المشاكل المعقّدة، ففي عام ١٩٤٨م تمّ إشعال الحرب الأولى وهي (حرب الاستقلال) وقد نتج عنها التقسيم الجغرافي حسب الديموغرافيا الدينية، وظهرت دولة باكستان المستقلة بجناحيها الغربي (باكستان الغربية)، والشرقي (باكستان الشرقية) بوصفها دولة مسلمة تضم الغالبية العظمى من المسلمين في شبه القارة الهندية.

أما الحرب الثانية فقد نشبت عام ١٩٦٥م على خلفية استمرار الاضطرابات بينهما خاصة في إقليم (جامو وكشمير) المتنازع عليه بين الجانبين كونه اقتُطع ظُلماً من باكستان مع أن أغلبية

(١)- طيبة خلف عبدالله- وسيلة طلال ياسين، مشكلة الإمارات الهندية وتأثيرها في مسيرة العلاقات الهندية- الباكستانية، مجلة جامعة زاخو، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٣، ص ٣٩٧.

(٢)- عبداللطيف محمد الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٥٨) (دراسة وثائقية من واقع أوراق الخارجية المصرية)، جامعة بنها، ص ٢.

(٣)- هلال كاظم حميري، تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان (١٩٢٥-١٩٧١)، مجلة أهل البيت، الكلية التربوية المفتوحة\ مركز النجف، العدد ١٧، ص ٤٣٧.

السكان فيه من المسلمين، وكذلك لم تسفر الحرب إلا عن مزيد من الأحقاد والقصف المتبادل على طول الحدود في ذلك الإقليم على مدار السّنة باستثناء مُدد قصيرة ذات ظروف خاصّة.

وجاءت الحرب الثالثة عام ١٩٧١م التي نتج عنها انفصال باكستان الشرقية عن باكستان الأم (باكستان الغربية) فقد ظهرت دولة بنجلاديش بدلاً منها، ومع ذلك لم تنجح أي جهود إقليمية أو دولية بإنهاء حالة النّزاع بين الهند وباكستان^(١).

فكشمير هي السّبب الرّئيس للتوتر المستمر بين الهند وجارتها باكستان منذ تقسيم شبه القارّة الهنديّة عام ١٩٤٧م، فهي المنطقة الأخطر على وجه الأرض في ظل وجود هذه القوى النووية، كما أن عدم إيجاد حل نهائي للنّزاع السياسي ترك سكان كشمير منقسمين وغير متأكدين من مستقبلهم^(٢).

تمثّل كشمير أهمية استراتيجية للهند جعلتها شديدة التمسك بها على مدى أكثر من خمسين سنة على الرّغم من أنّ الأغلبية المسلمة فيها من جهة، والحروب التي خاضتها واستنزفت الكثير من مواردها البشرية والاقتصادية من جهة أخرى، وفيما يخصّ الأسس التي تدعيها الهند في كشمير فهي:

- ١- تعتبر الهند ولاية كشمير عمقاً أمنياً استراتيجياً أمام الصين وباكستان.
- ٢- تنظر إليها على أنها امتداد جغرافي وحاجز طبيعي مهم أمام فلسفة الحكم الباكستاني التي تعتبرها الهند قائمة على أسس دينية مما يهدد الأوضاع الداخلية في الهند ذات الأقلية المسلمة الكبيرة العدد.
- ٣- تخشى الهند إذا سمحت لكشمير بالاستقلال على أسس دينية أو عرقية أن تفتح باباً لا تستطيع أن تغلقه أمام الكثير من الولايات الهندية ذات الأجناس والأديان واللغات المختلفة.
- ٤- تشكل كشمير بالإضافة لأهميتها الاقتصادية مدخلاً إلى الأراضي الهندية من جهة الغرب فهي منطقة دفاعية حيوية^(٣).

(١)- رشيدة آدم أحمد عثمان، الأمن والسلم في ظل التسليح الدّولي- دراسة حالة الهند وباكستان، جامعة الخرطوم، سبتمبر ٢٠١٢، ص ٥٢-٥٣.

(٢)- The Carter Center, The Kashmir Conflict: Historical and Prospective International Analyses, November 19-21 2002, Special Conflict report, page 2.

(٣)- محمد عبد العاطي، كشمير نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد ٥، ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٣٩.

٥- إن وجود منطقة ذات أكترية إسلامية في الجمهورية الهندية يزكي فلسفتها السياسية العلمانية^(١).

كانت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكثر دولتين لهما مقاربات على الأقل في خطابهما السياسي منسجمة أكثر مع باكستان ومع قضية كشمير من منطلق ديني، فالبعد الإسلامي تعدّه محور مقارباتها مع الشعوب والدول الإسلامية على الأقل إعلامياً وسياسياً، وفي هذا الإطار تُظهر السعودية تأييداً أكثر للمقاومة الكشميرية، طرُحَ كان له وجوده أكثر خلال الصّراع بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، عندما كانت باكستان تدور في الفلك الغربي والهند في الفلك الاشتراكي، وطبعاً كانت المملكة العربية السعودية تنظر إلى المعسكر الاشتراكي على أنه العدو الأول لمقاربتها الدينية وتنظر إلى الغرب على أنه أكثر انسجاماً معها.

أما الإمارات العربية المتحدة فكانت لها مواقف منسجمة أكثر مع السعودية للسبب ذاته، أضف إلى ذلك أنّ الإمارات العربية المتحدة تعارض التوسع الهندي في كشمير انطلاقاً من أن الإمارات هي نفسها ضحية التوسع الإيراني في (طنب الكبرى-طنب الصغرى-جزر أبو موسى)^(٢)، فكانت أكثر تشدداً في المعارضة لضم كشمير إلى الهند.

ومن ثمّ فإنّ أي محاولة من جانب أيّ من دول مجلس التعاون الخليجي للتوسط بشأن كشمير كانت بالنسبة للهند بمنزلة عمل عدائي أو تدخل في شؤونها الداخلية، فعلى سبيل المثال: كان موقف الهند من توقيع اتفاق سيملا (Simla) عام ١٩٧٢م، أن المسألة هي شأن داخلي، وأن جميع القضايا البارزة مع باكستان سيتم حلّها على أساس ثنائي. فكان رفض جميع التدخلات الخارجية والوساطة فيما يتعلق بموضوع كشمير بمثابة حجر الزاوية في السياسة الخارجية للهند منذ سنة ١٩٧٠م، ولا يوجد أي مؤشر على أن هذا سوف يتغيّر في أي وقت قريب. وعلى الرّغم من محنة السّكان الكشميريين، وبالنّظر إلى الارتباط الديني بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان، فإن دور الوساطة في حل نزاع كشمير مباشرة يمكن أن يؤدي إلى

(١)- محمد سلمان حمد الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٢.

(٢)- جزر طنّب الكبرى والصغرى وجزيرة أبو موسى: هي ثلاثة جزر من أصل ستة تشكل أرخبيل مضيق هرمز جنوبي الخليج العربي، يدور حولهم نزاع على السيادة بين الإمارات العربية المتحدة وإيران، فقد احتلتهم إيران في عام ١٩٧١، وضمتهم إدارياً إلى محافظة هرمزغان الإيرانية، فيما تطالب بهم الإمارات العربية المتحدة وتعتبرهن جزء لا يتجزأ من أراضيها.

الإضرار بالعلاقات بين دول المجلس والهند، كما أنّ الهند قد تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي مفسداً دينياً^(١).

إنّ عدم الاستقرار في المنطقة بسبب الغزو (الإسرائيلي) للبنان بين سنتي ١٩٧٨ - ١٩٨٢ والحرب المستمرة في الخليج، جعل المملكة تعيد النظر في تعاونها العسكري مع باكستان، وإنّ علاقتها معها لا تمنعها من تطوير علاقات أفضل مع الهند، فكانت زيارة رئيسة الوزراء الهنديّة أنديرا غاندي للرياض في أبريل ١٩٨٢م، من أجل إيجاد السبل لتحسين التعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل السلام في جنوب آسيا، والتعاون الاقتصادي، وعلى الرغم من أن هذه الزيارة قد كسرت الجليد بين البلدين إلا أنها لم تؤد إلى إقبال كامل وتوترت علاقاتهما مجدداً نتيجة تجدد النزاع في كشمير ١٩٨٩م، وحياد الهند خلال أزمة الخليج سنة ١٩٩٠-١٩٩١، بالإضافة إلى هدم مسجد بابري في عام ١٩٩١م من قبل الهندوس، الأمر الذي نُظر إليه من قبل المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الأخرى على أنه عمل غير مسؤول، ودعم المملكة لباكستان في الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتهاكات الهند لحقوق الإنسان في كشمير وجامو ١٩٩٤م^(٢).

يقول عبدالله المدني في هذا الصدد في مقالة له في صحيفة القدس العربية بعنوان (خلفيات العلاقات السياسيّة الهنديّة- السّعوديّة): ((...إلا أنّ باكستان التي كانت أهميتها الاستراتيجية للغرب قد تراجعت بحل المعضلة الأفغانية وانتهاء الحرب الباردة، والتي فشلت في استعادة دورها الأمني في الخطط الاستراتيجية لما بعد حرب الخليج، وجدت استغلال زخم الجهاد المتولد من الحرب الأفغانية ودفعه باتجاه كشمير كمحطة جهادية جديدة قابلة لجذب المساعدات فرصتها الوحيدة للبقاء في الصورة وتحقيق المكاسب...))، ويتابع المدني ((...ونجحت إسلام أباد في تحريك القضية الكشميرية ووضعها بقوة على أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي، وكنتيجة للقرارات المتوالية المنددة بها بقوة والصادرة عن منظمة مقرها جدة وتدعمها المملكة وتحظى فيها الأخيرة بنفوذ سياسي قوي، شعرت الهند بالاستياء من مواقف المملكة المتناغمة مع

(١) - Zahid Shahab Ahmed - Stuti Bhatnagar, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, Journal of Asia Pacific studies, Vol1, No2, 2010, page 288.

(٢) - Khalid Nayef AL-Habbas, Saudi-India Relations: Past Difficulties ,Presnt Opportunities and future prospects ,a paper presented at a workshop on "Saudi-India Relationship" organized by the Institute of diplomatic studies, Riyadh, 1-2 April, 2008, JKAU: Econ.& Adm., vol25.No.1, 2011,pp297-317.

سياسات باكستان الكشميرية الجديدة، وجاءت حادثة هدم المسجد البابري في أيوديا في نهاية ١٩٩١م لتزيد من الجفاء السياسي بين الجانبين ((^(١).

إنّ موقف دول مجلس التعاون الخليجي (السّلبى) من مسألة كشمير- من وجهة نظر الهند- كان له الدور الأبرز في تجميد العلاقات السّياسيّة بين الطّرفين، ولكن أحداث الحادي عشر من أيلول من عام ٢٠٠١م كانت نقطة تحوّل في نظرة دول مجلس التعاون الخليجي وكيفية تعاملها مع مسألة كشمير والمجاهدين الكشميريين، لا سيّما مع تضاؤل الأهمية الباكستانية في الاستراتيجية الأمريكية، والتنسيق الأمني الهندي-الأمريكي من أجل مكافحة الإرهاب.

٢- العوامل الدولية:

أ- تأثير السّياسة الأمريكية في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي:

تأثّرت العلاقات الهندية-الخليجيّة سلباً وإيجاباً بعلاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالاتحاد السّوفييتي، فكل من الهند ودول مجلس التعاون الخليجي انضمتا لتحالف يعادي أحدهما الآخر، فكان من البديهي أن تكون علاقاتهما ببعضهما متأرجحة ومتأثرة بطبيعة الصراع الدّولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السّوفييتي، فالعلاقات السّياسيّة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ولا سيما المملكة العربية السّعودية لم تكن بوثيقة وذلك يعزى إلى اتباع الهند مبدأ الحياد في معظم القضايا العالمية كما أشار السفير رانجيت غوبتا وهو من المخضرمين في وزارة الشؤون الخارجية الهندية، ومع ذلك دعمت نيودلهي بشكل غير ناشط الجمهوريات القومية العلمانية ذات الميول الاشتراكية كجمهورية مصر وفضلتها على الممالك الموالية للغرب خلال خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وانحازت للاتحاد السّوفييتي في تدخله في أفغانستان في الثمانينيات أيضاً، وهو تدخل عارضته دول مجلس التعاون الخليجي^(٢).

فقد كان للهوية والإيديولوجيا الإسلامية أثر بالغ في التقارب السّعودي-الباكستاني، وقد تشارك الاثنان وجهات النظر بشأن أهمية منطقة الخليج العربي والسبل الواجب اتباعها لحماية المنطقة لا سيّما أن باكستان شكلت إحدى البوابات الرّئيسة لمرور الغزو السّوفييتي منها إلى مياه الخليج العربي لأن أي وجود معادٍ على طول الساحل الباكستاني الذي يبلغ ٤٥٠ ميل سيكون بلا شك خطراً على أمن الخليج العربي؛ لذلك فقد كان الرّئيس الباكستاني ضياء الحق مدركاً لذلك عندما قال: ((إنّ باكستان تمثّل الباب الخلفي للخليج والمدخل المباشر للمحيط

(١)- المدني، خلفيات العلاقات السّياسيّة الهندية-السّعودية...، ص ١٨.

(٢)- كديرا بثياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي...، ص ٤.

الهندي))، إنّ ازدياد الاهتمام السعودي بباكستان كان متوافقاً مع وجهة النظر الأمريكية كون باكستان تمثل خط الصد ضد محاولات التوغل السوفييتي إلى مياه الخليج العربي، وضد التهديد الإيراني المقبل إلى الخليج تحت مبدأ تصدير الثورة، لقد دعمت الولايات المتحدة العلاقات السعودية- الباكستانية لا سيّما بعد الاجتياح العسكري السوفييتي لأفغانستان فعملت على:

١- حث السعودية على تقديم الأموال اللازمة لشراء الأسلحة وتقديم الدعم اللوجستي للمقاتلين الأفغان.

٢- العمل على توفير الأجواء اللازمة تحت إشراف مباشر من (C.I.A.) للعمل في الأراضي الباكستانية.

٣- حث الرئيس الباكستاني ضياء الحق على تقديم الخبرات الفنية العسكرية للمملكة في إطار تعزيز الدفاعات الأمنية وبالمقابل

٤- تشجيع المملكة على تقديم المعونات الاقتصادية لباكستان في مواجهة المد الشيوعي^(١).

ولكن الانسحاب السوفييتي من أفغانستان وانهيار النظام الثنائي القطبية قاد نحو تغيير في جوهر الاستراتيجية الأمريكية، إذ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وجدت نفسها مع نهاية الحرب الباردة تملك فرصة لبدء علاقات جديدة في جنوب آسيا تأخذ في الاعتبار التأكيد على الهند بوصفها قوة إقليمية أكثر أهمية، وقد ترافق ذلك مع تأكيدات لمراكز الأبحاث الهندية بأن الدور المرتقب للهند سيكون قريباً من المصالح الأمريكية في المنطقة؛ إذ أكد جاست سينغ مدير معهد دراسات الدفاع الهندي ذلك بقوله: ((إنّ مصالح الهند الاستراتيجية تستدعي المحافظة على قوة الهند العسكرية، مما سيجعل الهند تعمل على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تجديد قوتها العسكرية التي كانت لوقت قريب روسية الصنع))^(٢).

لقد نهضت العلاقات الأمريكية- الهندية خلال العقد الأخير من القرن المنصرم وبلغت ذروتها بزيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى الهند، ثم زيارة رئيس الوزراء الهندي فاجباي إلى أمريكا، ذلك إدراكاً من صناع القرار الهندي بالهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على عالم ما بعد الحرب الباردة، وأن تنشيط العلاقات معها سيعود بفوائد جمّة، وفي المقابل أدركت الولايات المتحدة أن للهند إمكانية الاشتراك مع الصين واليابان لتكوين قوة آسيوية رئيسية، وجرى تنظيم حوار سياسي رفيع المستوى على كافة الأصعدة، كما أجرت الولايات المتحدة

(١)- أحمد ماجد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩، جامعة الأنبار، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص ١١٣-١١٤.

(٢)- الحديثي - حمد، أثر المتغيرات الآسيوية...، ص ١٧٥.

الأمريكية مباحثات مع الهند بشأن أفغانستان، علماً أن هذه المباحثات كانت تجري بين الولايات المتحدة وباكستان، في الوقت الذي كانت فيه الهند تساند الاتحاد السوفييتي. كما شكلت الهند والولايات المتحدة فريق عمل بشأن الإرهاب، في مقابل تدهور العلاقات الأمريكية- الباكستانية، وفقدان مصداقية الأولى بعد عشر سنوات من العقوبات النووية ضد باكستان التي تم اتهامها أيضاً بدعم المنظمات الإرهابية. وعلى الرغم من عدائها التقليدي للباكستان، إلا أن الهند في استراتيجيتها الجديدة ركزت على أن الصين هي التي تمثل التهديد الأكبر للهند، وهذا ما أكدته وزير الدفاع الهندي جورج فرنانديز بقوله: ((إنَّ الهند ركّزت لفترات طويلة على التهديد الباكستاني، وتجاهلت التهديد الصيني رغم أن الصين تمثل التهديد الرئيس للهند))، وقد التقت الهند في ذلك مع التوجهات الأمريكية الرامية لإعاقة نمو دور الصين المرشحة الأكثر بروزاً لتحدي الدور الأمريكي، ولأجله أكدت الولايات المتحدة على ضرورة إقامة شراكة استراتيجية مع الهند لإشراكها في التفاعلات الإقليمية، وفي إطار تلك الاستراتيجية تبلور التعاون الهندي- (الإسرائيلي) في إطار الهيمنة الأمريكية، إلا أن ذلك لم يُلغِ الاهتمام الهندي بإقامة أوثق العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، كما أنها سعت إلى ضم أقطار مجلس التعاون الخليجي إلى التجمع الجديد الذي تسعى الهند إلى إنشائه، الذي عُرف باسم تجمع دول المحيط الهندي، والذي عُقد المؤتمر الأول له في موريشيوس في آذار ١٩٩٥م، وشاركت فيه سلطنة عمان^(١).

فالمتمغيّرات الدولية دفعت الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة للبحث عن الهند، وركزت مراكز الأبحاث في الدراسات الاستراتيجية على دور الهند في الاستراتيجية الأمريكية؛ لذلك نجد أنّ الباحث الاستراتيجي في معهد كاتو (Cato) فكتور جوباريف (Gobarev) ، وفي دراسة له في سبتمبر ٢٠٠٠م يؤكد ضرورة التحالف الأمريكي مع الهند وعدم تجاهلها، وأن أهمية باكستان قد انتهت مع نهاية الحرب الباردة، بل يذهب الباحث الأمريكي أكثر من ذلك في اتهام باكستان بأنها وراء الإرهاب السياسي في كشمير. فالقارئ للمتغيّرات الدولية يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية وجدت في نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي فرصة للالتفاف حول الهند لاسيما بعد أن زال الخطر السوفييتي وزالت معه أهمية باكستان كحليف للولايات المتحدة الأمريكية.

(١)- صالح الطائي، الهند ونفط الخليج من الترقب الحذر إلى اغتنام الفرص، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، مجلد ٣، العدد ١١، خريف ٢٠٠٦، ص ١٧.

لقد كانت التجارب النووية الهندية في مايو عام ١٩٩٨م مفاجأة غير مرغوب فيها، وعُدَّت فشل في سياسة واشنطن، ما دفع وزير الخارجية الأمريكية ستالبرت لإطلاق سلسلة من الاجتماعات مع وزير الشؤون الخارجية الهندي جاسوانت سينغ في محاولة لدفع الهند لاتباع سياسة أكثر تماشياً من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في الحد من التسليح، وعلى الرغم من فشل هذه السياسة فقد سارع المسؤولان إلى وضع جدول أعمال أوسع حول أكمل نطاق للعلاقات بين الولايات المتحدة والهند، إذ التقيا في نهاية المطاف أربع عشرة مرة في سبع دول مختلفة على مدار الأعوام ١٩٨٩-١٩٩٩-٢٠٠٠، وعُدَّت محادثات ستالبرت-سينغ أكبر مشاركة هندية-أمريكية حتى ذلك الوقت^(١).

إنَّ زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى جنوب آسيا عام ٢٠٠٠م كانت بمنزلة مبادرة أمريكية لتحسين العلاقات مع الهند، ونتج عن ذلك بيان مشترك تعهد فيه البلدان بتعميق الشراكة الأمريكية-الهندية بطرق ملموسة، بالإضافة إلى تأسيس مجموعة عمل أمريكية-هندية مشتركة حول مكافحة الإرهاب في تلك السنة، وما زالت تجتمع. وخلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٠م، ألقى رئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجباي خطاباً في جلسة مشتركة للمؤتمر، وأصدر بياناً مشتركاً مع الرئيس الأمريكي كلينتون من أجل التعاون في الحد من الأسلحة والإرهاب وفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وفي أعقاب اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة الأمريكية، اتخذت الهند خطوة غير مسبوقة في عرض التعاون الكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية واستخدام قواعد الهند في عملية مكافحة الإرهاب. وفي اجتماع عُقد في نوفمبر ٢٠٠١م بين الرئيس بوش ورئيس الوزراء فاجباي، اتفق الزعيما على توسيع التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في العديد من القضايا، بما في ذلك الأمن الإقليمي والتعاون الفضائي والعلمي والسلامة النووية المدنية وتوسيع نطاق روابط التعاون الاقتصادي، حيث تحقق تقدّم ملحوظ في مجال التعاون الأمني، مع زيادة التركيز على مكافحة الإرهاب والتدريبات العسكرية المشتركة، ومبيعات الأسلحة. وفي أواخر ٢٠٠١م اجتمعت مجموعة الدفاع الأمريكية-الهندية في نيودلهي للمرة الأولى منذ التجارب النووية التي أجرتها الهند عام ١٩٩١م، وحددت شراكة دفاعية قائمة على حوار سياسي منظم وعالي المستوى^(٢).

(١) - T K. Alan Kronstad, India-U.S. Relations, Congressional Research service , January 30 2009 , p 14

(٢) - Kronstad, India-U.S. Relations... , p 14.

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز في تسهيل الاعتراف الدبلوماسي الكامل بين الهند و(إسرائيل) في عام ١٩٩٢م، وهي خطوة قامت بها نيودلهي في إطار تعزيز العلاقات الثنائية مع واشنطن^(١).

مما سبق يتبين مدى أهمية الهند في الاستراتيجية الأمريكية، لتكون اللاعب الرئيس في آسيا، بعد انتهاء دور باكستان بانتهاء الحرب الباردة، وهذا الاهتمام له دواعيه في ظل النهضة الاقتصادية والتكنولوجية التي تشهدها الهند، بالمقابل فإنّ الهند تعقد العزم على الولايات المتحدة للوصول إلى نفط الخليج العربي، فالعلاقات السياسيّة الهنديّة-الخليجيّة تتحسن دراماتيكيًا بتحسّن العلاقات الهنديّة-الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية عنصر مؤثر في العلاقات الهنديّة-الخليجيّة، بالإضافة إلى أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الهند يقوم على الاحترام المتبادل، واعتبار الهند شريك أساسي يمكن الاعتماد عليه في آسيا، كما أن ردّ فعل الولايات المتحدة الأمريكية على التجارب النووية الهنديّة كانت مختلفة عن رد فعلها على التجارب النووية الباكستانية وهذا دليل صريح وواضح على مكانة الهند في الاستراتيجية الأمريكية، واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية للتشاور الدائم مع الهند في مجالات التسليح ومكافحة الإرهاب.

ب- تأثير سياسة الاتحاد السوفييتي (روسيا) في الهند ودول مجلس التعاون الخليجي:

لقد كان للهند صداقة دائمة مع الاتحاد السوفييتي طوال الحرب الباردة، إذ أقام البلدان علاقات دبلوماسية وعسكرية واقتصادية بلغت ذروتها في معاهدة السلام والصداقة والتعاون عام ١٩٧١م والتي تعد بمنزلة المحطة الأولى في تاريخ العلاقات الهنديّة السوفييتية^(٢)، كما أن دعم الاتحاد السوفييتي وليس حركة عدم الانحياز هو الذي ساعد الهند في التغلب على أزمة اللاجئين التي أحدثتها الإبادة الجماعية التي ارتكبتها باكستان في بنغلاديش^(٣).

تمثل معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة بين الهند وجمهورية روسيا الاتحادية عام ١٩٩٤م محطة مهمة أخرى على صعيد العلاقات بين البلدين، فروسيا هي التي تزود الهند بالخبرة الفنية اللازمة للمفاعلات النووية، كما تشمل العلاقات العسكرية حيزاً كبيراً من

(١) - حميد، تطور العلاقات الاستراتيجية بين الهند و(إسرائيل)...، ص ٦٥.

(٢) - Russian International Affairs Council- Vivekananda International Foundation, 70th Anniversary of Russia-India Relations: new Horizons of Privileged Partnership, Moscow, 2017, p12.

(٣) - جاسوانت سينغ، الهند وسياساتها الخارجية التالية، شبكة الجزيرة الإعلامية، ٢٠١٨، ص ٢.

العلاقات بين البلدين، وتأتي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الهند عام ٢٠٠٠م لتمثل محطة بارزة جديدة على صعيد العلاقات بين الهند وروسيا لا سيما وأنه تم خلال هذه الزيارة توقيع ١٧ اتفاقية لتطوير العلاقات بين البلدين على مختلف الأصعدة^(١).

كما أسست روسيا والهند في ٥ أيار ٢٠٠١م اتحاد النقل الأورو-آسيوي، وهي اتفاقية ترانزيت تجارية لنقل البضائع، وتعني فتح ممر تجاري بين آسيا وأوروبا تختصر مدة نقل البضائع بمقدار الثلث، يُضاف إلى ذلك تأسيس منطقة شانغهاي للتعاون في حزيران ٢٠٠١م^(٢).

مثل التاريخ أكبر عقبة أمام تطبيع العلاقة بين الاتحاد السوفييتي ودول الخليج العربي، فثمة عقدة تاريخية تكوّنت بسبب ما يمكن عده صراعاً سوفيتياً-إسلامياً والذي بدأ مع عبور أول جندي من الجيش الأحمر الحدود مع أفغانستان في عام ١٩٧٩م، وقد مثل هذا الصراع الذي دخل ضمن التركة السوفيتية الثقيلة التي ورثتها روسيا ضمن ما ورثته من الاتحاد السوفييتي السابق أبرز الإشكاليات ليس في علاقتها مع دول الخليج فحسب، بل في علاقاتها الخارجية، ومن ناحية أخرى مثلت جمهوريات الاتحاد السوفييتي الإسلامية وإيران والتي تُعدّ جزءاً مهماً من الحيز الروسي معضلة أخرى في علاقة روسيا بدول الخليج التي تربطها علاقات متوترة بإيران التي تحرص روسيا على إقامة علاقات قوية معها من جهة، ومن جهة أخرى مثل توجس روسيا من أي إمكانية للتقارب بين دول الخليج وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق الإسلامية عقدة أخرى في علاقتها بدول الخليج هذا من الجانب الروسي، أما من الجانب الخليجي فقد مثل التحالف الأمريكي-الخليجي أبرز العقبات أضف إلى ذلك التوتر المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وخوف دول الخليج من أن تفسر الولايات المتحدة أي تقارب خليجي-روسي على أنه محاولة خليجية للابتعاد عن فلكها، هذا إضافة إلى البعد الديني الذي اتسمت به السياسة الخارجية لدول الخليج في بعض الأحيان، والذي حثّم عليها دعم الإسلاميين في صراعمهم الطويل والمرير مع الاتحاد السوفييتي في السابق ومع روسيا اليوم^(٣).

كما كان لمواقف دول الخليج تحفظ لدرجة الانتقاد أحياناً لعلاقة الهند مع الاتحاد السوفييتي الذي كان محل عداء مطلق لدول الخليج خوفاً من المد الشيوعي، كما كان لدول مجلس التعاون

(١)- عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية...، ص ٣-٤.

(٢)- نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثابت والمتغيرات)، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٠/٢٠١١، ص ١٢٠.

(٣)- ناصر بن غيث، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا: إشكاليات التاريخ والاقتصاد والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٧، ص ٦.

الخليجي انتقاد شديد لعلاقة الهند المتميزة مع العراق خلال احتلال العراق للكويت، الأمر الذي عمّق التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وباكستان، وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي واصلت روسيا زيادة دورها في منطقة الخليج، ومع ذلك مازالت خططها متواضعة لإدراك المسؤولين الروس أن روسيا غير قادرة على المشاركة في شؤون المنطقة على مستوى الدول الغربية التي لها تاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية مع دول الخليج العربي، إن أجندة روسيا السياسية تجاه منطقة الخليج تحركها في المقام الأول مصالحها الاقتصادية والتي تتمثل بالآتي:

- ١- توفير الظروف الملائمة التي تسمح بتوسيع أنشطة الشركات الإنشائية والهندسية الروسية التي تعمل في مجال النفط والمجالات الأخرى المتصلة في منطقة الخليج.
- ٢- تعزيز حصة روسيا من عقود مبيعات الأسلحة والإمدادات العسكرية لدول المنطقة.
- ٣- تعزيز نشاط الشركات الروسية العاملة في إيران، ولا سيّما تلك التي لها صلة بوزارة الطاقة النووية الروسية^(١).

تتبع أهمية الخليج العربي بالنسبة لروسيا من عامل التقارب الجغرافي وطبيعته بوصفه ممرّاً حيويّاً لسلعة حيوية استراتيجية هي النفط، كما أن المنطقة تمثل محوراً مهماً للتفاعل السياسي بين روسيا والقوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لذا فإنّ روسيا قد سعت إلى كسب صداقة دول المجلس على الرّغم من التناقضات الإيديولوجية القائمة بينهما بهدف إقامة نفوذ متميز في منطقة الخليج العربي ليضع حداً للنفوذ الأمريكي، فروسيا أدركت مدى الخطر الذي يمثله التمدد الأمريكي وانفرادها؛ أي الولايات المتحدة في العلاقات مع دول المجلس، حيث تم التمثيل الدبلوماسي مع كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وفي شباط ١٩٨٨م قام أول مسؤول سوفيتي بزيارة السعودية، وتمّ إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٧ أيلول ١٩٩٠م، ولا شكّ في أنّ عودة العلاقات تمثل تطوراً مهماً على المستويين الإقليمي والدولي، ويمكن القول إن علاقات روسيا الاقتصادية مع دول الخليج العربي تنتوّع على ثلاثة ميادين هي النفط والغاز والمشاركة في تطوير البنى التحتية وتصدير الأسلحة والتقنيات العسكرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر في آذار ١٩٩٧م كانت دولة الإمارات العربية

(١)-صبا حسين مولى، العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص١٤٦.

المتحدة أول دولة عربية تشكل لجنةً حكوميةً مشتركةً مع روسيا للتعاون التجاري والاقتصادي^(١).

وتُعدُّ الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الروسي الأسبق فيكتور تشرنوميردين لعدد من دول الخليج ذات أهمية بالغة؛ إذ تم التركيز فيها على تطوير العلاقات الثنائية وكذلك جرى بحث سبل حل المشكلات الإقليمية والدولية، وإنشاء منظومة للأمن الجماعي في منطقة الخليج، ومن ناحية أخرى أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م والأحداث التي شهدتها عام ٢٠٠٣م إلى زيادة الحاجة إلى تعاون متبادل بين روسيا ودول منطقة الخليج، وتجسّدت أهم جوانب الاهتمام في مسألة تنسيق المواقف حول العراق، والرؤى المتعلقة بالحرب ومرحلة ما بعد الحرب^(٢).

فمرحلة الاهتمام بتطوير العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي كانت قد بدأت مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي- بعد خسارة روسيا الكثير من رهاناتها الجنوبية في آسيا الوسطى والقوقاز التي كانت بالأمس بوابة عبورهم إلى قلب القارة الآسيوية وجنوبها، وخسارة الرهانين الأفغاني بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان ٢٠٠١م، والعراقي بعد الغزو الأمريكي للعراق ٢٠٠٣م- إذ قام الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية بزيارة روسيا، وأدت هذه الزيارة إلى استئناف العلاقات بين البلدين بعد قطيعة دامت خمسة عقود، واستمرت مبادرات الفعل ورد الفعل تسير بخطى بطيئة على امتداد عشر سنوات حتى عاود تحفيز تلك العلاقات بشكل إيجابي مرة أخرى في أيار من العام ٢٠٠٣م، في ضوء الزيارة التي قام بها الوفد السعودي رفيع المستوى إلى روسيا، وتبعتها زيارة الأمير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك إلى روسيا في أيلول عام ٢٠٠٣م لتتطلق مسارات مرحلة جديدة على أساس المصالح المشتركة من العلاقات بين البلدين^(٣).

(١)- مولى، العلاقات الدولية ...، ص ١٤٧.

(٢)- حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦/٢٠١٧، ص ١٧٩- ١٨٠.

(٣)- عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠١، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ١٩٧-١٩٨.

ثانياً: العوامل الاقتصادية المؤثرة في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٣ م

١- العمالة الهندية

أ- البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

كانت الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في التاريخ الحديث تسير بشكل متواتر وعلى مراحل من وجهة نظر بعض الباحثين:

المرحلة الأولى: حدثت قبل الطفرة النفطية في السبعينيات، خلال هذه المرحلة كان أكثر من ٨٠% من العمال المهاجرين من العرب، معظمهم من سوريا ومصر واليمن وفلسطين، بالإضافة إلى العمال الآسيويين الذين كانوا يعملون في الشركات الأوروبية والوكالات الحكومية، ففي هذه المرحلة لم تكن هناك فروق كبيرة في الأجور بين البلدان المرسله والمستقبله، وبعد أن كان العراق وعمان مصدرين صافيين للقوى العاملة أصبحا كلاهما بعد ذلك من الدول الكبرى المستوردة للعمالة.

المرحلة الثانية: هي النقطة التي بدأت فيها الهجرة بشكل مكثف إلى منطقة الخليج العربي، التي كانت ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط بعد عام ١٩٧٣م، خلال هذه المرحلة ارتفعت أعداد العمالة العربية بشكل كبير، وخاصة من الدول الفقيرة مثل مصر واليمن، ويقدر عدد المهاجرين في المنطقة بحوالي ١,٣ مليون مهاجر عام ١٩٧٥م.

المرحلة الثالثة: تمتد من الجزء الأخير من السبعينيات وأوائل الثمانينيات بسبب ارتفاع أسعار النفط الثانية عام ١٩٧٩م، إذ ارتفعت الإيرادات الحكومية بشكل حاد خلال عام واحد، ونتيجة ذلك أطلقت دول الخليج خططاً للتنمية أكثر طموحاً، هذه المبادرات تسببت في الطلب على ٧٠٠,٠٠٠ عامل في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في عام ١٩٨٠م، كما ارتفع عدد العمال المهاجرين في العراق إلى حوالي ٧٥,٠٠٠، ثم تجاوز العدد ٥٠٠,٠٠٠ للعمال الهنود وحدهم بحلول عام ١٩٨٠م.

وبغض النظر عن العدد المتزايد من العمال، فقد ظهر اتجاهان آخران خلال عام ١٩٨٠م، أولاً: انخفضت حصة العمال العرب المهاجرين من حوالي ٤٣% في عام ١٩٧٥م إلى ٣٧% عام ١٩٨٠م، ويرجع هذا في المقام الأول إلى تدفق الهنود والباكستانيين والسريلانكيين وغيرهم من العمال الآسيويين إلى المنطقة، ربما كان هذا نتيجة لسياسات دول مجلس التعاون الخليجي

التي فضّلت العمال من جنوب آسيا (كان يعتقد أنّهم سياسيون أكثر أماناً من نظرائهم العرب)، ثانياً: تباطأ الطلب على العمالة غير الماهرة، حيث تم الانتهاء من مشاريع البنية التحتية الكبرى، في حين زاد الطلب على العمال المهرة.

المرحلة الرابعة: بدأت مع انخفاض أسعار النفط أواخر ١٩٨٢م مع تقلص عائدات النفط، وتباطؤ المشاريع وتراجع الطلب على العمال الأجانب، ومع ذلك استمر تفضيل العمال المهرة.

المرحلة الخامسة: بدأت المرحلة الخامسة في التسعينيات مع نهاية الحرب الباردة، فقد بدأ العمال المهاجرون الجدد في الوصول إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما من الصين والدول المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي السابق، وقد خلق هؤلاء العمال منافسة إضافية في سوق العمل.

أدت حرب الخليج الثانية ١٩٩١م إلى نزوح حوالي ١,٥ مليون من بينهم مليون يمني (تم طردهم من المملكة العربية السعودية)، و٢٠٠ ألف أردني، و١٥٠ ألف فلسطيني (معظمهم عاد من الكويت)، هذا النزوح الجماعي خلق وظائف شاغرة في دول مجلس التعاون، تم ملؤها من قبل العمال الآسيويين الجنوبيين (خاصة الهنود والباكستانيين والبنغلاديشيين)، وعلى الرغم من أنه من الصعب معرفة الحجم الدقيق للعمال المهاجرين في دول مجلس التعاون، إلا أن المعلومات المتاحة تشير إلى حوالي ١٢,٥ مليون مهاجر عام ٢٠٠٢م: حوالي ٣,٥ مليون عربي (من غير الخليجين)، ٣,٦ مليون هندي، ١,٧ مليون باكستاني، مليون من بنغلاديش، وأكثر من ٧٠٠ ألف فلبيني، وأكثر من ٧٠٠ ألف سريلانكي^(١).

وتدلّ بعض الدراسات إلى أن البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي تعود إلى عام ١٩٣٥م بحثاً عن فرص العمل وتحديداً في البحرين والكويت وقطر، وبعد زيادة تدفق العوائد النفطية منذ سبعينيات القرن العشرين أخذت معدلات الهجرة الدولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خاصة القادمة من شبه القارة الهندية تشهد تصاعداً نوعياً غير مسبوق للاستفادة من فرص العمل التي وفرتها عملية التنمية الشاملة في دول المجلس، وأورد أحد التقديرات للعمالة الآسيوية عند بدء حقبة الطفرة النفطية أن إجمالي حجم هذه العمالة التي كانت محصورة آنذاك في القادمين من شبه القارة الهندية كان في حدود ١٥٠ ألف عامل، ومع الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط خلال السبعينيات من القرن العشرين، بدأت

(١) - Anisur Rhman, Migration Human Rights in the Gulf, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010, P17.

البلدان الخليجيّة في استيراد آلاف الأيدي العاملة من البلدان العربية والآسيوية بهدف المساهمة في إنشاء البنية التّحتيّة اللازمة لتحقيق الخطط التنموية التي لم تكن العمالة المحلية تفي باحتياجاتها.

لقد كانت العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة هي أول من هاجر إلى دول مجلس التّعاون الخليجي في بادئ الأمر، وبصفة خاصّة إلى الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السّعودية، وقد قام المهاجرون الهنود بدور بارز في حل مشكلة نقص العمالة في دول مجلس التّعاون الخليجي آنذاك^(١).

ففي عام ١٩٩٠م كانت فئة العمال ذوي الياقات الزّرقاء من غير المهرة تمثل الغالبية الساحقة بنسبة ٩٠ في المائة تقريباً، فيما يمثّل غيرهم من الأطباء ذوي الياقات البيضاء غير المحترفين ١٠ في المائة فقط، وفي عام ٢٠٠٠م كان ٧٠ في المائة منهم من العمال ذوي الياقات الزّرقاء و ٢٠ في المائة من الأطباء ذوي الياقات البيضاء، و ١٠ في المائة من غير ذوي الياقات البيضاء من غير المهنيين^(٢).

كانت معظم العمالة الهندية تأتي في بادئ الأمر من ولاية كيرلا في جنوب غرب الهند نتيجة عدم توفر فرص عمل كافية في الولاية، لذلك هاجر كثير من سكانها إلى الخليج بحثاً عن فرص عمل خلال سبعينيات القرن الماضي، ومنذ ثمانينيات القرن العشرين بدأت العمالة الهندية الماهرة تتدفق إلى دول مجلس التّعاون الخليجي بعد التحسن الذي طرأ عليها، وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن العدد الفعلي للجالية الهندية في دول مجلس التّعاون الخليجي، إلّا أنّها أصبحت تشكل النسبة الأكبر من عدد العاملين الأجانب في دول مجلس التّعاون الخليجي وفقاً للإحصاءات الهندية الصادرة عن الكتاب السنوي لوزارة الشؤون الخارجية الهندية لعام ١٩٨٥م وقد مثّلت العمالة الهندية في منطقة الخليج عنصراً مهماً وداعماً للعلاقات الهندية- الخليجيّة فهناك ما يقارب ٤ ملايين عامل هندي في دول المنطقة العربية منهم ٣,٥ مليون عامل هندي في دول مجلس التّعاون الخليجي، وبلغت تحويلاتهم السنوية أكثر من ٦

(١)- مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التّعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٧/٥١٤٣٨، ص ٤٣.

(٢)- Neha Kohli, Indian Migrants in the Gulf Countries_ Developments in the Gulf Region Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, Institute for Defence studies and Analyses, New Delhi, 2014, p120.

مليارات دولار، وقد ازداد عدد العمالة الهندية في السنوات اللاحقة منذ بدايات العقد الأول من القرن العشرين، ففي تقرير جامعة الدول العربية لعام ٢٠١٤م، وتقرير الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة لعام ٢٠١٥م، فإن عدد الهنود العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من ٢,٣ مليون هندي في عام ١٩٩٠م إلى ٣,١ مليون في عام ٢٠٠٠م^(١).

حجم العمالة الهندية الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٥ - ١٩٩٥)

الدولة	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٩٥
السعودية	١٠٧,٥٠٠	٣٨٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
الإمارات	٣٤,٥٠٠	٢٢٥,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
عمان	٣٨,٥٠٠	١٨٤,٠٠٠	٢٢٠,٠٠٠
الكويت	٣٢,١٠٥	١٠٠,٠٠٠	٨٨,٠٠٠
قطر	٢٧,٨٠٠	٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠
البحرين	١٧,٢٥٠	٧٧,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
المجموع	٢٥٧,٦٥٥	١,٠١٦,٠٠٠	١,٤٨٣,٠٠٠

المصدر: مهند مزبان خزار، الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الهند بدول الخليج وأفاقها المستقبلية، مجلة الخليج العربي- مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلد ٤٢، العدد ١-٢، ٢٠١٤، ص ٥٠.

العمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي (١٩٧٥ - ٢٠٠٤)

	١٩٧٥	١٩٩١	٢٠٠٤
السعودية	٣٤,٥٠٠	٤٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
الإمارات	١٠٧,٥٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
عمان	٣٨,٥٠٠	٢٢٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠
الكويت	٣٢,١٠٥	٨٨,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠
قطر	٢٧,٨٠٠	٧٥,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
البحرين	١٧,٢٥٠	١٠٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
المجموع	٢٥٧,٦٥٥	١,٤٨٣,٠٠٠	٣,٦٥٠,٠٠٠

المصدر: جاسم حسين، العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ أيلول\ سبتمبر ٢٠١٦، ص ١٠. نقلاً عن معهد الأمن والدفاع في الهند.

(١) - النداءوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي...، ص ٤٣- ٤٥.

عدد المهاجرين من جنوب آسيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حسب بلد المنشأ

(١٩٩٠-٢٠٠٠)

بلد المنشأ	دول مجلس التعاون الخليجي	
	١٩٩٠	٢٠٠٠
أفغانستان	١٦,٦٩٠	١٦,٤٥١
بنغلاديش	٨٣٢,٢٩٩	١,١٤٧,٤٦١
بوتان	--	--
الهند	٢,٣٩٥,٦٩٣	٣,١٥٢,٧١٩
نيبال	١٧,٧١٢	١٧,٤٥٩
باكستان	١,٠٨٧,٩١٠	١,٣٨٨,٦١٥
سيريلانكا	٢٤٤,٠٩٠	١٩٦,١٢٧
إجمالي عدد المهاجرين من جنوب آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي	٤,٥٩٤,٣٩٤	٥,٩١٨,٨٣٢
إجمالي عدد المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي	٨,٨٥٦,٨٨٧	١٠,٥٤٩,١٦٧

المصدر: Madhu G R ., Uma H R, Gulf Migration and its Impact on India Economy, International journal of Advanced Research in Management and social Sciences, Vol.5, No.6, June 2016, page 90.

من خلال الجداول السابقة نلاحظ أن العمالة الآسيوية استحوذت على ما يقارب نصف عدد العمالة الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٠، واستحوذت العمالة الهندية بدورها على أكثر من نصف عدد العمالة الآسيوية في دول المجلس، وازدادت حوالي ٧٥٠ ألف عامل في الفترة ذاتها، أيضاً من خلال الجداول السابقة يمكننا أن نستنتج أن بعض الأعداد الواردة في الإحصائيات السابقة يختلف بعضها عن بعض، وهذا دليل واضح على عدم وجود معلومات دقيقة وثابتة للعمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك كله يعود لاعتبارات سياسية وأمنية بالدرجة الأولى، وتقنية بالدرجة الثانية، ولكن بالمجمل فإن أعداد العمالة الهندية تضاعفت بشكل هائل منذ عام ١٩٧٥ (أي منذ الطفرة النفطية الأولى) حتى أنها تعدت الـ ٢٠٠% في بعض دول المجلس خلال عشر سنوات فقط !.

ب- تصنيف العمالة الهندية ونظرة الهند لهذه العمالة:

يتم تصنيف الهنود ما وراء البحار إلى مجموعتين: غير مقيمين ومواطنين من أصول هندية، أما المجموعة الأولى فتضم مواطنين هنوداً يحتفظون بجوازات سفرهم الهندية لكنهم يعيشون بشكل أو بآخر في الخارج دائماً، فيما تضم المجموعة الثانية هنوداً بالولادة أو بالأبوة، وتضم كذلك الذين يحصلون على جنسية بلد آخر وتخلّوا عن جنسيتهم الهندية، وعليه فإنّ عدد المواطنين من أصل هندي أكبر بكثير من عدد الهنود غير المقيمين، إذ يتألف قرابة ٧٠% من إجمالي أفراد الشتات الهندي من مواطنين من أصل هندي.

وتصنف الجالية الهندية إلى أربع مجموعات أساسية، وهي:

أ- رجال الأعمال والتجار الهنود(أصحاب المشاريع).

ب- المهنيون أو الفنيون، مثل الأطباء والمهندسين والمحاسبين والعاملين في القطاع الحكومي والخاص.

ت- العمال المهرة وشبه المهرة كأصحاب الحرف.

ث- العمال غير المهرة الذين يعملون في شركات البناء والمزارع والبلديات وفي المنازل.

تنظر الهند خلافاً لدول أخرى كالصين إلى تصدير القوى العاملة بوصفها مصدر قوة للاقتصاد الهندي؛ لذلك لم تضع أي عقبات أمام سفرها، حتى لو كان هؤلاء العمال من ذوي المهارات الاحترافية العالية، ويشير العائد النهائي لإنتاج هؤلاء المهاجرين إلى أنّهم أصبحوا عنصراً أساسياً في اقتصاد الدول التي يعملون فيها، وأن المكاسب المالية الأكبر التي تجنيها الهند من مهاجريها في الخارج تأتي في المقام الأول من العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في دول مجلس التعاون الخليجي من يرسلون تحويلات هائلة إلى وطنهم^(١).

(١) - النداي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي...، ص ٢٩-٣٠.

تكوين المهارات للمهاجرين الهنود إلى الشرق الأوسط

١٩٨٦	١٩٨٤	
٤٠,١	٤٣,٠	عمال غير مهرة
٣٤,٦	٤١,٧	أعمال بناء
٥,٥	١,٣	المزارع والأسر
٤٧,٠	٤١,٨	العمالة الماهرة
٢١,٥	٢٢,٣	أعمال البناء
٢٥,٥	١٩,٥	آخر
٦,٥	٣,٦	العمال ذوي الياقات البيضاء
٥,٢	٣,٢	العمال ذوي المهارات العالية
١,٠	١,٣	طبي
٤,٢	١,٩	التقنية والإشرافية
١,٢	٨,٤	آخر
٢,٠٥,٩٢٢	١,١٣,٦٤٩	المجموع بالأرقام

المصدر: Michael Debabrata Patra and Muneech Kapur, India's Worker Remittances: A User's Lament About Balance of Payments compilation, Sixteenth Meeting of The IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Washington D.C., December 1-5, 2003, P6.

إنّ المدقق يلاحظ أن ثمة دوافع قويّة ومتنوّعة تحفّز الهند للحفاظ على علاقات تعاون مع جميع دول منطقة الخليج، فقد كلّفت حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) الهند غالباً من الناحية الاقتصادية؛ بسبب تعطيل الأنشطة التجارية والاقتصادية الهنديّة، كما واجهت تحدياً خطيراً عندما اضطرت إلى إجلاء ٢٠٠ ألف مواطن هندي من العراق ودولة الكويت بالاعتماد على مواردها الذاتية^(١).

فالهند ترى في هجرة عمالتها فوائد جمة في مقدمتها العائد الاقتصادي الضخم الذي يرفد الاقتصاد الهندي بعوائد ضخمة، ويعمل على رفع مستوى المعيشة لأسرهم، ورفع سوية التعليم لأبنائهم، والتخفيف من نسبة البطالة؛ لذلك فتحت لهم أبواب الهجرة من دون قيد أو شرط.

(١) - صفاء حسين علي الجبوري- آمال وهاب عبدالله العنبيكي، التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي- الدوافع والمحددات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد ٢، ص ٢٥٠.

ت- توضع العمالة الآسيوية عموماً والهنديّة خصوصاً:

منذ تسعينيات القرن الماضي غلب العنصر الآسيوي على العنصر العربي في عموم المنطقة، والعرب كما الأجانب يأتون من أقاليم مختلفة، ويتبنون توقعات واتجاهات متباينة، ويعملون في مهن ويقومون بأدوار متعددة، ويحتلون رتباً وطبقات اجتماعية مختلفة.

ثمّة أعمال بعينها تكاد تحتكرها جماعات عمالية مهاجرة في مقابل جماعات أخرى.. وهلم جرّاء، فالمستويات الدنيا والمتوسطة في قطاع البناء مثلاً تكاد تحتكرها العمالة الهنديّة، والبنغالية، والباكستانية، وبعض العمالة الفلبينية، كما أنّ أعمال الخياطة وحياسة الملابس تكاد تحتكرها العمالة الهنديّة والباكستانية والبنغالية، وتكاد أعمال الورش والكراجات تكون حكرّاً على العمالة الهنديّة والبنغالية على الرغم من بعض الاختراقات من جنسيات عربية وآسيوية أخرى.

تحتكر العمالة الآسيوية أعمال القطاع الفندقي والسّياحة، وهذه العمالة تأتي إمّا من الهند أو من الفلبين، وفي مقابل ذلك تكاد العمالة المصرية والفلسطينية والعربية الأخرى تحتكر الأعمال المكتبية والتعليمية والتطبيب والأعمال المهنية الأخرى في القطاع الحكومي، وهي قطاعات أصبحت في بعضها عصية الاختراق من قبل الجماعات الاثنية الأخرى نتيجة تمكّن العمالة العربية منها.

بشكل عام تتركز الكثرة الكثيرة من العمالة الآسيوية على الرّغم من تمتع بعضها بدخل عالٍ في الرتب الطبقيّة الأخرى وأفرادها من العاملين في القطاعات الإنشائية وفي الورش والكراجات وفي الخدمات الشخصية وخدم المنازل، وهي الفئة التي تشكل ما بين ٦٥% إلى ٨٠% من إجمالي العمالة الأجنبية في الخليج^(١).

(١) - باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد ٣، شتاء ٢٠١٣، ص ٩.

تصاريح الهجرة الممنوحة من قبل حكومة الهند بعد حرب الخليج

العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة حسب المهنة

المهنة	١٩٨٧- ١٩٨٨	١٩٨٨- ١٩٨٩	١٩٨٩- ١٩٩٠	١٩٩٠- ١٩٩١	١٩٩١- ١٩٩٢
عامل/ مساعد	٩١,١٩٦	٤٠,٦٥٧	٥٨,٧٧٩	٤٥,٠٢٨	١٧,٣٤٥
خادمة	٨٩١	٢,٩٦٥	٠	١,٤٠٠	١,٩٣٨
بناء	٨,٥٥٠	٨,٧٣١	٨,٩١٣	٦,٣٢٣	٢٤٦
طباخ	٣,٥٥٠	٣,٠٥١	٢,٠٧٠	٢,٣٨٦	٢٣٩
خياط	٥,١١٥	٤,٣٦١	٣,٧٢٢	٣,٢٣١	١٦٣
بائع	١,٨٥٠	٤,١٩٩	٤,١٢١	٣,٨١٨	١٤٧
نجار	٦,٣٦١	١٢,٩٠٠	٦,٩٣٩	٥,١٣٢	١٤٥
فني	٣,٥٣٩	١,٤٥٠	٣,٣٨٩	٢,٦٤٢	١٣٦
سائق	٦,٥٦٢	٦,٣٣٤	٦,٧٢٤	٥,١٢٣	١٣١
عامل كهرباء	٣,٤٩٤	٣,٦٨٩	٤,٤٩٦	٢,٨٣٢	١١٢
ميكانيكي	٣,٥٦٢	٤,٤٧٦	٣,٢٦٣	٢,٤٦٧	١١١
مزارع	٠	٠	٠	٤٥٢	١٠٨
دهان	٢,٢٧٣	٢,٥٠١	١,٨٦٧	١,٨٦٦	٦٥
موظفي مكاتب	٣,٩١٦	٢,٢١١	١,٣٨٥	١,٠٨٧	٥٦
لحام	١,٤٩٧	١,٢٢٢	٣,٢٧٢	١,٢٩١	٥٥
المشغل أو العامل	١,٣٠٩	١,٨٥٥	١,٣٤٢	١,٠٠١	٣٩
سباك	١,٩٧١	١,٦٢٤	٢,٠٤٧	١,٨٣١	٣٣
مراقب عمال	٩٢٧	٩٠٦	٩٨٣	٧٦٤	٣٠
مشرف	١,٠٢١	٨١٣	١,٠٦٩	٤٤٤	٢١
مسعفون	١,٣٤٩	٧٣٦	٤٣٤	٤٣٧	١٨
مشرف					

هندسي	٣٥٤	٢٦٨	٢٤٨	١٧٣	١٣
مساح					
أراضي	٤٦١	٢٦٤	٢١٨	٢٣٤	١٢
ميكانيكيون	٠	١,٦٩٠	٠	٠	٠
آخريين	١٨,٢٨٤	١٧,٧٧٨	٢,٥٦٥	١٩,٣٠٢	٣,٠٧٤
المجموع	١٦٩,٦٦٦	١٢٦,٦٨٩	١٢٠,٦٧٣	١١٠,٣١٦	٢٤,٢٦٦

المصدر: Binod Khadira , India: Skilled Migration to Developed Countries, Labor Migration to the Gulf, Zacatecas, Mexico, 2006, p11.

ث- أسباب استمرار تدفق العمالة الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي:

يتدفق المهاجرون إلى منطقة الخليج بسبب المعلومات الخاطئة والمضللة التي تصور تجربة السفر إلى دول مجلس التعاون الخليجي للمهاجرين المحتملين بشكل غير دقيق، ويتم الترويج للمعلومات الخاطئة والمضللة من خلال نظام الهجرة، وغالباً ما تكون لدى سماسرة العمالة في الدول المرسلات معلومات قليلة عن الوظائف التي يوفرونها، وعن الظروف التي يواجهها العمال غير المهرة في الخليج، حتى عندما تكون لديهم معلومات جيدة فإنه من مصلحتهم أن يقوموا بإخفائها أو إنكارها أو صرف الأنظار عن التحديات والصعوبات المشتركة التي تواجه المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة في المنطقة، وغالباً ما تتواطأ وكالات التوظيف التي مقرها الخليج مع الكفلاء المحليين في هذا الخداع المنظم، فعندما يصل الرجال والنساء إلى منطقة الخليج يجدون أنفسهم يعملون في وظائف مختلفة وبأجور أقل من تلك التي وعدوا بها في الأساس. وبينما يستحيل ربط هذا الخداع بأي جانب معين في نظام الهجرة هذا، فإنّ من الصحيح من وجهة نظر المهاجرين أن أحد الأسباب التي تجعلهم يستمرون في المجيء إلى منطقة الخليج هو أنهم يعملون من دون أن تتوفر معلومات كاملة عن ظروف العمل والانتهاكات التي يواجهونها في ظل نظام الكفالة.

إنّ الدور الذي يقوم به المهاجرون أنفسهم في الحفاظ على صورة الخليج كأرض بها إمكانيات استثنائية، وغالباً ما يخفي المهاجرون الذين يعملون في وظائف منخفضة المهارات أحوالهم عن عائلاتهم، وأصدقائهم، فالصور الفوتوغرافية التي يرسلونها إلى أوطانهم عن الأماكن الرمزية في الخليج، والحدائق الخضراء، والمتنزهات على شواطئ البحر في المدن الخليجية تخالف الواقع في معسكرات العمل المكتظة والمتدنية في كثير من الأحيان، أو عندما تتوقف الشركات عن دفع أجور العمال المهاجرين فإنهم يخفون أوضاعهم من خلال المحافظة

على تدفق التحويلات المالية بصورة مستمرة، وغالباً ما يتم ذلك عن طريق اقتراض مبالغ كبيرة من المهاجرين الآخرين، وفي كثير من الأحيان يكذب المهاجرون عند التحدث عن إجازاتهم وهم في الخارج، وعن الظروف التي يواجهونها في مكان العمل وغيرها من العوامل المهمة المتعلقة بعملهم. وأسباب هذا الخداع مفهومة تماماً، إذ يحاول العمال المهاجرون إبعاد أسرهم وأصدقائهم عن الشعور بالقلق والتوتر^(١). فيستمر بذلك مسلسل الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي جيلاً بعد جيل فهي النعيم الموعود بالنسبة لأولئك المهاجرين البؤساء.

ويمكن حصر الأسباب المؤدية لاستمرار هجرة العمالة الهنديّة والآسيوية عموماً بالعديد من النقاط لعلّ أهمها:

- إنّ بعض الدّول خاصّة الآسيوية تعاني أزمتٍ اقتصاديةً وزيادةً في عدد السكان، فتفتح أبواب الهجرة للقضاء على البطالة، أو للحد منها، لأنها تهدد الأمن والاستقرار في بلادها نتيجة تردي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية.
- إنّ لدى تلك الدّول المصدرة للمهاجرين رغبة في تشجيع هجرة أبنائها؛ لأنّ زيادة هجرتهم إلى البلدان النّفطية الغنية على وجه الخصوص له مردود مالي، ولأنّ هؤلاء المهاجرين يقومون بتحويل العملة الصعبة إلى بلادهم، وزيادة أعدادهم تعني زيادة ذلك العائد المالي.
- إنّ حركة الهجرة من الدّول المصدرة للمهاجرين ومدى كثافتها، واستمرارها، تتأثر بطبيعة العلاقات السّياسيّة بين تلك الدّول المصدرة والدّول المستقبلّة للمهاجرين، وما دامت العلاقات السّياسيّة مع الدّول الآسيوية مصدراً أساسياً للعمالة في منطقة الخليج العربي، فإن الهجرة مستمرة وتزايد في معدلاتها.
- الدور غير المباشر للاستعمار الاقتصادي؛ ذلك أنّ الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات في المنطقة تفضل تشغيل العامل الأجنبي لرخص تلك اليد العاملة، ولا اعتبارات سياسية.
- قرب البلدان المصدرة للمهاجرين من المنطقة المستقبلّة لهم، وسهولة المواصلات البحرية والجوية له تأثير على حجم تلك العمالة واستمرارها.
- دور الشركات والمؤسسات في تنظيم عملية الهجرة التي تخضع لاعتبارات تجارية بالدرجة الأولى في بلد المنشأ، وهذه العملية تسهل الهجرة وتساعد على زيادتها^(٢).

(١) - أندرو غاردنر، ما السبب في استمرار توافدهم؟ العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي- العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم (٢)، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، ٢٠١١، ص ٦-٧.

(٢) - عبدالمالك التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٠، ص ١٧٠.

ج- إيجابيات وسلبيات العمالة:

١- إيجابيات العمالة:

على الرغم من ضعف المهارات لدى الأيدي العاملة الأجنبية فقد ساهمت في تحقيق ازدهار دول المجلس وتنمية شتى قطاعاته بلا شك خصوصاً فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية والمشاريع العقارية التي عادةً ما يعزف عنها المواطن بسبب أجورها المتدنية أو بسبب النظرة الدونية لهذه الأشغال، ففي العقود الماضية ساهم قطاع البناء والتشييد وقطاع تجارة الجملة والتجزئة إضافة إلى قطاع المطاعم والفنادق في زيادة الإنتاج ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والناتج المحلي بشكل عام الذي غالباً ما تتجه إليه المنظمات الدولية والشركات الأجنبية من أجل تقييم اقتصاديات البلدان واتخاذ قرارات الاستثمار فيها. كما يمكننا القول إنّ توافر الأيدي العاملة الأجنبية بأجور متدنية ساهم في تسهيل البدء في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المنطقة.

إنّ من أهم فوائد وجود الأيدي العاملة الأجنبية مساهمتها في إبقاء أسعار السلع والخدمات منخفضة وثابتة إلى حد ما، فتوافر هذه العمالة بأجور متدنية يقلل من تكلفة إنتاج الشركات والمؤسسات، وتكلفة تجارة الجملة والتجزئة وتكلفة التخزين، الأمر الذي يساهم في خفض سعر السلع والخدمات التي يدفعها المستهلك، وصحيح أنّ أسباب ارتفاع الأسعار أو (التضخم) تختلف من بلد إلى آخر إلا أنّ إحصائيات صندوق النقد الدولي تعزو انخفاض نسبة التضخم السنوية في دول مجلس التعاون مقارنة بدول المنطقة والدول النامية إلى دور العمالة الوافدة فيها^(١).

في الوقت الذي يشكّل فيه مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي عنصراً مهيماً في القطاعات الحكومية، فإنّ العمالة الوافدة تشكل الغالبية العظمى في القطاع الخاص، فقد بلغ عدد العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٩ ملايين عام ١٩٩٠م. ويعود السبب في ضعف مشاركة السكان المحليين في القطاع الخاص إلى ساعات العمل الطويلة وغير المنتظمة، بالإضافة إلى التركيز المنظم على أداء الموظفين، في حين تعتمد مؤسسات القطاع الخاص العمالة الوافدة، وذلك للأسباب الاقتصادية الآتية:

- العمالة الوافدة مصدر رئيس للعاملين الفنيين المؤهلين وذوي الخبرة.
- سرعة تكيف العمال الوافدين مع بيئة العمل الجديدة.

(١)- دلال موسى، القوى العاملة الوافدة في اقتصاديات ورؤى دول مجلس التعاون، مركز الخليج لسياسات التنمية، تاريخ

الدخول ١٠ يوليو ٢٠١٩، على الرابط: <http://gulfpolicies.com/index.php?option=com>

- استعداد العمالة الوافدة للعمل لساعات أطول، وانخفاض معدلات التغيب بالمقارنة مع القوى العاملة المحلية.
- بالمقارنة مع القوى العاملة المحلية فإن إنتاجية العمالة الوافدة أعلى.
- غالبية العمالة الوافدة الآسيوية في دول مجلس التعاون الخليجي متاحة بأجور أقل من العمالة المحلية، وتلك الوافدة من العالم الغربي المتقدم^(١).

كما تمتاز العمالة الوافدة باستعدادها للعمل لساعات مطولة، الأمر الذي يخدم القطاع التجاري. كما يسهم العمال الوافدون الذين يديرون المحلات التجارية الصغيرة للبيع بالتجزئة في تعزيز نوعية المعيشة في المناطق المختلفة، من خلال فتح محلاتهم لساعات متأخرة، وفي بعض الحالات على مدار الساعة. واللافت إسهام التجار من الهند على وجه الخصوص في إقامة منشآت تجارية وصناعية، ومن ثمّ المساهمة في تطوير القطاع الصناعي. ناهيك عن دور التجار الملموس في تجارة الذهب في دبي على وجه التحديد.

على صعيد آخر تسهم العمالة في تعزيز الانفتاح الثقافي لدول مجلس التعاون، وهي من المسائل الحيوية في عصر العولمة. لا شك أنه لأمر جميل عدم شعور قطاع واسع من العمالة الوافدة بمعضلة البعد عن الوطن بالضرورة نظراً لوجود مواطنين آخرين من البلد نفسه، ربما من البلدة نفسها، فضلاً عن توافر الأطعمة المرتبطة بأوطانهم. كما تقيم التجمعات المختلفة للجاليات الأجنبية برامج ثقافية واجتماعية لإحياء المناسبات الوطنية المتنوعة، وفي السياق ذاته يقوم أفراد من العمالة الوافدة بنقل جانبها من ثقافة المنظومة الخليجية إلى بلدانهم، فيلاحظ انتشار الأكلات الخليجية في ولاية كيرالا الهندية^(٢).

إنّ العمالة الأجنبية بما فيها الآسيوية ومن ضمنها العمالة الهندية لها العديد من المزايا في النهوض بمشاريع البنية التحتية التي فرضها الواقع الجديد في منطقة الخليج العربية نتيجة اكتشاف النفط، في وقت كانت فيه المنطقة تشكو من نقص حاد في التعداد السكاني، فكانت العمالة بمنزلة نعمة كبيرة، بالأخص مع رخص أجورها.

(١) - Pranav Naithani and A.N. Jha, Challenges Faced by Expatriate Workers in the Gulf Cooperation Council Counties, Munich Personal REPEC Archive, 2009.

(٢) - حسين، العمالة الوافدة في دول الخليج...، ص ٥-٦.

٢- سلبيات العمالة:

يذكر الدكتور علاء الدين البياتي، أستاذ علم الاجتماع في كلية الآداب بجامعة بغداد، والمكلف من قبل مكتب المتابعة المنبثق عن مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول الخليج العربية مفاده أنه ((من الضروري تقليص العمالة الأجنبية خاصة الآسيوية إلى حد كبير، فهي تشكل بكل تأكيد خطراً كبيراً، هذه مشكلة قائمة ومعادلة صعبة تواجهها.. فنحن نطلب حالياً توفير الخدمات الاجتماعية لكل العاملين وبمستوى جيد، لكننا في الواقع إذا زدنا من حجم هذه الخدمات فسيبقى هؤلاء العمال الأجانب والآسيويون منهم خاصة، ويتحوّل بقاؤهم إلى استيطان.. والوضع يشكل في كلتا الحالتين مشكلة لا بدّ من مواجهتها..))^(١). لقد استطاع الدكتور البياتي بهذه المقولة من توصيف العديد من المشاكل السلبية الناتجة عن العمالة الأجنبية والآسيوية بشكل خاص، مشاكل سكانية واجتماعية واقتصادية وسياسية وحتى أمنية.

لقد أدّى استقطاب العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مجموعة من التبعات السلبية تطرق إليها العديد من الباحثين أهمها:

أ- انتشار البطالة:

مع توفر قدر كبير من العمالة في الدّول المجاورة خاصة في جنوب آسيا، لا تتوفر للشركات أسباب توظيف العمالة المحلية ذات الأجر الأعلى، وخلال الطفرة النفطية في السبعينيات من القرن العشرين عمل استجلاب العمالة الأجنبية على زيادة معدل النمو للقوة العاملة في مجلس التعاون الخليجي إلى معدلات تاريخية غير مسبوقة تتراوح ما بين ٧% إلى ١٠% سنوياً، وبين عامي ١٩٧٥ - ١٩٨٥م ازدادت نسبة العمال الأجانب في القوة العاملة من ٣٩% إلى ٦٧% (وفقاً لإحصائيات البنك الدولي لعام ٢٠٠٤م).

لقد شهدت الطفرة النفطية زيادات في القوة العاملة بأحجام متساوية، ففي قطر والإمارات العربية المتحدة تخطى حجم القوة العاملة الأجنبية نسبة ٨%، وتجدر الإشارة إلى أنّ سياسة الحصول السهل على العمالة الأجنبية، والحد الأدنى المقبول من أجور العمال المحليين في دول مجلس التعاون عملت على إيجاد أعداد كبيرة من الشباب المتعلم العاطل عن العمل.

تظهر الجداول الآتية التفوق الهائل للأجانب على المواطنين في القوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي:

(١)- التميمي، الاستيطان الأجنبي ...، ص ١٦٩.

المواطنون والأجانب في القوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي:

البلد\ ١٩٧٥	مواطنون	أجانب	المجموع	أجانب %
السعودية	٩٢	٢١٣	٣٠٥	٦٩,٨
الكويت	٤٦	٣٠	٧٦	٣٩,٥
البحرين	١٣٧	٧١	٢٠٨	٣٤,١
عمان	١٣	٥٤	٦٧	٨٠,٦
قطر	٤٥	٢٥٢	٢٩٧	٨٤,٨
الإمارات	١,٣٦٠	١,٣٩٣	٢,٧٥٣	٥٠,٦
المجموع				

المصدر: Onn Winckler ,Labor Migration to the GCC States: Patterns, Scale, and Policies- Migration and the Gulf, the Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010, p12.

البلد\ ١٩٨٥	مواطنون	أجانب	المجموع	أجانب %
السعودية	١٢٦	٥٤٤	٦٧٠	٨١,٢
الكويت	٧٣	١٠١	١٧٤	٥٨,٠
البحرين	١٦٧	٣٠٠	٢٦٧	٦٤,٢
عمان	١٨	١٥٦	١٤٧	٨٩,٧
قطر	٧٢	٦١٢	٦٨٤	٨٩,٥
الإمارات	١,٨٩٦	٤,٣٧٥	٦,٢٧١	٦٩,٨
المجموع				

المصدر: Winckler ,Labor Migration to the GCC States..., p12.

البلد\١٩٩٠	مواطنون	أجانب	المجموع	أجانب %
السعودية	١,٩٣٤	٢,٨٧٨	٤,٨١٢	٥٩,٨
الكويت	١١٨	٧٣١	٨٤٩	٨٦,١
البحرين	١٢٧	١٣٢	٢٥٩	٥١,٠
عمان	١٨٩	٤٤٢	٦٣١	٧٠,٠
قطر	٢١	٢٣٠	٢٥١	٩١,٦
الإمارات	٩٦	٨٠٥	٩٠١	٨٩,٣
المجموع	٢,٤٨٥	٥,٢١٨	٧,٧٠٣	٦٧,٧

المصدر: Winckler ,Labor Migration to the GCC States..., p12.

البلد\١٩٩٩	مواطنون	أجانب	المجموع	أجانب %
السعودية	٣,١٧٣	٤,٠٠٣	٧,١٧٦	٥٥,٩
الكويت	٢٢١	١,٠٠٥	١,٢٢٦	٨٢,٠
البحرين	١١٣	١٩٤	٣٠٧	٦٣,٢
عمان	٣١٢	٥٠٣	٨١٥	٦١,٧
قطر	٣٦	٢٤٤	٢٨٠	٨٧,١
الإمارات	١٢٤	١,١٦٥	١,٢٨٩	٩٠,٤
المجموع	٣,٩٧٩	٧,١١٤	١١,٠٩٣	٦٤,١

المصدر: Winckler ,Labor Migration to the GCC States..., p12.

إنَّ أبرز ما تتصف به القوة العاملة في دول الخليج هو الانخفاض الكبير في معدل مشاركة السيدات، على الرغم من إن السيدات في هذه المنطقة أكثر تعلماً من الرجال، ويمكن تفسير هذه الظاهرة في عمان والمملكة العربية السعودية- إذ ما زالت معدلات الإنجاب مرتفعة- بالحاجة الملحة لضرورة وجود النساء في المنزل، إلا أنه في قطر والإمارات العربية المتحدة- فقد انخفض معدل الإنجاب بشكل ملحوظ- يمكن تفسير هذه الظاهرة في ضوء الأسباب التي تدفع النساء للحصول على التعليم، فعلى الأغلب تكون هذه الأسباب هي الزواج أو الحصول على مكانة اجتماعية وليس مجرد الحاجة للعمل، وكما هو الحال بالنسبة إلى الرجال فقد عمِلَ

ارتفاع معدل الإيجارات على زيادة الحد الأدنى من أجور السيدات مما صعب عليهم منافسة العمالة الأجنبية في سوق التوظيف في القطاع الخاص^(١).

إن دور السكان الأجانب قد تعاضم بصورة خاصة في الدول العربية الخليجية ذات الأحجام السكانية الوطنية الصغيرة نسبياً وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان، ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تعاضم دور العمالة الآسيوية ما يتعلق بالنظام الاقتصادي في الدول العربية الخليجية وبطبيعة الأوضاع والعلاقات العربية بصفة عامة وهجرة العمال العرب بصفة خاصة؛ فالقطاع الخاص يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول العربية الخليجية. فأصحاب الأعمال في هذا القطاع يركزون في قراراتهم بصفة رئيسة على معيار تعظيم الربح، وبأنهم لا يعطون الوزن المناسب لجنسية من يستجلبون من العمال بالمقارنة لما يحدث بالنسبة للعاملين الوافدين للمساهمة في الأنشطة الحكومية، ومن ثم فإن هذا القطاع يعتمد بدرجة كبيرة وخاصة في الدول العربية الخليجية الأربع السابق الإشارة إليها العمال الآسيويين نظراً لاستعدادهم للعمل بأجور أقل وفي ظروف عمل أسوأ مما يمكن أن يقبله العمال العرب وذلك لتدني الظروف المعيشية في دولهم الأصلية^(٢).

أضف إلى أن العمالة الآسيوية ككل في غالبها عمالة غير ماهرة، وهذا يتناقض مع الأهداف التنموية للمنطقة، فإذا كنا نتجه لها ونجلبها بحجة الحاجة إلى التنمية، فالتنمية أساساً تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة، وبما أن أغلبية هذه العمالة غير ماهرة فإن هجرتها إلى المنطقة عشوائية، وكمية، وغير منظمة، وليس لها علاقة بخطط التنمية بقدر ما تخضع لتجارة العمالة الدولية، ورخصها، وتوافرها^(٣).

ولأول مرة سجلت أرقام البطالة للمواطنين، ففي المملكة العربية السعودية على سبيل المثال قدر مجلس القوى العاملة معدل البطالة بين السعوديين بنسبة ١٤% عام ٢٠٠٠م، و١٥% عام ٢٠٠١م، بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية، وقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة كبيرة من الباحثين عن عمل لأول مرة من الشباب الذين استفادوا من نظام

(١)- جواد صالح أصفهاني، السكان ورأس المال البشري في منطقة الخليج- الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، تقرير رقم (٣)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، ٢٠١٢، ص ١٥-١٦.

(٢)- ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس مستقبلية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا- اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية- التحديات والفرص بيروت ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٦، ص ٧.

(٣)- التميمي، الاستيطان الأجنبي...، ص ١٦٣.

تعليمي موسّع ومحسّن، حوالي نصف مليون من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي عاطلين عن العمل في المنطقة التي توظف ٧,٥ مليون عامل مغترب^(١).

إذن العمالة الهنديّة والآسيوية عموماً تشكل خطراً على سوق العمل، فعلى الرغم من رخصها إلاّ أنّها تعمل على الاستحواذ على سوق العمل، مشكلة تحزبات وتحالفات تستأثر بقطاعات معينة، مستغلة بذلك طمع القطاع الخاص بأجورها الزهيدة، ووفرتها، كما أنه لا بد للدول الخليجيّة من تأهيل مواطنيها وتشجيعهم على خوض غمار المشاركة في جميع قطاعات العمل ومحاربة تلك النظرة الدونية للعديد من هذه القطاعات، فالعمالة الآسيوية بشكل عام لديها استعداد للعمل في أي مهنة لأن الغالبية العظمى منهم غير ماهرة، وهذا ما يغري القطاع الخاص، الذي لا يُظهرُ تحمّسه للمواطنين المحليين الذين يسعون إلى وظائف ذات ساعات عمل قصيرة، ومرتببات مرتفعة، وهذا لا يجدونه إلاّ في القطاع العام، وهذا ما يفسر الفرق الشاسع بين النسبة المئوية للعمالة المحلية والأجنبية بين القطاعين العام والخاص.

ب- تهديد الثقافة والهوية:

يبدو أن قلة الاهتمام بالآثار الثقافية والاجتماعية تعود إلى أن الآثار غير المادية لأي عمليات وتطورات مجتمعية يختلف ظهور نتائجها، ومن ثمّ ملاحظتها ورصدها وتحليلها مقارنة مع الآثار المادية؛ لأن المادية مباشرة وملموسة ويمكن تحديدها وإحصاءها كمياً، يضاف إلى ذلك صعوبة تحديد مسببات المصاحبات أو الآثار الثقافية والاجتماعية السلبية؛ لذلك ظلت دراسة المصاحبات غير المادية خارجة عن دائرة اهتمام أغلب الباحثين في هذا المجال أو يستعرضونها على عجلة على الرغم من أنّها أكثر الظروف المرتبطة بالعمالة الوافدة وضوحاً، فهي تصدم العربي القادم إلى منطقة الخليج منذ نزوله في المطار مروراً بسائقي سيارات الأجرة ، والفنادق والسوق والمنازل، وفي المؤسسات الاقتصادية الخاصة، ويعانيها الزائر العربي أو الوافد المقيم؛ لانعدام أدوات التفاهم والاتصال والمعاملة، وعليه أن يتعايش مع هذا الوضع الشاذ الذي أصبح كأنه القاعدة والوضع الطبيعي، وقد وصل الشك باللّغة والاختلاف مدًى بعيداً بحيث لم نعد قادرين على تمييز الكلمات أعربية هي أم أجنبية؟!^(٢).

(١) - Riadh Ben Jelili, The Arab Region's Unemployment Problem Revisited, The Arab Planning Institute, P16.

(٢) - محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط٢، ١٩٩٨، ص٢٧٨.

تقف اللُّغة العربية على شفا هاوية، تتعرض للتشويه يوماً بعد يوم إن لم يكن في كل لحظة، فتارةً بسبب من يخربون لغتهم بألسنتهم، وتارة بسبب تكسيرها من أجل التواصل مع الأجانب غير الناطقين باللُّغة العربية الذين قدموا للعمل، ويبقى الخطر المحدق باللُّغة العربية هو تكسير اللُّغة عندما نتواصل مع الأجانب، على ظنِّ منا أنَّ ذلك يسهل عملية التواصل، مع أنَّ اللُّغة العربية غنية بالألفاظ والأساليب القادرة على إيصال الفكرة كاملة وبشكل دقيق للمتلقى، والأمثلة على تكسير اللُّغة كثيرة ولا حصر لها كجر الفعل بجر الحروف، وعدم مراعاة تأنيث وتذكير العدد، واستخدام الضمائر في غير مواضعها الصحيحة، وقد يشوب هذه الأخطاء أيضاً دخول كلمات غير عربية في سياق الحديث، ولا غرابة أن تجد المواطن العربي يرد بنفس هذه الألفاظ المكسرة ويكون الخطأ الأكبر عندما نعرف أن الأجانب يشكلون تقريباً ثلث المجتمع ونتعامل معهم في كل جوانب حياتنا في البيت والسوق والشارع، يقول الدكتور عائض القرني: ((والعربية مهددة بلغات العمالة الوافدة إلى بلاد العرب وبالأخص الخليج العربي فالأرض تتكلم أوردو، أو بشتو، أو لغة التاميل حتى صارت المربيات يلقن أطفالنا لغاتهنَّ على حساب لغاتنا، فضعت لغتنا أمام هذا السيل الطاعي من اللُّغة الوافدة))^(١).

وفي مقال في جريدة الرياض السعودية تقول حسناء عبدالعزيز القنيعير: ((إن تأثير العمالة الأجنبية على اللُّغة العربية في الدُّول الخليجيَّة فرض واقعاً لغوياً جديداً على المواطنين لم يقابل بما يستحق من اهتمام من قبل الجهات المسؤولة، نتحدث عن عمالة تجاوز بعضها العشرين عاماً في بلداننا، ومع ذلك ظلت عاجزة عن تعلم لغتنا لأننا نحن من ساعدها وشجّعها على الاستهانة بها إمّا سخريةً أو تهكّماً، وإمّا تراخياً، وعدم الاهتمام بتصحيح أخطائها كما يفعل الغرب مع الوافدين. ما جعلها تخلق لغة جديدة باتت تشكل خطراً على لغتنا. لا سيما عندما يتعلمها الأطفال. فيكبرون وهم لا يحسنون التحدث بلغتهم الأم. إنَّها أزمة وجودية نساها فيها عندما نظن أنَّهم لن يفهمونا إلّا إذا كسّرنا لغتنا مثلهم (إنّت يروه، إنّت يجي!)))^(٢).

(١) - ماهر محمود عميرة، أثر العمالة الوافدة على اللُّغة العربية، المؤتمر الدُّولي للغة العربية، ص ٩. تاريخ الدخول ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٠ على الرابط:

http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference_research-1255977531-1528095302-2022.

(٢) - حسناء عبد العزيز القنيعير، تأثير العمالة الوافدة على اللُّغة العربية في دول الخليج العربي - هذا المقال جزء من دراسة شاركت بها في الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللُّغة العربية في دول الخليج العربي الذي نظّمه مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدُّولي لخدمة اللُّغة العربية المنعقد في الرياض في الفترة من ٢٧-٢٩/٦/١٤٣٤هـ.

لم تكتفِ الدُول الخليجيّة بفتح أبوابها مشرعة أمام الهجرة الأجنبية غير المقننة، بل أصبحت تستبِق الخطى نحو العولمة وتزيل الحواجز من أمامها، تلك الحواجز التي كانت ستحفظ لشعوب الخليج ثقافتها الوطنية وهويتها العربية الإسلامية، فأصبحت أبواب دول الخليج عامة والإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص مشرعة أمام مختلف الثقافات من دون أن يكون للثقافة الوطنية أو اللّغة العربية الأفضلية أو الأولوية.

وعوضاً عن أن يكون غياب الثّقافة والهوية الوطنية دافعاً لدولة الإمارات ودول الخليج الأخرى، يحثها على العودة إلى جذورها وإبراز ثقافتها الوطنية، حفاظاً لها كامتداد لأجيالها الجديدة، عمدت إلى زيادة جرعة العولمة والثّقافة الأجنبية، فعوضاً عن الاهتمام بلغتها العربية مثلاً، سمحت لكافة اللغات الوافدة إلى مجتمعاتها بحرية التفوق حتى تفوقت اللّغة العربية لتصبح اللّغة الأقلّية. من ناحية أخرى دفع الانفتاح الكبير وعدم الاهتمام بتنمية الثّقافة الوطنية إلى تبني الأجيال الجديدة لثقافة وهوية غريبة عن مجتمعاتهم، هوية تساهم في تعزيز غربة الفرد في مجتمعه^(١). فالعمالة الأجنبية عموماً تشكل خطورة على الهوية الوطنية والثقافيّة لدول مجلس التّعاون الخليجي، بحيث ينعدم الشعور بالانتماء، وتتفكك روابط المجتمع الخليجي، فالمرربة هي المسؤولة عن تربية الأولاد، وهذا ما يشوه الفهم السوي للأجيال عن الإسلام والقيم العربية الأصيلة، ويدمر اللّغة العربية ويجعلها من اللغات الغريبة على أهلها وناطقها.

ت- الخلل السكاني:

إن كثرة العمالة الوافدة تؤدي بلا شك إلى خلل في الهيكل النوعي للسكان إذ لا يتوفر التوازن بين الذكور والإناث، فالدراسات تشير إلى ارتفاع نسبة الذكور في الأقطار المستقبلية للعمالة الوافدة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة ارتفعت النسبة من ١٦٢ لكل ١٠٠ أنثى في عام ١٩٦٨م إلى ٢٢٥,٤ في عام ١٩٧٥م، وفي بعض مدن الإمارات ترتفع النسبة بصورة مذهلة إذ تبلغ النسبة في أبوظبي ٩٣٣ لكل ١٠٠ أنثى، وفي البحرين تبلغ النسبة للبحرينيين ١٠٠ للسكان الوطنيين، و٢٣٤ بالنسبة للوافدين، وهنا نجد أنّ الهجرة الأجنبية تمارس تأثيراً خطيراً في مسألة الموازنة النوعية لسكان الأقطار المعينة، إذ أصبحت بعض المدن مغلقة، على

جريدة الرياض، الأحد ٢١ شعبان ١٤٣٤هـ / ٣٠ يونيو ٢٠١٣، العدد ١٦٤٤٢، تاريخ الدخول ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٩ على الرابط

<https://www.alriyadh.net/ar/saudi-today/2013/06/30/>

(١)- فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الإمارات، ٢٠٠٧، ص ٤٤-٤٥.

الوافدين الأجانب مكونة مجتمعاً أحادي الجنس وهذا الواقع يؤدي إلى أوضاع اجتماعية ونفسية بالغة الخطورة ولا بد من العمل على وضع حلول عاجلة لها^(١).

وبإلقاء نظرة على الأرقام الآتية تتضح لنا خطورة المشكلة المتعلقة بهذا النوع من العمالة، ففي القطاع الأهلي بالكويت مثلاً كانت نسبة تصاريح عمل الآسيويين ٥٧% مقابل ٣٨,١% للعرب عام ١٩٧٩م، والذين دخلوا الكويت من الباكستانيين كانت نسبة الذكور بينهم ٩٨,١% عام ١٩٦٥م و٩٥,٩% عام ١٩٧٥، أما الهنود فكانت نسبتهم ٨٨,٣% عام ١٩٦٥م و٦٠,٩% عام ١٩٧٥م، وقد ارتفعت نسبة الذكور من الآسيويين الآخرين من ٩٠,٤% عام ١٩٦٥م لتصل إلى ٩٥,٨% عام ١٩٧٥م^(٢). فارتفاع نسبة الشباب غير المتزوجين بين العمال المهاجرين يشكل خطراً اجتماعياً كبيراً على المجتمع الخليجي المحافظ.

وعلى الرغم من أن ثمة زيادة ملحوظة في عدد المهاجرات الهنديات إلى دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تدفقات العمل لا يزال يسيطر عليها الذكور، وتعد ولايات أندرا براديش وكيرالا وماهاراشترا وتاميل نادو هي الأصل الرئيس للنساء الهنديات ذوات المهارات المنخفضة المهاجرات إلى دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت نسبة المهاجرات من ولاية كيرالا على سبيل المثال حوالي ٩,٣% في العام ١٩٩٨م.

(١) - سهيلة زين العابدين حماد، الحياة الاجتماعية في دول شرق الجزيرة العربية في القرون الثلاثة الأخيرة، مجلة الواحة، العدد ٦٠، شتاء ٢٠١٠، تاريخ الدخول ١٠ تموز ٢٠١٩، على الرابط:

www.alwahamag.com/?act=artc&id=1440

(٢) - التميمي، الاستيطان الأجنبي ...، ص ١٦٤-١٦٥.

تصنيف المهاجرين الهنود وعددهم في دول مجلس التعاون الخليجي

(١٩٩٠)

دول مجلس التعاون الخليجي	الذكور	الإناث	المجموع	مجموع المهاجرين
البحرين	٤٦,٨٢٨ (٧٧,٤)	١٣,٦٦٥ (٢٢,٦)	٦٠,٤٩٣ (٣٤,٩)	١٧٣,٢٠٠
الكويت	٣٨٠,٤٥٨ (٦٨,٧)	١٧٣,١٢٣ (٣١,٣)	٥٥٣,٥٨١ (٣٤,٩)	١,٥٨٥,٢٨٠
عمان	١٨٠,٨٧٨ (٨٥,١)	٣١,٦٧٨ (١٤,٩)	٢١٢,٥٥٦ (٥٠,٢)	٤٢٣,٥٧٢
قطر	١٠١,٢٣٣ (٧٨,٤)	٢٧,٩١٤ (٢١,٦)	١٢٩,١٤ (٣٤,٩)	٣٦٩,٨١٦
المملكة العربية السعودية	٦٥٢,٩٥٧ (٦٦,٥)	٣٢٨,٦٦٥ (٣٣,٥)	٩٨١,٦٢٢ (١٩,٦)	٤,٩٩٨,٤٤٥
الإمارات	٣٥٣,٦٥٩ (٧٧,٢)	١٠٤,٦٣٥ (٢٢,٨)	٤٥٨,٢٩٤ (٣٥,١)	١,٣٠٦,٥٧٤

المصدر: S.K. Sasikumar, Rakhee Timothy, FROM INDIA TO THE GULF REGION: EXPLORING LINKS BETWEEN LABOUR MARKETS, SKILLS AND THE MIGRATION CYCLE, International Labor Organization , 2015, P.P4-5.

إنّ وزير العمل البحريني مجيد حسن العلوي لا يخفي قلقه بوصفه مسؤولاً عن قطاع حساس؛ إذ يتحدث بصورة قلقة عن ضرورة مواجهة الأخطار الاجتماعية التي تنتج عن وجود أعداد ضخمة من العمالة الأجنبية في منطقة الخليج بقوله: ((لقد أصبح من الصعب على زوارها أن يميزوا إن كانوا في دول عربية إسلامية أو في دول آسيوية.. الصبغة الاجتماعية والمظاهر الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في المنطقة أصبحت غير عربية وغير إسلامية، قد يقول البعض إنك لا تريد أن تخسر هذه المهارات ولكنك قد تخسر وطنك)).

لقد شهدت منطقة الخليج ارتفاعاً ملحوظاً في العمالة المهاجرة، وهي تتضاعف عدة مرات من عقد إلى آخر، ففي حين لم يتعدّ عدد العمال الأجانب حازر المليون عامل في سنة ١٩٧٠م،

تضاعف العدد أربع مرات تقريباً في العام ١٩٨٠م^(١). وهذا العدد يُعدُّ مهولاً بالنسبة لعشر لسنوات فقط.

تتزايد مخاوف الدُّول الخليجيّة من تداعيات ارتفاع أعداد الجالية الهندية فيها، ولا سيما على أمنها واستقرارها، فمن الممكن أن تستخدمهم الهند وسيلةً للتدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، خصوصاً وأنهم يمثلون أكبر جالية أجنبية على الإطلاق في دول مجلس التّعاون الخليجي الستة، إذ ارتفعت نسبتهم من حوالي ٨,٦% من مجموع سكان دول المجلس عام ١٩٧٥م البالغ عددهم ٢,٨٨ مليون نسمة إلى ١٠,٦% عام ٢٠٠٠م من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٨,٣٢٣ مليون نسمة^(٢). بالإضافة إلى أن الجنسية الهندية كانت هي الجنسية الرائدة للمهاجرين في دول مجلس التّعاون الخليجي عام ٢٠٠٢ فقد وصل عددهم إلى ٣,٢ مليون هندي، في حين يأتي في المركز الثاني والثالث الباكستانيون والمصريين يتبعهم اليمنيون، وعلى الرغم من أن حصة العرب من السكان الأجانب حوالي ٢٨% إلا أن ثمة تباين كبير في عددهم بين دول المجلس، أعلى النسب (٣٧% و ٣٤%) في المملكة العربية السعودية والكويت مع المصريين باعتبارها الجنسية الرّئيسة، قطر لديها (٢٠%) (مصريين، أردنيين، فلسطينيين)، الإمارات (١١%) (مصريين، أردنيين، فلسطينيين)، ونسبة ضئيلة في كل من عمان والبحرين.

(١)- سعيد محمد، الاستعمار القادم لدول الخليج، صحيفة الوسط، العدد ٢٠٩٢، ٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ، ص ١٤.

(٢)- ستار جبار علاوي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم.. دراسة في النظام السياسي، العربي للنشر والتوزيع،

تاريخ الدخول ١٢ تشرين أول ٢٠١٩ على الرابط www.books.google.com.

الجنسيات الأجنبية الرّئيسة في دول مجلس التّعاون الخليجي ٢٠٠٢ (بشكل تقديري)

الجنسيّة	البحرين	الكويت	عمان	قطر	السّعودية	الإمارات	المجموع
الهند	١٠٠,٠٠٠	٢٩٥,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٣,٢٠٠,٠٠٠
باكستان	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٤٠,٠٠٠	١,٧٤٠,٠٠٠
مصر		٢٧٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	١,٤٥٥,٠٠٠
اليمن					١,٠٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	١,٠٣٥,٠٠٠
بنغلاديش		١٦٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠		٤٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٨٢٠,٠٠٠
سيريلانكا		١٦٠,٠٠٠		٣٥,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٧٠٥,٠٠٠
الفلبين		١٦٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	٧٣٠,٠٠٠
الأردن\ فلسطين		٥٠,٠٠٠		٥٠,٠٠٠	٢٧٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠
سورية		٩٥,٠٠٠			١٧٠,٠٠٠		٢٦٥,٠٠٠
إيران	٤٥,٠٠٠	٨٠,٠٠٠		٢٠,٠٠٠		٤٠,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
إندونيسيا					٢٥٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠
السودان					٢٥٠,٠٠٠		٢٥٠,٠٠٠
تركيا					١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠

المصدر: Martin Baldwin Edwards, Migration in the Middle East and Mediterranean, Global Commission on International Migration (GCIM), Panteoin University, Athens, September 2005, p7.

على العموم فإنّه من الصعب على الباحث الوصول إلى إحصائيات دقيقة عن أعداد العمالة الآسيوية في بعض دول الخليج العربي ومجالات عملهم لعدة أسباب:

- إنّ بعض دول الخليج ليس لديها إحصاء سكاني، أو لديها إحصاء تقريبي ولا تعلنه وتعدّه من أسرار الدّولة.
- إنّ أغلب دول الخليج تعدّ العاملين لديها من غير السكان المحليين أجنب، سواء أكانوا عرباً أم غير عرب؛ ولذلك فمن الصعب فرز العرب غير المواطنين عن غيرهم من الأجانب الآسيويين، أو الأوروبيين، أو غيرهم.
- إنّ نسبة كبيرة من هؤلاء الأجانب وخاصّة الآسيويين متواجدون في المنطقة بصورة غير شرعية؛ إما لأنّهم دخلوا المنطقة تسلاً، أو لأنهم أهملوا تجديد إقاماتهم، وجوازات

سفرهم، وهؤلاء لا يدخلون ضمن إحصائيات الدول التي لديها إحصائيات سكانية في المنطقة^(١).

ث- أثر تحويلات العمالة المالية على ميزان المدفوعات للهند ولدول المجلس:

بالنسبة للهند فقد كان للتحويلات أثر على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الوطني أو الكلي لعبت التحويلات دوراً مهماً في الحفاظ على الاحتياطي الأجنبي عندما كانت الهند تواجه أزمة خطيرة في ميزان المدفوعات في منتصف عام ١٩٩١م، انخفضت احتياطات النقد الأجنبي إلى مستوى بالكاد كافية لتلبية الواردات الأساسية لبضعة أسابيع فقط، حيث سحب المهاجرون الهنود في البلدان المتقدمة ودائعهم بالدولار من البنوك الهندية بمعدل ينذر بالخطر، هذه المشاكل تستدعي اتخاذ إجراءات فورية من قبل الهند لتجنب التخلف عن الوفاء بالتزاماتها الدولية أو انهيار اقتصادها، ولكن التحويلات المتزايدة باطراد من العمال الهنود في الخليج هي التي أنقذت الوضع بالنسبة للهند^(٢).

إن التحويلات التي شكّلت حوالي ٣ إلى ٤% من إجمالي الناتج المحلي في الهند منذ عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م قدّمت دعماً إلى ميزان المدفوعات في الهند، كما أنها تجاوزت كلا تدفقات المعونة الأجنبية وتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الهند^(٣).

أما على المستوى الجزئي فقد لعبت التحويلات دوراً مهماً في تحسين مستوى القرية والأسرة، فلها أهمية في الحد من الفقر المدقع في مناطق معينة، ففي حال الشتات الهندي في الخليج فإن معظم المهاجرين هم من المهرة وشبه المهرة، وليس لديهم خيار أو وظائف بديلة في مكان المنشأ وهم مهمشون بطرق مختلفة، فبمجرد حصولهم على وظائف مختلفة إيجابية فإن

(١)- التميمي، الاستيطان الأجنبي...، ص ١٦٣.

(٢)- Naresh Kumar, Globalization, Migration and Remittances: A Study of Indian Emigrants in Middle East, P.P 14-15. And Khadira, India: Skilled Migration to Developed Countries..., P21.

(٣)- Gabi G. Afram, The Remittance Market in India- Opportunities, Challenges, and Policy Options, International Bank For Reconstruction and Development, Washington D.C., 2012, p15.

هذا ينعكس على حياتهم بعد الهجرة، وهذه التغييرات يمكن ملاحظتها في مجالات شتى (السكن، تعليم الأطفال، الادخار، القوة الشرائية، سداد الديون، النقل، تخطيط المدن، صنع القرار)^(١).

لقد كان للعمالة الهندية في الخليج حصة الأسد في التحويلات المالية التي أرسلها العمال إلى الهند، ففي البداية كان هناك زيادة سريعة في التحويلات، فقد وصلت التحويلات المالية العالمية إلى الهند إلى مستوى ٢,٠٨٣ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٠-١٩٩١م، و٨,١١٢ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٤-١٩٩٥م، و١١,٨٧٥ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٧-١٩٩٨م، وإلى ١٢,٢٩٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠-٢٠٠٠م^(٢).

التحويلات إلى الهند بناءً على تقديرات البنك الدولي (مليون دولار)

المبلغ	العام	المبلغ	العام	المبلغ	العام	المبلغ	العام
١٠٣٣١	١٩٩٧	٢٣١٥	١٩٨٨	١٤٣٧	١٩٧٩	١٢١	١٩٧٠
٩٤٧٩	١٩٩٨	٢٦١٤	١٩٨٩	٢٧٥٧	١٩٨٠	١٤٠	١٩٧١
١١١٢٤	١٩٩٩	٢٣٨٤	١٩٩٠	٢٣٠١	١٩٨١	١٢٩	١٩٧٢
١٢٨٩٠	٢٠٠٠	٢٢٨٩	١٩٩١	٢٦١٨	١٩٨٢	١٨١	١٩٧٣
١٤٢٧٣	٢٠٠١	٢٨٩٧	١٩٩٢	٢٦٦٠	١٩٨٣	٢٦٦	١٩٧٤
١٥٧٣٦	٢٠٠٢	٣٥٢٣	١٩٩٣	٢٢٩٥	١٩٨٤	٤٣٠	١٩٧٥
٢٠٩٩٩	٢٠٠٣	٥٨٥٧	١٩٩٤	٢٤٦٩	١٩٨٥	٦٤٢	١٩٧٦
		٦٢٢٣	١٩٩٥	٢٢٤٠	١٩٨٦	٩٣٤	١٩٧٧
		٨٧٦٦	١٩٩٦	٢٦٦٥	١٩٨٧	١١٦٥	١٩٧٨

المصدر: Irudaya Rajan and K.C. Zachariah, Remittances to Kerala: Impact on the Economy, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010, p 42.

(١) Kumar, Migration and Remittances... , P.P 16-17.

(٢) Khadira, India: Skilled Migration to Developed Countries ..., P21.

التحويلات التقديرية إلى ولاية كيرالا ١٩٩١-٢٠٠٣ بـ (روبية كرور)

المبلغ	العام
٣٠٢٥	١٩٩١
٣٨٨٢	١٩٩٢
٦٠٨٤	١٩٩٣
٧٠٦٩	١٩٩٤
٩٥٢١	١٩٩٥
١٠٧٦١	١٩٩٦
١٠٨١٧	١٩٩٧
١٣٦٥٢	١٩٩٨
١٤٤٣٨	١٩٩٩
١٥٧٣٢	٢٠٠٠
١٧٣٦٢	٢٠٠١
١٨٤٦٥	٢٠٠٢
١٩٧٩٧	٢٠٠٣

المصدر: Rajan and Zachariah, Remittances to Kerala...,p43.

أما فيما يتعلّق بدول مجلس التعاون الخليجي فقد أظهرت الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لدول مجلس التعاون عام ٢٠٠٤م أنّ ثمة اتجاهات عامّة تصاعدياً بحكم حجم هذه التحويلات في دول المجلس الست خلال المدة موضع الدراسة- دراسة الأمانة العامة (١٩٧٥-٢٠٠٠م) إذ ارتفعت من حوالي ١,٦ بليون دولار في عام ١٩٧٥م إلى مستويات تفوق ٢٤ بليون دولار في نهايتها، كما أظهرت الدراسة أنّ لتحويلات العمال تأثيراً سلبياً غير مباشر على حجم الاستثمار في دول المجلس كفرص غير مستغلة، فقد تمثل التحويلات نسبة كبيرة مقارنة مع حجم الاستثمار في دول المجلس. ولو نظرنا إلى تحويلات العمال على أنها تمثل مصادر ممكنة للاستثمار في حال توفير الأدوات الاستثمارية المناسبة لاستقطابها واستيعابها في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس، فإن هذه التحويلات تشكل فرصة ضائعة على اقتصاد دول المجلس تصل إلى أكثر من ثلث حجم الاستثمار الفعلي، بالإضافة إلى أنّ تحويلات العمالة الأجنبية تؤثر سلباً في اقتصاديات دول المجلس إذ تراوحت نسبة تحويلات العمالة الأجنبية مقارنة مع حجم الاستثمار لكل دولة من دول المجلس بين ٢٥% إلى ٤٥% بالمتوسط، ويلاحظ

في هذا الإطار أنّه لم يتم تبني السياسات اللازمة لتشجيع استثمار جزء من تحويلات العمالة الأجنبية في الاقتصاديات المحلية لدول المجلس، مما شكّل فرصة ضائعةً لاقتصاديات تلك الدول.

كذلك فإنّ المصارف المحلية لم تتمكن من استقطاب هذه التحويلات بالإيداع لديها على شكل ودائع أو حسابات ادخار بغرض توظيفها وتدويرها في الاقتصاديات المحلية عوضاً أو قبل تحويلها إلى الخارج، بل أفلحت في ابتكار الوسائل اللازمة لتسريع وتشجيع التحويلات للخارج. مما يشكل قصوراً في أداء الأسواق المحلية وعجزاً عن زيادة الموارد المتاحة لديها^(١).

لقد ركّزت الأبحاث السابقة حول التحويلات بشكل رئيس على آثارها على الاقتصادات المستقبلية، إذ أنّ هذه التحويلات تؤثر على القرارات الأسرية من خلال قنوات التخفيف من حدة الفقر، وتحسين مستوى التعليم، والرعاية الصحيّة، كما أنها تؤثر على الاقتصاد الكلي للبلد المتلقي، من خلال التأثير على معدلات التبادل، وأسعار الفائدة، والاستهلاك، ومستويات الادخار، لكن هذه الدراسات تجاهلت تأثير التحويلات على الاقتصادات المرسلّة، فالتحويلات المالية للمغتربين إلى الوطن تشوّه سوق سعر الصّرف عن طريق الضغط على أسعار الصّرف، وبما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي تربط عملتها بالدولار الأمريكي، فإن المغتربين يقومون بتحويل العملة المحلية إلى عملة أكثر سهولة كالـدولار أو اليورو، وتحويلها على نطاق واسع، ويمارس هذا الإجراء ضغوطاً على البنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على احتياطاتها الأجنبية مرتفعة من أجل الحفاظ على الارتباط بسعر الصرف.

بالإضافة إلى الضّغط على السياسة المالية: فبالنظر إلى الحجم الهائل للأموال التي تهرب من الاقتصاد، فمن المتوقّع أن يضعف هذا من أداء السياسة المالية، بمعنى آخر عندما تخطط الحكومة لزيادة الإنفاق في حال الركود فإن هذا الإنفاق يجب أن يكون أعلى نسبياً لتعويض التحويلات المرتفعة؛ أيضاً تشكل التحويلات ضغطاً على الاستثمار فهي تعيق إعادة استثمار أموال المغتربين في اقتصادات دول المجلس.

كما أن إمكانية غسل الأموال أو تحويلها من خلال هذه التحويلات يُعدّ مصدر قلق بالغ، بشكل عام لتحويل الأموال يستخدم المغتربون طرقاً تقليدية (البنوك المحلية والأجنبية ومقدمو الخدمات الدولية)، والأقارب والأصدقاء الذين يزورون المنزل، ومع ذلك وبسبب الفعالية من حيث التكلفة يفضل بعض المغتربين نظام الحوالة، إذ يتم تحويل الأموال من خلال نظام الأفراد

(٢) - الشامسي، تقييم سياسات الهجرة، ص ٢٣.

والوكلاء الموجودين في البلدان المرسل والمرسلة والمستقبل، وإذا لم يتم رصد هذه الممارسة بكفاءة فأنها قد تضر بصورة البيئة الاستثمارية ومن ثم النمو الاقتصادي.

إنّ الحجم الكبير لهذه التحويلات هو مصدر قلق كبير لصناع القرار، وتقوم بعض دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل بوضع سياسات لمنع هذه المبالغ الضخمة من مغادرة بلادهم، وتوجيه هذه الأموال في الاستثمارات المحلية، وللتقليل من تدفق التحويلات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي وضع مقررو السياسات بعض الاقتراحات:

- ١- السّماح بالملكية الأجنبية الكاملة أو الجزئية للعقار.
- ٢- جعل لم شمل الأسرة للعمال ذوي الياقات الزرقاء أقل عبئاً.
- ٣- فتح الباب للتّجنيس التدريجي^(١).

تنبغي الإشارة إلى أنّ العائلات الخليجيّة المالكة لم تفكّر في معالجة نقص العمالة من خلال التّجنيس الشّامل للعمالة الأجنبية بسبب الخوف من أنّ التّجنيس الشّامل من شأنه أن يدمر الطبيعة الاجتماعية والسياسيّة لدول مجلس التّعاون الخليجي الذي يقوم على نظام القرابة والقبلية مجتمعين، بالإضافة إلى المقاومة الكبيرة من قبل السكان المحليين الذين ينظرون إلى الأمر بوصفهم تهديداً لقيمهم الثقافيّة والدينيّة التّقليديّة^(٢).

(١) - George Naufal and Ali Termos, Remittances from the GCC Countries: A Brief outlook, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February, 2010, P.P 40-41.

(٢) - Winckler, Labor Migration..., p10

حجم تحويلات العمالة الوافدة في مجلس التعاون ومعدلات نموها

(١٩٧٥-٢٠٠٠)

السنة	تحويلات دول مجلس التعاون (مليار دولار)	المدة	معدل النمو %
١٩٧٥	١,٦	١٩٨٠-١٩٧٥	٣٣%
١٩٨٠	٦,٩	١٩٨٥-١٩٨٠	٤٣,٥%
١٩٨٥	٩,٩	١٩٩٠-١٩٨٥	٤١%
١٩٩٠	١٦,٧	١٩٩٥-١٩٩٠	٤٦%
١٩٩٥	٢٤,٣	٢٠٠٠-١٩٩٥	١,٢%
٢٠٠٠	٢٤,٦	٢٠٠٤-٢٠٠٠	١٠,٦%

المصدر: محمد صادق اسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، العربي للنشر والتوزيع، تاريخ الدخول ١١ تموز

٢٠١٩، على الرابط <http://books.google.com>.

نلاحظ أن الاتجاه التصاعدي هو السائد خلال المدة ١٩٧٥-٢٠٠٠م مع اختلاف معدلات النمو في حجم التحويلات، ففي المرحلة ١٩٧٥-١٩٨٠م تزايدت التحويلات بشكل كبير من حوالي ١,٦ مليار دولار في البداية إلى ٦,٩ مليار دولار، وبلغ متوسط حجم التحويلات السنوية خلال هذه المدة حوالي ٤,٣ مليار دولار، وبلغ متوسط النمو خلال الفترة ٣٣% تقريباً، أما في المرحلة من ١٩٨٠-١٩٨٥م فقد شهدت مستويات التحويلات نوع من الاستقرار والثبات وبلغ المتوسط السنوي لحجم التحويلات ٩,٦ مليار دولار، ومتوسط معدل النمو ٤٢%، وقد تزايدت التحويلات بشكل كبير لتصل إلى ١٦,٧ مليار دولار لعام ١٩٩٠م وبمتوسط معدل نمو حوالي ٤٤%. وخلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥-٢٠٠٠م وهي مرحلة الاستقرار النسبي إذ قدر متوسط حجم التحويلات ٢٤,٢ مليار دولار في السنة وبمعدل نمو ١,٢%^(١). فتحويلات المهاجرين تُعدّ عاملاً مؤثراً في الاقتصاد الكلي لبلدان الإرسال والاستقبال على حدٍ سواء، فقد بلغت قيمة التحويلات للهند وباكستان وسيريلانكا وبنجلاديش ٨,٢ بليون دولار عام ١٩٩٤^(٢).

(١)- محمد صادق اسماعيل، العمالة الأجنبية ... على الرابط <http://books.google.com>.

(٢)- هبة أحمد نصار، التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية- التحديات والفرص- بيروت ١٥-١٧ مايو/ أيار ٢٠٠٦، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا، ص١٧.

ومن ثم فإنّ تحويلات العمالة الهنديّة، ساهمت في تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال تطوير البنى التحتية، ورفع المستوى المعيشي لأسر المهاجرين الهنود، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة لتأسيس الشركات التجاريّة، أما بالنسبة لدول مجلس التّعاون الخليجي فإنّها خلاف ذلك تؤدي إلى نزيف القطع الأجنبي، وتفويت مبالغ ضخمة كان من الممكن الاستفادة منها في خلق فرص استثمارية تعود بالنفع على دول المجلس، ومن الطبيعي أن تسعى الهند لتعزيز العلاقات السياسيّة مع دول مجلس التّعاون التي تضم أعداداً ضخمةً من العمال الهنود الذين يرفدون الاقتصاد الهندي بمبالغ ضخمة، فهي مستعدة لاستخدام أساليب متعددة للدفاع عن هذا الوجود.

لعلّ من الواجب على دول مجلس التّعاون الخليجي خلق التشريعات للاستفادة من هذه التّحويلات، وتقديم مغريات وفوائد مجزية لقاء ذلك، ولابد من إيجاد حل لمشكلة البطالة المحليّة أيضاً من خلال تحويل التعليم من رفد سوق العمل بالعمالة المتخصصة والماهرة القادرة على فهم اقتصاد السوق، بالإضافة إلى مسألة مهمّة لابد من استيعابها بالشكل الصحيح، ألا وهي مسألة التجنيس للعمالة الماهرة والتي يمكن أن تساهم في النهوض بالاقتصاد الخليجي من خلال قدرتها على الابتكار والإبداع من جهة، والاستفادة من تحويلاتها الضخمة في تحسين ميزان المدفوعات الخليجي.

ج- التهديد الأمني للعمالة:

ترتب على وجود العمالة الأجنبية في دول مجلس التّعاون الخليجي تحديات أمنية أخرى؛ وعلى سبيل المثال الصّراع بين المسلمين في الهند الذي انتقل إلى الدّول الخليجيّة عندما أحرق الهندوس مسجد بابري في الهند، إذ نشبت مظاهرات داخل الإمارات العربيّة المتحدّة، وقامت قوات الأمن بتفريقها، بالإضافة إلى أنه في حال حدوث خلافات بين الدّول التي تستخدم هذه العمالة تنعكس على شكل صدامات بين جالياتها العاملة في دول المنطقة، مثل انتقال النزاع بين الهند وباكستان حول كشمير، كما أصبحت التنظيمات التي تشكّلها العمالة الأجنبية تمثل تهديداً لاستقرار دول مجلس التّعاون الخليجي، فقد تمّ اكتشاف تنظيم هندي- التّنظيم السيخي- في أبوظبي كان يخطط للقيام بأعمال تخريبية، وفي عام ٢٠٠١م كادت أن تحدث أزمةً سياسيّةً بين الحكومة الهنديّة والكويت بسبب الجدل الذي أثير حول معبد السيخ في الكويت بعد أن تقدم نواب مجلس الأمة بطلب إغلاقه بوضعه مخالفاً للقانون وغير مرخص^(١)، فالعمالة بشكل عام بما فيها

(١)- غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التّعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة خيضر بسكرة، ص ١١٢.

العمالة الهندية يمكن أن تنقل أزمات بلدانها إلى دول مجلس التعاون الخليجي مشكلة بذلك تهديداً أمنياً خطيراً خصوصاً مع هذا التعداد الضخم من العمال، فقد سارعت صحيفة (إنديا تايمز) إلى نشر تقرير كتبه شيتان كريشسوامي في مدينة نفالور بين فيه حجم المشكلة القانونية بين البلدين (الهند والإمارات) بوجود مجموعة من الهنود الخطرين المطلوبين للعدالة الهندية على أرض الإمارات، وبما يشبه التلميح إلى ضرورة إجراء مقايضة عدلية تقوم بموجبها الهند بالمساعدة في إعادة هاربين هنود كبار إلى العدالة الإماراتية مثل مادهارق باتيل الذي تسبب بنكسة مالية كبيرة لمصارف تعمل في الإمارات، ولم توفق الإمارات باسترداده حتى الآن، وفي مقدمة المطلوبين الهنود المقيمين في الإمارات، إذ يديرون أعمالاً ضخمة، ويسيطرون على جزء من سوق العمالة الهندية في البلاد (القرش الكبير) موتابري الذي يدير ويستثمر مجموعة من الفنادق الرخيصة والصغيرة في دبي زبائنهم من الروس والشيشان والهنود، وتحقق عائدات عالية من أعمال غير مشروعة، وقد وقعت جرائم تصفية في مراكز أعماله نتيجة أعمال كان مسرحها الأساسي مدينة بنغالور عاصمة السينما الهندية إذ تنشط المافيا، ويتم غسل الأموال في صناعة السينما، وماناغالور في ولاية كرناتاكا. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨م رُصدت مكالمات دولية بين مسقط ومومباي، ادّعى فيها أحدهم أنه باننجيراجا، برجل يدعى جانيتش ليقدّم له ١٥ مليون روبية، في الوقت الذي كان فيه جانيتش يتعرض لإطلاق النار من اثنين من الهنود يركبان دراجة نارية ليتضح بعدها أنّ المتّصل شخصية معروفة جداً، وتعتقد الأجهزة الأمنية الهندية أنّه من كبار قادة المافيا الهندية وقد نقل أعماله وأنشطته إلى منطقة الخليج، أما اساك نشوتي فهو مهرب دولي للمخدرات، مطلوب بجريمة قتل أحد السياسيين الهنود، وهو يمضي معظم وقته بين منطقة الخليج وأستراليا، أما (المسدس الكبير) أو شيرد شاتي الذي يعمل لحساب شخص آخر يدعى داوود فهو مهرب مخدرات وخارج عن القانون تردد اسمه في جميع المراهقات الخاصة ببطولة الكريكت التي تقام خارج الهند وداخلها، ويعمل بحرية كاملة في منطقة الشرق الأوسط. ويبدو أنّ راسد ماليري تاجر الأسلحة الهندي الذي يتخذ من منطقة الخليج مقراً له هو الآخر وجهت له تهمة قتل شخص يدعى جاويد أحمد في مدينة شينا باتنا لمجرد أنّه استمع إلى إحدى مكالماته. كما تقع بين أوساط الجالية الهندية في المنطقة جرائم تصفية غامضة لارتباطها بأطراف هندية في البلد الأم، بالإضافة إلى عدد كبير من الممولين الهنود الذين يصعب حصر ثروتهم، يتمتعون بنفوذ كبير بين أبناء الجالية، ويقدمون دعماً كبيراً للحملات الانتخابية في الهند، ويحتكرون الكثير من البضائع في الهند والخليج على حدٍ سواء^(١).

(١) - صحيفة الحياة، المافيا الهندية رؤوسها في الخليج وأدواتها في الوطن الأم، تاريخ الدخول ١٢ تموز ٢٠١٩ على

فضلاً عن التّدايعات التي يمكن أن تترتّب على هذا الوجود الهائل للعمالة الهنديّة والتي تبدأ من إمكانية التّدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس استجابة لضغوط العمالة الهنديّة ومطالبة الحكومة الهنديّة أكثر من مرة بمراجعة اتفاقيات التوظيف وعدم وجود إجراءات سلامة مناسبة في أماكن العمل بدول لخليج^(١).

يرى عبد المالك التميمي في كتابه الموسوم بـ(الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي) ((أنّ الوجود الكثيف للعمالة يفتح المجال للتّدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج عبر التأثير على صياغة وتنفيذ القوانين والنظم المتعلقة بالهجرة، وقد ضرب أمثلة لتّدخل حكومات آسيوية في تعطيل تنفيذ بعض الإجراءات الأمنية كتفسير المهاجرين غير الشرعيين في دول الخليج، كما حدث في الإمارات، ففي شباط/فبراير من العام ١٩٨٠م احتجّت الحكومة الهنديّة على قانون عمل صدر في الإمارات العربية المتحدة كان سيؤدي إلى إبعاد أعداد كبيرة من الهنود الموجودين في الإمارات بصفة غير شرعية، وأثيرت المسألة في البرلمان الهندي وقامت رئيسة الوزراء الهنديّة بزيارة الإمارات ونجحت في إيقاف هذا الإجراء^(٢).

بالمقابل يرى الباحث محمد ديتو^(٣) أن الأبعاد الأمنية النّاجمة عن تواجد العمالة المهاجرة، تُعدّ محصلة لظروف وشروط استقدام هذه العمالة، وينبغي عدم الانسياق تجاه الأحكام المسبقة، والمبالغ بها في هذا المجال، فمن مراجعة إحصاءات وزارة العدل بمملكة البحرين نلاحظ أن حصة الآسيويين من إجمالي المتهمين قد انخفضت عام ١٩٩٠م من ٥٧٥٨ متهماً (من إجمالي ١٠٥٩٩) لتصل إلى ٥١٨ من إجمالي ٣٠٨٥ عام ٢٠٠٢م، أي أنها انخفضت من ٥٤% إلى ما يقارب ١٧% من إجمالي المتهمين، بالمقابل نجد أن حصة المتهمين البحرينيين ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي قد ارتفعت في المدة نفسها من ٢٨١٣ من إجمالي ١٠٥٩٩ عام ١٩٩٠م، لتصل ٢٢٤٩ من إجمالي ٣٠٨٥ متهم لعام ٢٠٠٢م، فارتفعت بذلك من ٢٦% إلى

الرابط www.alhayat.com.

(١)- علاوي، التجربة الهنديّة أكبر ديمقراطية...، ص١٧٨.

(٢)- التميمي، الاستيطان الأجنبي...، ص١٩٨.

(٣)- محمد ديتو: من مواليد المنامة ١٩٦٥، حاصل على شهادة الدبلوم العالي في الاقتصاد من برلين عام ١٩٨٨، شغل مناصب إدارية في شركات ومؤسسات القطاع الخاص في الكويت والبحرين في الفترة الممتدة من ١٩٩٠ حتى مطلع ١٩٩٦، ثم التحق بوزارة العمل بوظيفة مشرف مكتب خدمات التوظيف في عام ١٩٩٦، ثم أصبح رئيس للمكتب في عام ١٩٩٨، وتتم دعوته بانتظام إلى المشاركة في اجتماعات الخبراء للمعهد الدولي لدراسات العمل في جنيف منذ ٢٠٠٣، كما شارك في الحلقة النقاشية الدولية لخبراء العمل بشأن موضوع (العمالة المهاجرة المؤقتة) والتي نظمها المعهد المذكور في أيار ٢٠٠٥.

٧٢% من إجمالي المتهمين، وهذه الأرقام فقط تُعدُّ مؤشرات وأمثلة للدلالة على أهمية رؤية الأسباب الداخلية الكامنة في البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع المعني والمؤدية لتشكّل مخاطر أمنية، وعدم تضخيم الواقع الفعلي لطبيعة التحديات الأمنية الناجمة عن توافد أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة، وما سبق قوله لا يعني أن الوضع الأمني (مستقر) فيما يتعلق بتبعات استقدام العمالة المهاجرة ضمن الأوضاع الراهنة، ولكنه يشير إلى ضرورة فهم الأسباب الجذرية لحال عدم الاستقرار الناجمة عن ظروف وشروط العمل، وسكن، ومعيشة العمالة المهاجرة في دول المجلس، التي يمكن أن تشكّل في حال استمرارها بؤرة غضب بئس في وسط العمال الأجانب، يمكن أن تنفجر على شكل اضطرابات ذات أبعاد أمنية مضرّة باستقرار المجتمع^(١).

مما تقدّم يتبيّن أن كل الآراء السابقة منطقية وعلى عاتقها تقع أهميّة كبرى، وإذا لم تتم معالجتها يمكن أن تشكّل مصدر تهديد حقيقي للأمن الخليجي، فالعمال الهنود كغيرهم من العمال الآسيويين، ومن بمستواهم يمكن أن يشكلوا مصدر تهديد للأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي خاصّة في ظل ظروف المعيشة السيئة التي يعيشونها وضغوط العمل والأجور الزهيدة التي يتقاضونها، ويمكن أن يستخدموا بوصفهم وسيلة لتنفيذ أجندات خارجية من قبل الدول المرسلّة لهم للتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تنفيذ الاضرابات للضغط على الحكومات المحلية للاستجابة لمطالبهم التي تبدأ من تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ويمكن أن تصل إلى حد المطالبة بتجنيسهم، ذلك المطلب هو نفسه الذي دفع الفلسطينيين إلى الخروج بالمظاهرات المنددة بعدم تجنيس عمالهم في الكويت، ووقوفهم إلى جانب النظام العراقي وتأييده في غزوه للكويت عام ١٩٩١م.

ح- الحلول المتخذة والواجب اتخاذها لحل المشاكل المترتبة على وجود تلك العمالة:

تمثّلت الجهود الجماعية لدول المجلس بالعديد من الاتفاقيات التي من شأنها تدعيم سياسات التوطين للعمالة الخليجيّة، وقد تمثّلت باكورة هذه الجهود في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام ١٩٨١م، التي عُذّلت في قمة مسقط في ديسمبر من عام ٢٠٠١م، فقد أكّدت هذه الاتفاقية ضرورة معالجة قضية العمالة الأجنبية وفق إطار علمي محدد يقوم على توحيد أنظمة وتشريعات العمل الوطنية، وتذليل عقبات انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين دول المجلس،

(١) - محمد ديتو، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص- اجتماع لجنة الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكو، بيروت ١٥-١٧ أيار/مايو ٢٠٠٦، ص ٢٢.

ووضع سياسات فاعلة لزيادة مساهمة الأيدي العاملة الوطنية وترشيد استخدام الأيدي العاملة الأجنبية، كما كانت هناك قرارات لمؤسسة القمة الخليجية خلال اجتماعاتها السنوية خاصة منذ القمة المنعقدة في الرياض في عام ١٩٩٣م، التي أصدرت قراراً بتعميق المساواة في الحقوق الوطنية بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وقمة المنامة الـ١٥ في عام ١٩٩٤م التي دعت إلى اتخاذ ما يلزم لاستيعاب الزيادة المستمرة في عدد طالبي العمل من مواطني المجلس، وقمة مسقط الـ١٦ في عام ١٩٩٥م، وقمة الكويت الـ١٨ في عام ١٩٩٧م، وقمة أبوظبي الـ١٩ في عام ١٩٩٨م، وقمة الرياض الـ٢٠ في عام ١٩٩٩م، وقمة المنامة الـ٢١ في عام ٢٠٠٠م التي اعتمدت جميعها إجراءات منها:

- ١- توظيف الوظائف والمهن بشكل تدريجي.
 - ٢- رفع تكلفة العمالة الأجنبية على مستخدميها.
 - ٣- تصحيح أوضاع المخالفين وضبط تحركهم في سوق العمل.
 - ٤- أولوية التشغيل لمواطني دول المجلس قبل العمالة العربية والأجنبية.
 - ٥- علاج قضية العمالة الأجنبية في إطارها الأوسع لتصحيح الخلل في التركيبة السكانية.
- وفي القمة الـ٢٤ التي استضافتها الكويت في عام ٢٠٠٣م، أكد القادة المجتمعون أهمية تعزيز فرص عمل للمواطنين، وتسهيل تنقلهم بما في ذلك مد مظلة الحماية التأمينية والمساواة في التوظيف لتشمل القطاعين العام والخاص^(١).

تحاول دول مجلس التعاون الخليجي لأسباب ديمغرافية وسوق العمل الحد من عدد العمال المغتربين أو الأجانب (بدءاً من عام ١٩٩٨م في البحرين) مع قيود على العمالة المهاجرة والإعانات للعمال المحليين، كانت هذه الجهود مكثفة خاصة في البحرين وعمان والمملكة العربية السعودية، وتم تكييفها مؤخراً في الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، ففي عام ٢٠٠٣م قرر مجلس القوى العاملة السعودية أنه لا ينبغي أن تتجاوز نسبة العاملين الأجانب ٢٠% من مجموع السكان بحلول عام ٢٠١٣م، مما يعني إزالة حوالي ثلاثة ملايين مهاجر بحلول ذلك التاريخ، أما بالنسبة للسياسات المتبعة في دول مجلس التعاون الخليجي لتنشيط توظيف العمال المهاجرين فهي متباينة، ويمكن تلخيص هذه السياسات بالآتي:

- تصاريح العمل: تصاريح فردية يتم الحصول عليها قبل الوصول.

(١)- أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوظيف، رؤى استراتيجية، أبريل ٢٠١٤، ص ١٠٠.

- **تصاريح الكفالة:** بالنسبة للعاملين في المنازل والموظفين الأفراد.
- **الحصص:** تقيد بعض دول مجلس التعاون الخليجي عدد التصاريح إما على المستوى الوطني (المملكة العربية السعودية)، أو على مستوى الشركة (سلطنة عمان).
- **الحظر:** تستبعد معظم دول مجلس التعاون الخليجي وظائف أو مهارات معينة من التوظيف الأجنبي الجديد.
- **تأميم الوظيفة:** يهدف إلى استبدال العمال المهاجرين بأبناء وطنهم، ولا سيما في القطاع العام.
- **الإقناع النشط:** بعض حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تتيح للقطاع الخاص الوصول إلى حوافز الصناعة (القروض، تقليل الرسوم الجمركية ..الخ) مشروطة بتحقيق الحد الأدنى من مستويات توظيف المواطنين.
- **تحويلات العمل:** حظر نقل عمالة المهاجرين.
- **تصاريح الإقامة للعائلات:** تقتصر على العمال الأجانب ذوي المهارات العالية.

تم الحكم على هذه السياسات بأنها حققت نتائج ملموسة في البحرين والكويت وعمان والمملكة العربية السعودية، إذ ارتفعت حصة المواطنين في العمالة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٠م في القطاع العام من ٦٥% إلى ٨٠%، وفي القطاع الخاص من ٢٥% إلى ٣٢%^(١).

مهما كانت العقبات الموجودة أمام تسريع عملية التأميم، لا شك أن القوى العاملة ستحل محل عدد كبير من العمال على المدى البعيد، وبما أن مواطني دول مجلس التعاون سوف يبحثون عن وظائف ماهرة بأجر جيد، فإن هذا الاتجاه سوف يؤثر على العمال العرب المغتربين أكثر بكثير من المهاجرين الآسيويين الذين يوجدون في الغالب في وظائف منخفضة المهارات^(١).

إنّ الضّرائب التي تزيد من إيرادات الدولة المضيفة، وتجعل الحياة أكثر كلفة بالنسبة للمغتربين يمكن أن يكون لها تأثير في الحد من جاذبية سوق العمل كموقع وجهة، ومن الأمثلة على ذلك الرسوم الصحية المطبقة في الكويت في عام ١٩٩٩م، وفي المملكة العربية السعودية

(١) - Baldwin, Migration in the Middle East... , p32.

في عام ٢٠٠١م، إذ قرر العديد من العمال الأجانب في الكويت إرسال زوجاتهم وأطفالهم المعالين إلى الوطن الأم؛ لأنهم لا يستطيعون دفع تكاليف التأمين الصحي^(١).

وقد وقّعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الإماراتية عام ١٩٩٩م اتفاقية مع المجلس الأعلى من أجل إعطاء أولوية قصوى لخريجي الكليات التقنية العليا من أجل توظيفهم في القطاعين العام والخاص، كذلك العديد من الخدمات على شبكة الانترنت أيضاً، وقد تم تأسيسها لمساعدة مختلف المؤسسات على تجنيد مواطني دولة الإمارات وتدريبهم في بعض الأحيان وتحضيرهم للدخول في عداد القوى العاملة، ومن ضمن التحديات التي تواجه هذه نجاح هذه العملية مواقف أرباب العمل في القطاع الخاص، حتى أرباب العمل الوطنيين غالباً ما يكون لديهم تحفظات على توظيف معارفهم لأسباب تتعلق بالتسلسل الهرمي والهيبة، أما فيما يتعلق بالمواطنات اللاتي يدخلن سوق العمل في الإمارات العربية المتحدة، فوفقاً لدراسة حكومية فإن ٩٦,٥% من الطالبات في كليات أوظيفي العليا عام ٢٠٠٣م يريدون العمل بعد التخرج، ولكن فقط ١١,٥% فضّلن العمل في القطاع الخاص بسبب التقاليد، فالعديد من النساء ترفضن العمل في بيئة مختلطة بين الجنسين، ويفضّلن العمل بدلاً من ذلك في القطاعات التي تهيمن عليها الإناث أو اختيار البقاء عاطلين عن العمل، وفي هذا الصدد فإن القطاع العام أكثر مرونة بالنسبة للموظفات، وفي عام ١٩٩٩م صدر قرار من مجلس الوزراء الإماراتي يطلب من البنوك العاملة في البلاد زيادة تمثيلهم لمواطني الدولة بنسبة ٤% كل عام، وبحلول ٢٠٠٣م كان هناك حوالي ٢٦% من الموظفين في ٤٧ بنكاً مستقلاً، ٤٤% فرعاً عاملاً في الإمارات السبع كانوا إماراتيين^(٢).

في أوائل الثمانينيات أطلقت الحكومة البحرينية خطة للتدريب والتوظيف تدعى (المشروع ١٠٠٠٠) التي تستهدف الشباب البحريني في وظائف القطاع الخاص، وتبع ذلك في منتصف ثمانينيات القرن العشرين أطلقت الحكومة (لجنة الخيارات الاستراتيجية) المكلفة بالبحث عن حلول لمشاكل البطالة الناشئة بين المواطنين البحرينيين^(٣).

(١) - Nasra M Shah, Recent Labor Immigration Policies in the Oil Rich Gulf, How Effective Are the Likely To Be?, Cornell University, 2008, p15.

(٢) - Kasim Randeree, Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States, Center for International and Regional Studies, Georg Town University, Qatar, 2012, P.P13-14.

(٣) - Mohammed Dito, Migration Policies and Challenges in the Kingdom of Bahrain, Peper prepared for the Migration and Refugee Movements in the Middle East and

وبحلول عام ١٩٨٩م تم تعديل هذا البرنامج إلى خطة خمسية وإضفاء الطابع الرسمي عليه، وضعت خطة البحرين على أسس منظمة لإنشاء وظائف جديدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بعد هذه الخطة تم إصدار قانون نسبة التوطين عام ١٩٩٤م، وتوقع زيادة سنوية قدرها ٥% للبحرينيين في القطاع الخاص، ويمكن أن تخفف من البطالة. وبحلول عام ٢٠٠١م تم إطلاق مشروع تدريب وتوظيف ٤٠٠٠ بحريني من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، يجمع بين برامج تدريب الموظفين، مع إعانات الأجور لأصحاب العمل الذين وضعوا مواطنين بحرينيين في شركاتهم^(١).

أما في سلطنة عمان، فبعد تولي السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم في عام ١٩٧٠م، شهد المجتمع العماني تنمية اجتماعية واقتصادية نتيجة عائدات النفط، ما أدى إلى استيراد الحكومة للقوى العاملة الأجنبية في المقام الأول من شبه القارة الهندية، فقد عانت البلاد من نقص في السكان المحليين المتعلمين بسبب نقص المرافق التعليمية الحديثة، كما واجهت تحديات خلال عملية تطوير وتدريب المواطنين العمانيين، إذ لم يكن هناك سوى ثلاث مدارس ابتدائية للبنين- المصدر الوحيد للتعليم الحديث، فقد أنشأت سلطنة عمان الجامعات الفيدرالية لتدريب العمال العمانيين، وبدأت عمان باستبدال المغتربين في القوى العاملة، إذ أصدرت لجنة التدريب المهني قراراً عام ١٩٩١م بزيادة نسبة العمانيين خلال مدة زمنية محددة للتوظيف في مختلف القطاعات، مع التركيز على القطاع الخاص، كما حددت الحكومة الحصص للصناعات لتوظيف نسبة مئوية من المواطنين العمانيين بدلاً من العمال الأجانب، الحصص في مجالات النقل والتخزين وقطاعات الاتصالات تصل إلى ٦٠% من إجمالي القوى العاملة، بالنسبة للتأمين والتمويل والعقارات كانت النسبة ٤٥%، بالإضافة إلى ٣٥% في الصناعات، ٣٠% في الفنادق والمطاعم، ٢٠% في تجارة الجملة والتجزئة، والشركات التي يتوج عملها بالنجاح يتم منحها (البطاقة الخضراء)، التي تنال من خلالها اهتمام الصحافة، والمعاملة التفضيلية مع الحكومة^(٢).

تحاول بلدان الخليج إرساء قواعد لتحقيق التوازن بين متطلبات العمالة الوطنية متطلبات العمالة الأجنبية مع الحفاظ على العلاقات والمصالح التي تربطها بجميع بلدان العالم؛ ولذلك

North Africa- the forced Migration a Refugee Studies Program, The American University in Cairo, Egypt, October 2007, p6.

-(١) Randeree, Workforce Nationalization in the Gulf...,p16.

-(٢) Randeree, Workforce Nationalization in the Gulf...,p20-21..

فإنّها تحاول مراعاة العدالة في استقطاب العمالة الأجنبية، علماً أن القطاع العام في بلدان المجلس لا يمكنه استيعاب الأعداد الكبيرة من العمالة الأجنبية التي تضع ضغوطاً على الخدمات المتوفرة، بينما القطاع الخاص يوفر ما بين ٦٠-٧٠% من فرص العمل، وقد أدت الزيادة السكانية في بلدان المجلس بمعدل ما يقارب ٣% سنوياً إلى ظهور البطالة بنسبة تتراوح بين ٩ و ٢٠% إلى إحداث ضغط كبير على حكومات بلدان المجلس من أجل تشغيل المواطنين في كل من القطاع العام والخاص، فاتخذت عدداً من الإجراءات التنظيمية ومنها ما يأتي :

- ١- قررت كل من عمان والبحرين عدم فتح بعض القطاعات أمام العمالة الوافدة.
- ٢- قررت السعودية في عام ٢٠٠٣م تخفيض العمالة الأجنبية بنحو النصف خلال عشر سنوات، ما يعني أن نصف العاملين الأجانب في السعودية سوف يضطرون إلى العودة إلى أوطانهم بحلول عام ٢٠١٣م.
- ٣- أعلنت الإمارات في عام ٢٠٠٣م أنها سوف تتجه إلى التدقيق في منح تأشيرات الدخول للعمالة القادمة من بلدان آسيا^(١).

لا بدّ لدول مجلس التعاون الخليجي من إيجاد آليات لإلزام العمالة القادمة إلى بلدانها من تعلم اللّغة العربية وإتقانها فور وصولهم كما تفعل الكثير من دول العالم، ويتمثل الجانب الآخر من الحل في تمسكنا بلغتنا واعتزازنا بها فهي جزء لا يتجزأ من حضارتنا وتراثنا^(٢).

كما أنه من الأفضل في هذه الظروف أن تتجه دول الخليج إلى خلجنة الوظائف لتعزيز التكامل الخليجي، والتوجه نحو معالجة الخلل في التركيبة السكانية كي لا يصبح المواطنون أغراب وأقلية في وطنهم، فالمرحلة تتطلب الحكمة والحزم في الوقت نفسه لمعالجة هذه المشكلة لأنّ العمال الوافدين يعملون بنسبة أكثر من ٧٠% في القطاع الخاص، فإذا ما أضربت هذه العمالة عن العمل فإن الإنتاج سيتوقف خصوصاً في منتجات حسّاسة لأن العمالة آسيوية ونسبة الهنود ٦٠% لكن الإشكالية في القطاع الخاص الذي يشكل لوبي ويرفض التنازل عن مصالحه الخاصّة مقابل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ولا يزال يتصف بالجشع ويستغل العمالة أسوأ استغلال. وكأننا أصبحنا أمام واقع جديد في تحويل المنطقة إلى منطقة آسيوية غالباً؛ لأن رجال

(١)- بان علي حسين المشهدي، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ٢٤، ٢٠١٣.

(٢)- عميرة، أثر العمالة الوافدة...، ص ٩ على الرابط:

الأعمال الخليجيين يرفضون المشاريع التي تحدد مدة إقامة العمال، فهم يبحثون عن مصالحهم المادية الضيقة من دون النظر إلى الآثار الكارثية، وإن توافر عمالة متدنية الأجر منقوصة الحقوق أمر غير مُجدٍ اقتصادياً وإنسانياً وقانونياً لما يحمل من آثار سلبية تنعكس على نمو الاقتصاد واتجاهات تطور المنطقة، فرخص العمالة يشجع على الحد من كثافة استخدام المال، ويشجع على الاستخدام الكثيف لليد العاملة، ما يتسبب في بدائية وتخلف أساليب الإنتاج وتواضع نوعية فرص العمل المتاحة في الاقتصاد، ولو توجهت الدول الخليجية نحو الصناعة لما احتاجت إلى هذه الأعداد الهائلة، وفي نفس الوقت تستقطب الكفاءات والقدرات؛ أي الهجرة المختارة التي يمكن أن تعمل إلى جانبها العمالة الوطنية؛ لأنها ستكون عمالة ذات أجور تخضع لآليات السوق حتى لو كانت العوائد محدودة آنياً، ولكن على المدى المتوسط والبعيد سترفع القيمة المضافة، فهذا لا يعني التخلص من العمالة الماهرة وهي نسبة محدودة جداً، يمكن لدول الخليج أن تستقطبها وتوطنها وتمنحها جنسيتها للمشاركة في التنمية الاقتصادية والصناعية والتنمية^(١).

إذاً فالعمالة الأجنبية بشكل عام، والهندية بشكل خاص تُعدُّ على الرغم من إيجابياتها، وخدماتها ذات آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي لما تنطوي عليه من استنزاف القطع الأجنبي والتأثير على ميزان المدفوعات، فضلاً عن تأثيرها السلبي على اللغة العربية التي هي هوية الجزيرة العربية، مهد الإسلام، ولغة القرآن الكريم، بالإضافة إلى آثارها النفسية والاجتماعية على الأجيال الخليجية، فتنشأ من دون عنوان، كما أنها تؤدي إلى استفحال ظاهرة البطالة بين الشباب الخليجي، ولكن لا يمكننا تحميل المسؤولية في هذا المجال إلى العمالة الأجنبية فقط، وإنما إلى عدة جهات، فالشباب الذي يأنف العديد من المهن والوظائف التي لا تتناسب مع الوضع الاجتماعي والثقافي المزعوم للمجتمع، والقطاع العام الذي يوفر امتيازات خيالية للمواطنين المحليين لا يوفرها القطاع الخاص الذي بدوره يجد أن العمالة الخليجية لا يمكنها أن تقوم بالأعباء التي تقوم بها العمالة الأجنبية، وبذلك الأجور البائسة، والمؤسسات التعليمية التي لا تربط التعليم بسوق العمل لتهيئة جيل قادر على تلبية متطلبات السوق بروح المسؤولية والابتكار.

ومن ثم فلا بد لدول مجلس التعاون الخليجي من توجيه التعليم لتلبية متطلبات السوق المحلية، وعدم قبول أي عمالة أجنبية إلا بعد إتمامها لدورات تمكّنها من إتقان اللغة العربية بالشكل

(١)- عبدالحفيظ عبد الرحيم محبوب، ديناميكيات توطین الوظائف في السّعودیة وبقية دول الخليج، جامعة أم القرى، تاريخ

الدخول ٢٠ يوليو\ تموز ٢٠١٩ على الرابط <https://books.google.com> .

الأفضل والمحترم، وتشجيع العمالة على استثمار تحويلاتها لقاء العديد من الخدمات التشجيعية، ومحاربة ظاهرة (الكفيل)، لما تنطوي عليه من ظلم واستغلال للعمال الأجانب، والدفاع عن حقوق العمالة، ومحاربة تلك النظرة البالية للعديد من المهن، فالحمل شرف للإنسان بغض النظر عن نوعيته.

٢- الطاقة (النفط -الغاز)

أوجد القرب الجغرافي بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي فرصاً ضخمة للتقارب والمصالح المتبادلة، فهذا القرب جعل دول الخليج العربي المصدر الرئيس لواردات النفط الهنديّة، وفي الوقت نفسه أوجد فرصاً استثمارية ضخمة للدول الخليجيّة، والقطاع الخاص الخليجي، لا سيّما أن النمو الذي شهدته الهند وما تزال تشهده يتطلب استثمارات ضخمة في المصافي والبتروكيماويات ومشاريع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها ومقترحات مشاريع لبناء أنابيب تحت الماء لنقل النفط والغاز إلى الهند^(١).

تمتلك منطقة الخليج العربي كميات ضخمة من احتياطيّات الغاز الطبيعي المؤكد، قدرت في نهاية ٢٠٠٣م بحوالي (٤٣٩٨٠) مليار متر مكعب، أي ما يعادل ٢٠,٥ من احتياطيّات العالم، وعليه فإنّ الدّول الخليجيّة مجتمعة تمتلك ثاني أكبر احتياطي من الغاز في العالم بعد روسيا.

ولا تأتي أهمية احتياطيّات الخليج العربي من الغاز من حجمها الكبير فحسب، بل من الزيادة المستمرة في نسبة هذه الاحتياطيّات فقد ارتفعت من (١٣٦٠٢) مليار متر مكعب عام ١٩٨٥م إلى (٢٠٥٣٩) مليار متر مكعب عام ١٩٩٠م، واستمرت بالارتفاع حتى وصلت عام ٢٠٠٠م إلى (٢٨٧٤٩) مليار متر مكعب، إلى (٣٢٤٣٢) مليار متر مكعب عام ٢٠٠١م؛ أي بنسبة زيادة (١٣٨%) ومعدل نمو ٠,٤% لكل عام من عام ١٩٨٥م إلى (٤٣٩٨٠) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٣م كما يوضح الجدول رقم (١).

قطر من أهم دول الخليج العربي التي شهدت زيادة احتياطيّاتها فقد ارتفعت من (٨٥٠٠) مليار متر مكعب عام ١٩٩٥م إلى (٢٥٦٦٧) مليار متر مكعب عام ٢٠٠٣م بزيادة قدرها (١٧١٦٧) مليار متر مكعب، وبنسبة زيادة ٢٠٠% مما كان عليه في عام ١٩٩٥م، كذلك

(١)- خزار، الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي...، ص ٥٤.

ارتفعت احتياطات المملكة العربية السعودية من (٢٥٢٣) مليار متر مكعب عام ١٩٩٠م إلى (٦٦٤٦) مليار متر مكعب عام ٢٠٠١م، وشهدت سلطنة عمان زيادة في احتياطياتها من (٢٨٠) مليار متر مكعب عام ١٩٩٠م إلى (٨٤٩) مليار متر مكعب عام ٢٠٠١م.

تحتل دولة قطر المرتبة الأولى في احتياطات دول الخليج من الغاز بنسبة ٥٨% (المرتبة الثالثة في احتياطي العالم بعد روسيا وإيران بنسبة ١٥% من مجموع احتياطي العالم من الغاز)، تتبعها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٥%، ثم الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤%.

لقد كان النفط وما يزال أهم مصدر من مصادر الطاقة ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما:

- أن النفط يُعد من أسهل مصادر الطاقة استخداماً، وأنظفها استعمالاً، وأرخصها سعراً، خصوصاً في مجال النقل والمواصلات، لا سيّما ونحن نعيش في عصر الثورة العلمية وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات.
- أن النفط يدخل في صناعات مختلفة جعلت منه يحتل مكانة متقدمة بين بدائل الطاقة المختلفة، إذ يدخل النفط في صناعة أكثر من عشرة آلاف سلعة متنوعة.

تشير التقديرات إلى أن الاحتياطات المثبتة للنفط والغاز في منطقة الخليج العربي تعد الأكبر في العالم، ومع الزيادة المتوقعة في الطلب والاستهلاك العالميين للطاقة فمن المتوقع أن يكون من نصيب المنطقة تأمين الجزء الأكبر من الكميات الهيدروكربونية المطلوبة مستقبلاً لتلبية الطلب العالمي المتزايد، وتساهم دول مجلس التعاون الخليجي وحدها بنسبة ٤٢% تقريباً من احتياطات النفط العالمية ونسبة ٢٣% من احتياطات الغاز العالمية.

تحتل الهند اليوم المرتبة الخامسة في استهلاك الطاقة في العالم، إذ تمتلك هذه المنطقة احتياطات نفطية يبلغ حجمها ٥,٧ مليارات برميل من النفط؛ أي ما يمثل ٥,٥ % من الاحتياطات العالمية، وفي عام ٢٠٠٢م استهلكت منطقة جنوب آسيا حوالي ٢,٧٢ مليون برميل يومياً، وأنتجت ٠,٧٠ مليون برميل يومياً، ومن ثمّ بلغ صافي الواردات حوالي ٢ مليون برميل يومياً^(١)، إذ تستهلك ما نسبته ٣,٧% من الاستهلاك العالمي للطاقة، ومن المتوقع أن يتضاعف إجمالي طلبها الرئيس على الطاقة مرتين بحلول ٢٠٣٠م، وقد وصل استهلاك الهند الرئيس

(١) - مجدي عبيد، الإمارات تلبى احتياجات الهند والصين من الطاقة عبر بوابة الاستثمارات- معادلة التعاون توسع دائرة المشاركين في القطاع الخاص، صحيفة البيان الإماراتية، تاريخ الدخول ٢٧ آذار ٢٠١٩ على الرابط

<https://www.albayan.ae/economy/2007-09-17-1.790436>

التجاري للطاقة عام ٢٠٠٤م إلى ٣٧٥,٨ مليون طن من مكافئ النفط، وشملت الطاقة المستهلكة الفحم الحجري والنفط والغاز والكهرباء المولدة من مصادر نووية ومن الطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة، فقد بقي الإنتاج المحلي للنفط الهندي في مكانه إذ يبلغ نحو ٣٣ مليون طن سنوياً، بينما بلغ الاستهلاك ٥٥ مليون طن خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١م، ويلاحظ أن زيادة الطلب على الطاقة في الهند ارتفع بشكل كبير ومتواز مع تسارع النمو الاقتصادي، ففي عام ١٩٨٠م بلغ الطلب الهندي على الطاقة ١٠٥ مليون طن مكافئ للنفط، وفي عام ١٩٩٢م ارتفع إلى ٢٠٦ مليون طن مكافئ للنفط، ويمكن القول: إن الإنتاج الهندي من النفط لا يلبي حاجة الهند للطاقة، لا سيما أنها شرعت بتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة استهلاكها من الطاقة، لا سيما النفط، وتسهم دول مجلس التعاون الخليجي إسهاماً كبيراً في مجال الطاقة على مستوى العالم لا سيما في الأسواق العالمية للنفط الخام، ففي عام ١٩٩٣م أنتجت دول مجلس التعاون ٢٢% من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وبلغت نسبة صادراتها من النفط الخام ٣٦% من إجمالي الصادرات على مستوى العالم، تلبي منطقة الخليج العربي ثلثي احتياجات الهند من النفط الأمر الي دفعها إلى تحسين العلاقات مع دول المنطقة وبشكل كبير لضمان تدفق نفط المنطقة إليها بشكل مستمر وبأسعار معقولة؛ لتضمن بذلك الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي المرتفع الذي أضحى يُعد ذا أولوية خاصّة لدى صنّاع القرار السياسي الهندي، كما عرض تقرير Hydrocarbon Vision 2025 - الذي نشرته الحكومة الهنديّة في شباط من عام ٢٠٠٠م- مأزق أمن الطاقة الهنديّة؛ إذ ذكر التقرير أنّ اعتماد الهند الذاتي على النفط الخام انخفض من ٦٣% خلال المرحلة بين عامي ١٩٨٩-١٩٩٠م إلى ٣٠% في المدّة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١م، ومن المحتمل أن يزداد الوضع سوءاً في المستقبل؛ إذ من المتوقع أن يزداد طلب الهند على النفط من ١٢٢ مليون بين ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى ٣٦٤ مليون طن ٢٠٢٤-٢٠٢٥م، وسيزداد الإنتاج المحلي في هذه الفترة من ٢٦ مليون طن إلى ٨٠ مليون طن بين عامي ٢٠٢٤-٢٠٢٥م، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من النفط الخام فلن تتجاوز ١٥%، فالهند استهلكت ٢,٤ مليون برميل نفط في اليوم عام ٢٠٠٣م، وتشير التقديرات إلى أنّ هذا الرقم سوف يتضاعف عام ٢٠٣٠م^(١).

(١)- الجبوري- العنبيكي، التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي...، ص ٢٤٦-٢٤٨.

ويوضح الجدول رقم (١) واردات الهند من المملكة العربية السعودية: البترولية وغير البترولية

العام	واردات البترول من المملكة (مليون دولار)	إجمالي الواردات من السعودية (مليون دولار)	الواردات البترولية كنسبة مئوية	الواردات غير البترولية كنسبة مئوية
٩٦-١٩٩٥	٨٩٠,٨	٢,٠٨٨,٧	٤٢,٨	٥٧,٢
٩٧-١٩٩٦	١,١٥٤,١	٢,٧٧٤,٨	٤١,٦	٥٨,٤
٩٨-١٩٩٧	٩٢٢,٧	٢,٥٨٧,٥	٣٦,٠	٦٤,٠
٩٩-١٩٩٨	٦٤٠,٠	١,٨٣١,١	٣٥,٠	٦٥,٠
٢٠٠٠-١٩٩٩	١,٧٦٣,٠	٣,٠٢١,٢	٥٨,٤	٤١,٦
٠١-٢٠٠٠	٢,٨٠٠,١	٣,٤١٩,٥	٨٢,٠	١٨,٠
٠٢-٢٠٠١	٢,٨٢٤,٠	٣,٢٨٩,٦	٨٦,٠	٤١,٠
٠٣-٢٠٠٢	٣,٤٢٥,٢	٣,٩٣١,٢	٨٧,٠	١٣,٠

المصدر: Ministry of commerce, Government of India, New Delhi.

من خلال الجدول السابق يتبيّن لنا أن الواردات البترولية الهندية من المملكة العربية السعودية ازدادت ٨٩٠,٨ مليون دولار عام ١٩٩٦-١٩٩٥م إلى ٣,٤٢٥,٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، بزيادة لا تقل عن ٨٨٧,٣٧٥ مليون دولار، وبزيادة مئوية لا تقل ٤٤,٢% من إجمالي الواردات الهندية من المملكة العربية السعودية.

بلغت واردات الهند من النفط الخام ٣٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم عام ١٩٨٩م منها ٩٠ ألف برميل شراء السوق الفورية، والإمدادات الآجلة ٢٧٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ برميل يومياً.

أما فيما يتعلق بالمصادر الرئيسية للواردات:

المملكة العربية السعودية ١٠٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٩٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

العراق ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

إيران ٨٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

الإمارات العربية المتحدة ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

١٩٩٠ من يناير إلى يوليو

بلغت العقود الآجلة ٦٤%، والمشتريات الفورية ٣٦% من إجمالي النفط، أما فيما يتعلق بالنفط الخام فقد بلغت العقود الآجلة ٧٥%، والمشتريات الفورية ٢٥%.

المصادر الرئيسية للواردات:

أبو ظبي ٢٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

إيران ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

الكويت ٣٠,٠٠٠ برميل في اليوم، ٤٢٩٠ برميل في اليوم من الكيوسين، ٨٣٠٠ برميل في اليوم من زيت الكاز.

المملكة العربية السعودية ٦٠,٠٠٠ برميل في اليوم.

الاتحاد السوفيتي ٩٠,٠٠٠ برميل يومياً (عبر العراق).

بعد آب/ أغسطس ١٩٩٠م

أبو ظبي ٤٨,٠٠٠ يومياً لشهر سبتمبر.

إيران ٨٤,٠٠٠ برميل يومياً.

المملكة العربية السعودية ٤٨,٠٠٠ برميل في اليوم لشهر سبتمبر^(١).

Sarah Ahmed Khan, Oil Price Shocks and Developing Countries: A case study of -(^١) the Gulf Crisis, Gulf and World Oil Issues Series: Paper 10, Oxford Institute for Energy Studies, January 1993, Page 28.

جدول رقم (٢) واردات الهند من النفط الخام من دولة الكويت

(مليون دولار)

العام	واردات الهند من النفط الخام والزيوت التي يتم الحصول عليها من خام البيتومين ^(١)	إجمالي واردات النفط الخام وزيوت البيتومين المعدنية	(%)
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢,٣٩٤,٢	١٥,٧٧١,٧٥	١٥,١٨
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٢,٢١٠,١	١٩,٦٨٠,٦٠	١١,٢٣

المصدر: Muhmmad Azhar, Economic cooperation between India and Kuwait: performance and prospects, Middle East studies, Vol.50, No.1, 2014, Page 107-108.

جدول رقم (٣) واردات الهند من الغازات البترولية وغيرها من الهيدروكربونات الغازية من دولة الكويت (مليون دولار)

العام	واردات الهند من الغازات البترولية وغيرها من الهيدروكربونات الغازية من الكويت	إجمالي واردات الهند من الغازات البترولية وغيرها من الهيدروكربونات الغازية	(%)
٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٧,٣٨	١٦٣,٩٣	١٦,٧٠
٢٠٠٣-٢٠٠٢	٤٤,٦٧	٣٠٦,٢٠	١٤,٩٥

المصدر: Azhar, Economic cooperation ..., Page 107-108.

من خلال الجداول رقم (٣) و (٤) نلاحظ زيادة بمعدل ١٧,٢٩ مليون دولار بين عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢م و ٢٠٠٢-٢٠٠٣م فيما يتعلق بالواردات الهندية من دولة الكويت، أما فيما يتعلق بالواردات النفطية فنلاحظ أنها انخفضت من ٢,٣٩٤,٢ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى

(١) - البيتومين: هي مادة يتم إنتاجها من خلال تصفية النفط الخام، ويعرف بخصائصه المقاومة للماء، واللصقة، ويؤدي إنتاج البيتومين خلال عملية التصفية إلى إزالة مكونات النفط الخام الأخف وزناً مثل البنزين والديزل، ويترك المكونات الأثقل وزناً وراءه، وغالباً ما يتم تكريره عدة مرات من أجل تحسين درجته.

٢٠١٠، ٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م ومن المرجح أن هذا الانخفاض يرجع إلى رغبة الهند في تنويع مصادرها البترولية تفادياً لحدوث أي أزمات.

وقعت شركة راس غاز القطرية وشركة بترونيت الهندية عقد لتصدير الغاز الطبيعي المسال إلى الهند على مراحل وكميات تدريجية اعتباراً من عام ٢٠٠٣ لتصل إلى ٧,٥ مليون طن في عام ٢٠٠٥م ولمدة ٢٥ سنة. ومن جهة أخرى تحاول شركة أنرون الأمريكية بناء مصنع ثالث لتسييل الغاز في قطر بطاقة ٥ ملايين في السنة، يصدر مليوني طن منها إلى الهند، بينما من المتوقع تسويق باقي الإنتاج إلى بعض دول الشرق الأوسط^(١)، وكانت الشحنة الأولى عام ٢٠٠٤م^(٢).

بالإضافة إلى قيام الكويت بافتتاح مكتب إقليمي لمؤسسة البترول الكويتية في بومباي عام ٢٠٠٠م بهدف تطوير العلاقات النفطية بين البلدين وتسهيل تسويق المنتجات النفطية الكويتية في السوق الهندي.

مما لا شك فيه أن خفض نفقات النقل سيكون عاملاً مساعداً لزيادة الصادرات من الغاز الطبيعي، كما أن إنتاج الخليج يُعدُّ أقل كلفةً في العالم، وسيتمكن بفعالية من منافسة الغاز الطبيعي المسال الوارد من الدول الآسيوية أو أستراليا أو ألاسكا، وهذا يضمن استمرار اعتماد الدول الآسيوية على الغاز الطبيعي^(٣).

ومهما حاولت الهند تنويع مصادر وارداتها البترولية، فإن منطقة الخليج العربي تُعدُّ الأقرب لها جغرافياً، ومن ثمَّ وجود انخفاض في أجور النقل، بالإضافة لسهولة استخراج النفط من مكانه في منطقة الخليج العربي، يجعل سعره مقبولاً جداً مقارنة مع النفط الأمريكي على سبيل المثال لا الحصر.

(١) - أمجد صباح عبد العالي- يحيى حمود حسن، الدور المستقبلي للغاز الطبيعي لدول الخليج العربية في السوق الدولية، مجلة الخليج العربي- مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة ٢٠٠٦، ص ١٠٩.

(٢) - Abotorablardestani, The GCC States and India Relation..., Page 4.

(٣) - عبد العالي- حسن، الدور المستقبلي للغاز الطبيعي...، ص ١١٥.

الفصل الثالث

العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

ما بين عامي ١٩٨١-٢٠٠٣

تؤدي العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي دوراً مهماً، فقد ارتبطت الهند وما زالت بعلاقات اقتصادية متينة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، بحكم العامل الجغرافي، الذي يجعل من بحر العرب والمحيط الهندي معابر للتواصل أكثر من كونها موانع للفصل بين الطرفين، ومع تطور القدرات المالية لدول الخليج منذ الطفرة النفطية الأولى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والطفرة النفطية الثانية بعد الثورة الإيرانية ١٩٧٩م والحرب العراقية- الإيرانية عام ١٩٨٠-١٩٨٨م، والطفرة الثالثة التي بدأت عام ٢٠٠٣م، أصبحت بلدان مجلس التعاون الخليجي أكثر تواصلاً واندماجاً في الاقتصاد الدولي، وتطورت علاقاتها التجارية بعدد كبير من بلدان العالم، ومن بينها الهند التي تحتل مكانة متقدمة في شبكة العلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية لدول المجلس، وبالمقابل فإن الاقتصاد الهندي ازدهر وازدهرت معه الصادرات الهندية بصورة فعالة، وتزايد الاندماج الاقتصادي إذ أخذت الشركات الهندية المستقلة الكبرى تبحث عن فرص استثمارية مربحة في الخارج، في وقت تتمتع به دول مجلس التعاون الخليجي بصناديق سيادية^١ يتجاوز إجمالي قيمتها تريليون دولار، فهي وجهة مهمة للاستثمارات الهندية، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي ترى في الهند وجهة استثمارية ملائمة بالأخص بعد قيام الأخيرة بتحرير سياستها التجارية منذ العام ١٩٩١م، مما خلق بيئة مواتية للاستثمار والتدفق الحر للتجارة.

أولاً: الاستثمارات الهندية-الخليجية:

لقد تزايدت قيمة الاستثمارات الخليجية في الهند منذ بدايات عقد التسعينيات من القرن العشرين في سياق ما اتبعته الهند من سياسة إصلاح اقتصادي وتحديداً منذ عام ١٩٩١م، التي ارتكزت على فتح معظم القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت هذه الاستثمارات محدودة، كما أن تحرير الحكومة الهندية للسياسة الاستثمارية ساعد على توسع الشركات الهندية في الخارج، ففي نهاية عام ٢٠٠٥ كانت الهند قد وقعت ٥١ اتفاقية استثمار ثنائية؛ منها اتفاقيات مع دول خليجية ثلاث هي سلطنة عُمان عام ١٩٩٧م، وقطر عام ١٩٩٩م، والكويت عام ٢٠٠١، وكذلك على ٤١ اتفاقية متعلقة بالازدواج الضريبي واحدة منها وقعت مع عُمان عام ١٩٩٧م، وثانية مع قطر عام ١٩٩٩م، وعموماً تأتي الاستثمارات الخليجية في الهند في إطار

(١)- هو صندوق مملوك من قبل دولة، يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى، من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدبر فوائض دولة من أجل الاستثمار. فهي مجموعة من الأموال تقدر بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات، والصناديق السيادية ليست ظاهرة جديدة، بل يعود تاريخ بعضها إلى العام ١٩٥٣ حيث أن أول صندوق سيادي في العالم أنشأته دولة الكويت تحت اسم الهيئة العامة للاستثمار.

توحد عام اتبعته الدول الخليجية منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين، وفي إطار الطفرة النفطية إذ اتجهت الدول الخليجية- بالإضافة إلى انفاقها المتزايد- إلى توجيه أموال النفط إلى مشروعات استثمارية في الخارج.

في البداية اتجهت الدول الخليجية باستثماراتها إلى الدول الغربية، لأسباب عدة؛ منها تأمين أصولها الاستثمارية، وخوفها من أن المؤسسات المالية في الدول النامية غير معدة لامتصاص هذا الكم من الاستثمارات، يضاف إلى ذلك الأحوال السياسية، وظروف عدم الاستقرار التي تعانيها بعض الدول النامية.

لم تستثن الهند من هذه الفئة إلا أنه مع اتجاه الهند إلى تحرير اقتصادها، وتشجيع وتحسين نظامها الاستثماري الداخلي فإن حجم ونطاق الاستثمارات الخليجية فيها ازداد، وجاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، وما كان لها من تداعيات على اقتصادات دول عدة لتُمثل دافعاً لإعادة تفكير الدول الخليجية في توجيه استثماراتها شرقاً لضمان سلامتها.

١- مقاصد الاستثمارات الخليجية- الهندية

تتنوع الاستثمارات الخليجية المباشرة في الهند ما بين مشروعات عدة تتمثل في الاستثمار في قطاع النقل الجوي والسياحة، من خلال تملك حصص أو من خلال بناء مشاريع، ويضاف إلى ذلك الاستثمار في قطاع النفط والغاز، بما في ذلك حصة التكرير والمجمعات البتروكيمياوية^(١).

وقعت سلطنة عمان والهند على اتفاقية بيع وشراء اليوريا بقيمة ٩٦٩ مليون دولار وهذه الاتفاقية تُعد أكبر مشروع استثماري بين الجانبين، ووقع الاتفاقية عن الحكومة العمانية وزير التجارة والصناعة العُماني مقبول بن علي سلطان وعن الجانب الهندي وزير الأسمدة والكيماويات سكديف سنج دندسا، وقال وزير التجارة والصناعة العُماني في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)؛ ((إنَّ الاتفاقية تنص على بيع وشراء منتجات مشروع الأسمدة مشيراً إلى أنَّ مساهمة شركة النفط العمانية في المشروع بنسبة ٥٠% فيما تبلغ مساهمة شركة (كريشاك بهارتي) التعاونية ما نسبته ٢٥%، وجمعية مزارعي الهند التعاونية ٢٥% من المشروع الذي من المقرر إقامته في المنطقة الشرقية من سلطنة عُمان)) وأضاف ((إنَّ إنتاج المشروع يقدر بـ ١,٦٥ مليون طن متري من حبيبات اليوريا و ٠,٢٥ مليون طن متري إضافي

(١)- خديجة عرفة أمين، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة، آراء حول الخليج، تاريخ الدخول ١٤ نيسان ٢٠١٩ على

الرابط: <http://araa.sa/index.php?view=article&id=2542:2014-07-26>

من الأمونيا سنوياً))، وأشار بن علي سلطان أن شركة (سنام بروجتي) الإيطالية بالتعاون مع شركة (تكنيب) الفرنسية ستقومان ببناء المشروع، موضحاً أن الإنتاج التجاري للمشروع سيبدأ في الربع الأول من عام ٢٠٠٥م، وذكر سلطان أنه بموجب الاتفاقية ستقوم الحكومة الهندية وجمعية مزارعي الهند بشراء كامل إنتاج الشركة من اليوريا لمدة خمسة عشر عاماً، والفائض من إنتاج الأمونيا لمدة عشر أعوام، وقال وزير التجارة العماني ((إن مشروع اليوريا تم الاتفاق عليه بين الجانبين العماني والهندي عام ١٩٩٦م مناصفة بين الشركات العمانية والهندية))^(١).

أما المشروعات الهندية-البحرينية المشتركة فتعود إلى بداية عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إذ وقّعت الدولتان اتفاقية للتعاون في هذا المجال وبنهاية ١٩٨٦م كانت الهند قد أسست ثلاثة مشروعات في البحرين، وما يزال عدد من المشروعات تحت التأسيس كما تعمل شركات عدة بعقود من قطاعات الغاز والنّفط في البحرين، من جهة أخرى تتركز الاستثمارات الهندية بدول مجلس التعاون بالأساس في دولتين هما عُمان والإمارات، فقد بلغت قيمة الاستثمارات الهندية في عُمان خلال المرحلة (١٩٩٦-٢٠٠٣م) ما قيمته ٢٠٦,٧ مليون دولار؛ أي ما نسبته ٢,١% من قيمة الاستثمارات الهندية في الخارج خلال تلك المرحلة، والتي بلغت ٩,٩٢٥ مليار دولار. أما بالنسبة للاستثمارات الهندية في الإمارات فقد بلغت خلال المدة ذاتها ١٥٢,٣ مليون دولار؛ أي ١,٥% من إجمالي الاستثمارات الهندية في الخارج^(٢). ربما يكمن السبب في تركيز الاستثمارات الهندية في عمان والإمارات في القرب الجغرافي، والعلاقات التاريخية المميزة التي تربط الهند بالدولتين كلتيهما وبالأخص سلطنة عمان، إضافة إلى الجهود التي تبذلها الإمارات في مجال تنويع الصادرات.

وفيما يتعلق بالكويت فقد قام الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بدور بارز في الحياة الاقتصادية الهندية من خلال منح القروض لإقامة العديد من المشاريع التنموية في الهند، حيث بلغ إجمالي تلك القروض حوالي ١٥٩.٨٧٠.٨١ دينار في الفترة ما بين ١٩٦١-٢٠٠٣.

(١) - مقال بعنوان : سلطنة عُمان والهند توقع اتفاقية بيع وشراء اليوريا بقيمة ٩٦٩ مليون دولار، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تاريخ الدخول ١١ شباط ٢٠١٩، على الرابط

<https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1211942&language=ar>

(٢) - أمين، الخليج والهند...، على الرابط: <http://araa.sa/index.php?view=article&id=2542:2014->

ومن أهم المشاريع التي مولها الصندوق الكويتي:

- ١- مشروع محطة كاليندي لتوليد القدرة الكهربائية بالقوة المائية -المرحلة الاولى- الذي تم التوقيع عليها ٢٧-١-١٠٧٩ بقيمة ١٥.٠٠٠.٠٠٠ دينار.
- ٢- مشروع محطة كوبيلي الكهرمائي وتاريخ توقيعه ٤-٧-١٩٧٨ بقيمة ٩.٩٣٨.٥٢٧ دينار.
- ٣- مشروع التيار الكهربائي -معدات نقل ومناولة الفحم- وتاريخ توقيعه ٢٢-٩-١٩٨١ بقيمة ٩.٠٠٠.٠٠٠ دينار.
- ٤- مشروع كهرباء انبارا -المرحلة الاولى- وتاريخ توقيعه ١٠-٥-١٩٨١ بقيمة ١٦.٠٠٠.٠٠٠ دينار.
- ٥- مشروع سماد ثال وتاريخ توقيعه ١٢-٧-١٩٨٢ بقيمة ١٤.٣٠٠.٠٠٠ دينار.
- ٦- مشروع حقل غاز باسين الجنوبي وتاريخ توقيعه ١٠-٢٧-١٩٨٣ بقيمة ١١.٦١٤.٦٦٢ دينار.
- ٧- مشروع كهرباء كاليندي -المرحلة الثانية- وتاريخ توقيعه ١٢-٢-١٩٨٦ بقيمة ٦.٤٧٩.٣٣٩ دينار.
- ٨- مشروع كيرلا لتربية الربيان-المرحلة الاولى- وتاريخ توقيعه ٢٤-٢-١٩٨٩ بقيمة ٥٣٧.٦٣١ دينار^(١).

٢- معوقات الاستثمار

كانت الهند جهة غير مرغوب فيها للاستثمارات العربية، والتي بدأت قبل نحو عقد من الزمان، فقد قرر المستثمرون العرب التوجه نحو الشرق، لا سيما الهند، ولكن تعقيدات الهند الإدارية، وعدم شفافية القوانين، وتفشي الرشوة على المستويات كافة لم تشجع على تدفق الاستثمارات العربية على نطاق واسع إلى الهند، ولم يتعد الأمر بعض المصانع الصغيرة، واستثمارات خفيفة بما فيها استثمارات المملكة العربية السعودية عن طرق شركة أرامكو في خمس مصافٍ نفطية^(٢).

(١) - هيلة حمد المكي، حفاوة هندية بالغة بالوفد الإعلامي الكويتي الزائر دليل على عمق العلاقات الثنائية الدافئة ٣٠٠ عام.. والكويت والهند (بهاي بهاي)، النهار الكويتية، العدد ١٥٦٠، ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الاثنين ٢١ مايو ٢٠١٢، ص ٣٥.

(٢) - علاوي، التجربة الهندية.. أكبر ديمقراطية...، ص ١٧٨.

يُعدُّ بطء الأداء الاقتصادي، بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، وعدم استغلال الموارد الطبيعية بالكامل، وضعف البنية الأساسية من العوامل الداخلية المسؤولة عن ضآلة نصيب دول المجلس من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال العقدين الأخيرين إذ بلغ متوسط معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي بين دول المجلس ٠,٠٥ و ٠,٠٨% خلال المراحل (١٩٨٠-١٩٩٠م) و (١٩٩٠-٢٠٠٠م) مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات منخفضة الدخل (دخل الفرد أقل من ٤٠٠ دولار)، التي حققت معدل نمو اقتصادي قدره ٦,٠% خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٧م)، ودول جنوب الصحراء الأفريقية وجنوب آسيا التي حققت ٤,٠% و ٥,٩ على التوالي خلال العقد الأخير، يرجع هذا الأداء الضعيف لاقتصاديات دول المجلس في تلك المرحلة جزئياً إلى تدهور شروط التجارة بشكل كبير بالنسبة لسلعة النفط التي تعتمد بصفة أساسية في التصدير، وانخفاض نسبة الادخار والاستثمار للنتائج المحلي مقارنة بدول نامية أخرى، وانخفاض متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار في دول المجلس إلى ٠,٩% خلال المدة من (١٩٨٠-٢٠٠٠م)، والأزمة الاقتصادية العالمية في الثمانينيات، والحروب التي خاضتها المنطقة خلال العقدين الأخيرين. هذا ويعد الانخفاض في أسعار النفط والغاز وبعض السلع الأخرى التي تعتمد دول مجلس التعاون في التصدير، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي من العوامل الخارجية التي أعاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢م)، حيث انخفضت قيمة صادرات دول مجلس التعاون بمعدل سنوي قدره ٥,٧% خلال المدة من (١٩٨٠-١٩٨٧م) مقارنة بارتفاع قيمة صادرات دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وآسيا بمتوسط معدل سنوي قدره ٥% و ٣% و ٨,٥ على التوالي خلال المدة (١٩٨٠-١٩٨٧م)، ولأن إنتاج السلع الأولية بهدف التصدير هو أحد الأسباب الرئيسة لتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار، فإن دول مجلس التعاون أصبحت غير جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الأخيرين بسبب استمرار السلع الأولية التي تصدرها في الانخفاض، بالإضافة لعدم استقرار المناخ السياسي الذي ساد منطقة الخليج العربي في العقدين الأخيرين، إذ واجهت بعض دول المجلس أزمات داخلية مثل أزمة سوق المناخ^(١) في عام ١٩٨٢م في الكويت التي خلقت بدورها أزمة المديونية التي استحكمت في الاقتصاد الكويتي مدة

(١)- يُعدُّ سوق المناخ من الأسواق التجارية القديمة في الكويت ، ويقع شمال مسجد السوق القديم، كانت الإبل القادمة من نجد والشام والعراق والأحساء والصحراء تنأخ (أي تجلس على الركب) فيه، وهي محملة بمختلف أنواع البضائع، اشتهر سوق المناخ بتداول الأسهم والبيوع المستقبلية، حدثت أزمة السوق في صيف ١٩٨٢م عندما أصبحت الشيكات غير قابلة للسداد عندما عجز المستثمرون عن سدادها، ومما فاقم الأزمة انخفاض مدخولات النفط بسبب الحرب العراقية-الإيرانية، ما أدى إلى دخول المنطقة في مرحلة من الكساد الاقتصادي.

عشر سنوات، وكذلك حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق (١٩٨٠-١٩٨٨م)، وغزو الكويت ١٩٩٠م، وحرب تحرير الكويت فبراير ١٩٩١م. كما أنّه ثمة عوامل أخرى أعاقَت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون الخليجي خلال المدة (١٩٨٠-٢٠٠٢م) منها التدخل الحكومي المكثف في الاقتصاد، والتغير المتكرر في السياسات الاقتصادية والقانونية التي تؤثر على تحويل أرباح المستثمرين، وسياسة الضرائب غير المشجعة للاستثمارات، وضعف البنية التصديرية اللازمة لضمان وتمويل الصادرات، وعدم استقرار النفقات الحكومية، ومن ثمّ عدم وضوح الرؤية أمام المستثمرين، وعدم مرونة البنوك المحلية في تمويل المشروعات الاستثمارية، وعجز الموازنة العامة، وصغر حجم أسواق الأوراق المالية، وعدم ربطها بالأسواق العالمية، فضلاً عن عدم وضوح القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر، وتخلّف النظم والقوانين المحلية الخاصّة بنظم العمل، والجوازات، والاستقدام، وبطء إجراءات الحصول على التراخيص، والقروض الميسرة، والمرافق الخدمية، وعدم السّماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي، والعقارات، ونقص وعدم دقة المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار المتاحة في دول المجلس^(١).

٣- جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتشجيع الاستثمار

شهد العقدين الأخيرين من القرن المنصرم قيام دول مجلس التعاون الخليجي بسن تشريعات استثمارية جديدة، أو تعديل القوانين القديمة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، وغالباً ما ترتبط العناصر الرئيسية للتشريع بأهداف تنمية الدولة، ومن ثمّ فإن الأهداف تكون متبوعة بمواد قانون محددة تهتم بتنظيم التأسيس والملكية، والسلطة والتسجيل، والضرائب، وتحويل الأرباح، ورأس المال للخارج، والعمالة، وتدريب الموظفين المحليين، وتتضمن التشريعات الحديثة إنشاء هيئات ولجان، ومكاتب محددة مع مسؤولية كاملة عن مسائل الاستثمار مثل: (الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت)، وإنشاء المناطق الحرة مثل: (منطقة الشيوخ في الكويت، ومنطقة التجارة الإلكترونية في دبي)، والاتجاه نحو خصخصة المشروعات الحكومية في معظم دول المجلس، تشترك دول المجلس في اتجاه تعديل قواعد الاستثمار الأجنبي مع اختلاف التوقيت، فقد صدر أول نظام للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية عام ١٩٥٦، تتابعت بعد ذلك صدور أنظمة استثمار أخرى في

(١)- حسن بن رفدان الهجهوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل- تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ ٥-٨ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٤، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية، ص ٦١-٦٢.

الأعوام ١٩٦٣-١٩٧٩م، وأخيراً شهد عام ٢٠٠٠م صدور نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، وإنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تهتم بتنفيذ السياسات الاستثمارية ومتابعتها. وفي دولة قطر صدر القانون رقم (٣) لعام ١٩٨٥ المعدل بالقانون رقم (١٠) لعام ١٩٨٩م؛ لتحديد مجالات الاستثمار الأجنبي، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم (٢٥) لعام ١٩٩٠م المعدل بالقانون رقم (٩) لعام ١٩٩٥م لتنظيم الاستثمار، وفي سلطنة عُمان ينظم القانون رقم (١) لعام ١٩٧٩م المعدل بالقانون رقم (١٠٢) لعام ١٩٩٤م لشؤون الاستثمار بالسلطنة، وفي البحرين صدرت قوانين عدّة لتنظيم الاستثمار الأجنبي بدءاً من القانون رقم (١١) لعام ١٩٨٥م، وانتهاءً بالقانون رقم (٣) لعام ١٩٩١م، من خلال تعديل القوانين القديمة، قدمت معظم دول المجلس معايير جديدة تفوق الحوافز التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر مثل تحرير أنظمة الضرائب، وإلغاء مواد القوانين التي تنص على استثناء قطاعات معينة من الاستثمار الأجنبي، وإلغاء متطلب المشاركة المحلية في ملكية المشروعات المدارة بواسطة الأجانب، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وسيل كبير لا ينقطع من الأطر التنظيمية، إلا أن تأثير هذه المعايير الليبرالية ومن تقديمها في السنوات الأخيرة لم يتم تقييمه بعد، أضف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي يتأثر بعدد من العوامل، أو المحددات الاقتصادية، والسياسية، والمؤسسية، وتقديم تشريع ليبرالي يُعد أمراً ضرورياً، لكنه ليس شرطاً كافياً لجذب الحجم المناسب من الاستثمار الأجنبي، ومن ثم فإنّ تحقيق النجاح في جذب الاستثمار يتطلب تكملة معايير ترقية الاستثمار الليبرالية بإحداث تغييرات سياسية، واقتصادية جوهرية قادرة على خلق بيئة مواتية للاستثمار الأجنبي^(١).

ثانياً: الجهود المبذولة والمتبادلة لتعزيز التعاون الاقتصادي

اتجه الطرفان الهندي والخليجي إلى تكثيف لقاءاتهما؛ للبحث عن الطرق والوسائل الفاعلة في حماية مصالحهما، ومواجهة التحديات التي قد تعوق تطوير العلاقات فيما بينهما، وقد كان لمنتدى التعاون الهندي-الخليجي دور مهم وأساسي في التمهيد لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، ومن بين أبرز هذه المنتدىات التي عُقدت بين الجانبين على صعيد المنظمات الإقليمية تأسيس رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي للتعاون الإقليمي Indian Ocean Rim Association for Regional cooperation في مارس/آذار ١٩٩٧م، وتضم ٢٠ دولة أفريقية وآسيوية مطلة على المحيط الهندي، وتُعدّ كل من الهند وسلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة من الدول الأعضاء في الرابطة، وكانت الهند الدولة المبادرة لتشكيل هذه الرابطة بصفقتها قوة مؤثرة في السياسة الإقليمية والدولية، وتتمثل الأهداف الرئيسية للرابطة كما

(١)- الهجوع، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر...، ص ٦٢-٦٣.

حددها الميثاق في تحقيق النمو المستدام، والتنمية المتوازنة في منطقة المحيط الهندي، وخلق أساس مشترك للتعاون الاقتصادي الإقليمي، التركيز على مجالات التعاون الاقتصادي التي توفر الفرص لتنمية المصالح المشتركة والمنفعة المتبادلة والعمل على تشجيع عملية تحرير التجارة من خلال إزالة العوائق، وتخفيض الحواجز الجمركية أمام تدفق السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، ونقل التكنولوجيا داخل المنطقة، كما شكلت بوابة لعقد مزيد من منتديات التعاون بين الهند ودول الخليج نتيجة الفائدة التي تحققت من تأسيس تلك الرابطة^(١).

١- الاتفاقيات المعقودة بين الكويت والهند

- مرسوم أميري صادر بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٦٦م يتضمن الموافقة على تبادل الحوالات البريدية بين إدارة بريد دولة الكويت وإدارة بريد جمهورية الهند.
- مرسوم أميري صادر بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٧٤م يتضمن الموافقة على الاتفاق الاقتصادي، المتضمن تسهيل استيراد وتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمعدنية والمنتجات الصناعية.
- مرسوم أميري صادر بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٨٢م يتضمن الموافقة على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على النقل البحري الدولي بين البلدين.
- اتفاقية بتاريخ ٤ يناير ١٩٨٩م تم توقيعها في نيودلهي لتنظيم النقل الجوي بين الكويت والهند.
- اتفاقية بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٩٢م لتعزيز التعاون بين الكويت والهند
- قانون (٢٦) لعام ٢٠٠٣م ويتضمن الموافقة على التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الكويت والهند^(٢).

٢- الاتفاقيات المعقودة بين قطر والهند

- مرسوم رقم ٥٦ لعام ٢٠٠١م بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند بشأن تجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب المالي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، وأي ضرائب مماثلة لها.

(١)- الندوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي...، ص ٥٨- ٥٩.

(٢)- جريدة الأنباء: العلاقات الكويتية- الهندية قديمة وراسخة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية- إصدار خاص لمركز البحوث والدراسات الكويتية بمناسبة زيارة صاحب السمو للهند، الجمعة ٩ يونيو ٢٠٠٦، ص ٣.

تاريخ الدخول ٧ تشرين الأول ٢٠١٨ على الرابط www.alanba.com.kw

- مرسوم رقم ٣٩ لعام ١٩٨٤ يتضمن التعاون الاقتصادي والفني بين دولة قطر وجمهورية الهند، وينص على:
تعهد الطرفان بتطوير وتسهيل وتقوية التعاون الاقتصادي والفني بين بلديهما من خلال القيام بمشروعات مشتركة وتبادل الخبرات والوثائق والمعلومات والتعاون من أجل القيام بدراسات الجدوى التي تسبق تنفيذ المشروعات الاستثمارية في مختلف المجالات.
- مرسوم رقم ٥٨ لعام ٢٠٠١م بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، وينص على: تشجيع الاستثمارات ومنحها المعاملة الوطنية، وشرط الدولة الأكثر رعاية بحيث لا تقل أفضلية عن تلك التي تمنح لاستثمارات مستثمريه أو مستثمري أي دولة ثالثة، وحمايتها من أي قرار بنزع الملكية أو التأميم أو أي إجراء مماثل ما لم يكن للمنفعة العامة ولقاء تعويض عادل، والسماح بحرية جميع التحويلات المالية^(١). انظر الملحق رقم (١).

٣- الاتفاقيات المعقودة بين البحرين والهند

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في أبريل ١٩٨١م تم توقيعها خلال زيارة أمير البحرين إلى الهند، وبعد ذلك تم تبادل وثائق التصديق عام ١٩٨٣م، وقد عقدت اللجنة الاقتصادية والتقنية الهندية-البحرينية اجتماعها الأول في نيودلهي عام ١٩٨٦، والثاني في البحرين عام ١٩٩١م^(٢).

٤- المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند

- مرسوم سلطاني رقم ٢٩ لعام ١٩٩٧م يتضمن التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية الهند. انظر الملحق رقم (٢).
- مرسوم سلطاني رقم ١١٢ لعام ١٩٩٦م يتضمن التصديق على مذكرة التفاهم بين وزارة الزراعة والثروة السمكية في سلطنة عُمان ووزارة الزراعة في جمهورية الهند حول التعاون في مجال الزراعة والقطاعات المرتبطة بها.

(١)-البوابة القانونية القطرية، تاريخ الدخول ٩ أيلول ٢٠١٩ على الرابط www.almeezan.qa.

(٢)- Zahra Abotorablardestani, The GCC States and India Relation, IMPACT: International Journal of Research in Applied, Vol.3, Issue 6, Jun 2015, page 4.

- مرسوم سلطاني رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦م يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية الهند في مجالات العلم والتكنولوجيا.
- مرسوم سلطاني رقم ٦٦ لعام ١٩٩٣م يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند. انظر الملحق رقم (٣).
- مرسوم سلطاني رقم ٣٤ لعام ١٩٩٣م يتضمن تفويض وزير الدولة للشؤون الخارجية بالتوقيع على اتفاقية بين حكومة عُمان وحكومة الهند لتيسير الاستثمار في مجال النفط والأسمدة. انظر الملحق رقم (٤).
- مرسوم سلطاني رقم ٢٤ لعام ١٩٨٥م ينص على التصديق على اتفاقية بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الهند لتفادي الازدواج الضريبي على الدخل الناشئ من أعمال النقل الجوي.
- مرسوم سلطاني رقم ٣٣ لعام ١٩٩٣م يتضمن تفويض وزير التجارة والصناعة بالتوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة الهند. انظر الملحق رقم (٥).
- مرسوم سلطاني رقم ٧٢ لعام ١٩٩٨م يتضمن التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة سلطنة عُمان وحكومة جمهورية الهند^(١). انظر الملحق رقم (٦).

ثالثاً: التبادل التجاري

على الرغم من أنه لا يمكن التكهن برقم دقيق حول التبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنه بإمكاننا أن نستشف أهمية هذه العلاقات من خلال حجم التبادل التجاري.

(١)- المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون- الدليل إلى المراسيم السلطانية والقرارات الوزارية وكافة القوانين المنشورة في الجريدة الرسمية، تاريخ الدخول ٢٥ تموز ٢٠١٩ على الرابط <http://qanoon.om>

ويوضح الجدول رقم (١) واردات الهند من دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

السنة الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
السعودية	١١٠٩,٠٥	٤٤٩,٥٨	١١١٠,٦٩
الإمارات	٩٧٩,٨٢	٨٦٠,٤٧	٣٥٩٢,٢٠
البحرين	٢٢٣,٤٦	١١٣,٠٥	٩٣,٦٢
عُمان	٦٤,١٣	١٢١,٥٨	٣٦,٤١
قطر	١٢٨,٦٣	١٠١,٩٨	١٠٥,٧٦
الكويت	٥١١,٤٣	١٣٩,١٤	٢٣٢,٥٠
المجموع	٣٠١٦,٥٢	١٧٨٥,٨	٦٠٧١,١٨

المصدر: خزار، الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي ...، ص ٥٠.

يوضح الجدول رقم (٢) صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي

(مليون دولار)

السنة الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤
السعودية	٩٠٤,٣٤	٧٧٨,٢٩	١٤١٥,٠٦
الإمارات	١٧٦٤,٤٥	٢١٧٦,٣٤	٥٢١٣,١٧
البحرين	٨١,٤٨	١٠٠,٧٤	٩٦,٥٩
عُمان	١٦٧,٥٣	٢٨٤,٤٨	٢٩٥,٥١
قطر	٩٢,٠٠	١٢٠,٩٧	١٤١,١٣
الكويت	٢٠٦,٦٩	٢٦٣,٤٣	٤٠٩,٧٠
المجموع	٣٢١٦,٤٩	٣٧٢٤,٢٥	٧٥٧١,١٦

المصدر: خزار، الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي ...، ص ٥٠.

بالموازنة بين الجدولين السابقين نجد أنّ ورايات الهند تأثرت بشكل ملحوظ بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ فقد هوت من ٣٠١٦,٥٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٠م إلى ١٧٨٥,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٢، ولكنها سرعان ما لبثت أن عادت للتحسن في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤م، أما فيما يتعلق بصادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي فإنها حافظت على الوتيرة نفسها في التحسن التدريجي، كما نلاحظ أن الإمارات استحوذت المرتبة الأولى في التبادل التجاري مع الهند.

وقد أشار مدير غرفة تجارة وصناعة البحرين بالنيابة عبد الرحيم حسن تقي أن صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند خلال العام ٢٠٠٠-٢٠٠١م بلغت نحو ٦ مليارات دولار أمريكي وفق بيانات البنك الاحتياطي الهندي، في الوقت الذي بلغت صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي ٣ مليارات دولار، وأضاف أن النفط يمثل الجزء الأكبر من صادرات مجلس التعاون للهند، بينما المنسوجات والمعادن الثمينة والمنتجات الغذائية هي أهم واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الهند، وأنه على الرغم من ندرة البيانات وعدم اكتمالها يبدو أن هناك استثمارات مهمة للهند في دول مجلس التعاون الخليجي، فالهند المقيمون في دول المجلس يشكلون جالية رئيسية (نحو ٢,٥ مليون هندي مقيم)، وهذه الجالية لديها استثمارات في مجالات التجارة والصناعة وتجارة التجزئة والخدمات^(١). وبالتالي فإن الوجود الهندي البشري والاقتصادي في دول المجلس هو وجود محوري ومهم جداً، فالعمال الهنود على سبيل المثال عامل مهم ورخيص في معظم القطاعات وهذا بدوره انعكس على تكلفة المشاريع المتنوعة، إضافة إلى وجود العديد من الشخصيات الهندية الثرية والتي كان لها دور بارز في الحياة الاقتصادية الخليجية.

(١)-صحيفة الوسط البحرينية، مقال بعنوان: مؤتمر للصناعيين الخليجين في الهند الشهر المقبل- (الغرفة) تدعو المجتمع التجاري إلى المشاركة فيه، العدد ٥٠٦، السبت ٢٤ يناير ١١٢٠٠٤ ذي الحجة ١٤٢٤هـ، تاريخ الدخول ١٦ تشرين ٢٠١٩، على الرابط <http://www.alwasatnews.com/news/367529.html>

يوضح الجدول رقم (٣) نمو تجارة الخليج مع الشركاء الرئيسيين (١٩٩٠-٢٠٠٠م)

(بمليارات الدولارات)

	١٩٩٠	٢٠٠٠
الصين	١,٣	١١,٨
الهند	٤,٤	٦,٦
اليابان	٣٣,٥	٥٢
كوريا الجنوبية	٦,١	٢٥,٦
الاتحاد الأوروبي	٥٩,٩	٦٦,٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩,١	٣٣,٩

المصدر: تيم تيبيلوك، بروز الصين كأكبر شريك تجاري بدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية.

نمت تجارة الخليج مع الهند حوالي ٢,٢ مليار دولار خلال عشر سنوات من ١٩٩٠م حتى عام ٢٠٠٠م.

يوضح الجدولين رقم (٤-٥) قيمة الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند

(٢٠٠٠-٢٠٠٣م)

السنة	قيمة الصادرات بـ \$
٢٠٠٠	٣٢٣٩ مليون دولار
٢٠٠١	٣٦٨٦ مليون دولار
٢٠٠٢	١٨٤٩ مليون دولار
٢٠٠٣	٢٩١٣ مليون دولار

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى: نايف علي عبيد، مستقبل العلاقات الخليجية- الهندية، آراء حول الخليج، تاريخ الدخول ٢٣ كانون أول ٢٠١٩ على الرابط:

<http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1199:2014-07-04-23>

يلاحظ من قراءة الجدولين مدى تأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م على العلاقات التجارية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، إذ انخفضت الواردات بشكل كبير

من ٣٧٣٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ٣٠٣٢ مليون دولار في عام ٢٠٠١م، وعادت للتحسن التدريجي في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣م.

تُعَدُّ دول مجلس التَّعاون الخليجي في مجموعها ثالث أكبر مصدر للسلع إلى الهند بعد الصين والولايات المتحدة بالترتيب^(١).

قيمة واردات دول مجلس التَّعاون الخليجي السلعية من الهند

(٢٠٠٠-٢٠٠٣م)

السنة	قيمة الواردات بـ \$
٢٠٠٠	٣٧٣٣ مليون دولار
٢٠٠١	٣٠٣٢ مليون دولار
٢٠٠٢	٤٦٣٤ مليون دولار
٢٠٠٣	٦٥٢٩ مليون دولار

الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى: نايف علي عبيد، مستقبل العلاقات الخليجية- الهندية، تاريخ الدخول ٢٣ كانون أول ٢٠١٩ على الرابط:

<http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1199:2014-07-04-23>

من خلال الجدول السابق نلاحظ الصعود المستمر لقيمة الواردات الخليجية من الهند خلال المدة ٢٠٠٠-٢٠٠٣م؛ إذ ارتفعت من ٣٧٣٣ مليون دولار حتى ٦٥٢٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣.

١- التَّبادل التَّجاري بين الهند والإمارات العربية المتحدة

أوضح أيه. كي. كابيلا القنصل التجاري الهندي في دبي- في حوار شامل أجرته معه صحيفة البيان الإماراتية عام ١٩٩٩م- أن الصادرات الهندية في الإمارات قد ارتفعت من ١,١ مليار دولار إلى ٦,١ مليار دولار خلال السنوات الأربع الماضية؛ أي بارتفاع نسبته ٤٠٠٪، وعزا أسباب هذا الارتفاع إلى النشاط الملحوظ الذي تبديه الشركات الهندية الموجودة حالياً في دبي، وفيما يخص التَّبادل التَّجاري قال: ((بالنسبة لنا نحن، تبدأ السنة المالية في شهر أبريل، ولذلك فإنه حتى أبريل ١٩٩٨م بلغ حجم التَّبادل التَّجاري بين الإمارات والهند ٣,٣ مليار دولار

(١)- عبيد، مستقبل العلاقات الهندية الخليجية، على الرابط:

<http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1199:2014-07-04-23>

أمريكي، بارتفاع عن العام الذي يسبقه، حيث بلغ ٢١,٣ مليار دولار، وبلغت الصادرات الهندية ٥٩,١ مليار دولار أمريكي، مقارنة مع ٤٦,١ مليار دولار للسنة التي تسبقها، أما الواردات الهندية من الإمارات فقد بلغت ٧٤,١ مليار دولار)). أما بالنسبة لأبرز مواد التبادل التجاري فأجاب بـ ((أن الصادرات الهندية للإمارات تركزت على الأقمشة والذهب والمجوهرات والشاي والأرز، وبعض الأطعمة، والمعدات، والآلات وبخاصة البحرية منها، فيما تركزت الواردات الهندية من الإمارات على الإلكترونيات، والذهب والفضة والمواد البلاستيكية والتجارية، وثمة ثلاثة قطاعات رئيسة ينشط فيها التجار الهنود العاملون بالإمارات لعل أهمها قطاع الذهب والمجوهرات، ثم قطاع الأقمشة، وقطاع المواد الغذائية، لكن من الصعب إعطاء تحديد دقيق لأعداد هذه الشركات ((^(١).

بالإضافة إلى ذلك أقامت هيئة تنمية التجارة الهندية التابعة للحكومة الهندية المعرض التجاري الهندي الرابع (إنديكسبو دبي) بين ١٨\١٤ فبراير ٢٠٠١م، واستهدف المعرض تطوير الإمكانيات الكبيرة للتعاون الاقتصادي بين الهند والإمارات في القطاعات الرئيسية كافة، وتقوم هيئة تنمية التجارة الهندية على الترويج للصادرات الهندية عبر المعارض التجارية في أنحاء العالم كافة، وعلى مدار العام، وركز المعرض في دورته تلك على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمشاركة حوالي ١٠٠ شركة هندية من القطاعين العام والخاص. وتسلط الأضواء على المنتجات الهندسية والآلات الصناعية، وأدوات القطع والعدد الصناعية، والمنتجات الكهربائية، ومواد البناء، وعُدد البنائين وتكنولوجيا المعلومات، وبرامج الكمبيوتر، ومعدات الاتصالات، والسلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية، والمشروبات، والمجوهرات، والمنتجات اليدوية والمنسوجات، والملابس والمنتجات الجلدية وغيرها الكثير من السلع الهندية عالية الجودة، بالإضافة إلى الحبال الصديقة للبيئة والمصنوعة من ألياف جوز الهند والقنب، كذلك الندوات حول قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إذ تآلق نجم الهند مؤخراً كلاعب رئيس في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والمنسوجات، والمستحضرات الصيدلانية، ما أفسح المجال لإقامة مشاريع مشتركة في هذه القطاعات بين المستثمرين الهنود ونظرائهم في الإمارات. وربما كان المشروع الذي أثار أعلى درجة من الاهتمام في أوساط رجال الأعمال في البلدين من حيث إمكانياته المستقبلية يتمثل في مدينة دبي للإنترنت التي افتتحها الفريق أول سمو الشيخ

(١) - إلى أين يمضي اقتصاد الهند في المرحلة المقبلة؟ الفصل التجاري الهندي لـ (البيان): ثلاثة قطاعات رئيسية استقطبت معظم الاستثمارات الهندية في الإمارات، صحيفة البيان، تاريخ الدخول ١ آب ٢٠١٩ على الرابط

<https://www.albayan.ae/economy/1999-01-23-1.1043903>

محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي في شهر أكتوبر من عام ٢٠٠٠م، وشاركت فيه العديد من الشركات الهندية المرموقة، كما بلغت صادرات الهند من البرمجيات ٤,٦ مليارات دولار عام ١٩٩٩م، لتشكل جزءاً مهماً من الصادرات الهندية، بينما لم تتجاوز صادراتها من البرمجيات قبل ١٠ سنوات ما قيمته ٢,٦٥ مليار دولار، ومن المتوقع ارتفاع صادرات البرمجيات الهندية إلى ٦,٣ مليارات دولار في نهاية عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١م و ٩,٥ مليارات دولار في عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢م، وكان المعرض الهندي الذي أُقيم في ديسمبر ١٩٩٦م قد حقق نجاحاً كبيراً، وسجل إبرام صفقات بقيمة ١١٤ مليون دولار، بالإضافة إلى إقامة العديد من المشاريع المشتركة، والتعاقد على العديد من التوكيلات لتسويق المنتجات الهندية^(٢١).

(١)-صحيفة البيان، (إنديكسو ٢٠٠١) صفحة جديدة للتجارة والاستثمار بين الهند والإمارات، تاريخ الدخول ٢٥ نيسان

٢٠١٩، على الرابط <https://www.albayan.ae/economy/>

ويوضح الجدول رقم (٦) الصادرات والواردات الهندية-الإماراتية: (%)

العام	الصادرات الإماراتية إلى الهند	الواردات الهندية من الإمارات	الصادرات الهندية إلى الإمارات	الواردات الإماراتية من الهند
١٩٩١	١,٢٩	٥,١٥	٤,١٣	٥,٠٩
١٩٩٢	١,٥٤	٥,١٤	٤,٣٩	٤,١٨
١٩٩٣	٣,٣٢	٥,٩٤	٥,٢١	٣,٦١
١٩٩٤	٣,٣٤	٥,٣٦	٤,٨١	٤,٥٥
١٩٩٥	٢,٢٩	٦,٢٥	٤,٤٩	٣,٤١
١٩٩٦	٢,٢٥	٤,٠٥	٤,٤١	٣,٣٩
١٩٩٧	١,٠٢	٥,١٦	٤,٦٨	٣,٥٦
١٩٩٨	١,٣٥	٧,٩٥	٥,٦٢	٤,٠٦
١٩٩٩	١,٢٤	٧,٦٦	٥,٦٥	٤,٦٩
٢٠٠٠	١,٠١	٦,٣٣	٥,٧٥	٢,٠١
٢٠٠١	١,٧٩	٦,١٣	٥,٨٦	١,٨١
٢٠٠٢	٢,٠٥	٤,٨٩	٦,٢٠	١,٥١
٢٠٠٣	١,٥٣	٦,٢٩	٧,١٣	٢,١٠

المصدر: Anurag Anand - Krishma Garg, A Study of India's Trade Intensity with United Arab Emirates: An Overview, International Journal of Electrical, Electronics and computers (EEC Journal), Vol.1, Issue.1, May-June 2016, Page24.

من خلال الجدول رقم (٦) يتبيّن ازدياد حصة الهند من واردات الإمارات من ١,٢٩% عام ١٩٩١م إلى ١,٣٥ عام ٢٠٠٣م، أي بنسبة ٠,٤%، في حين ازدادت حصتها من واردات الإمارات من ٥,١٥ عام ١٩٩١ إلى ٦,٢٩ عام ٢٠٠٣؛ أي بنسبة ١,١٤%. أما فيما يتعلق بالإمارات فقد ازدادت حصتها من صادرات الهند من ٤,١٣ عام ١٩٩١ إلى ٧,١٣ عام ٢٠٠٣م بنسبة نمو ٣%، في حين انخفضت حصة وارداتها من الهند من ٥,٠٩ عام ١٩٩١م إلى ٢,١٠ عام ٢٠٠٣م؛ أي انخفاض بنسبة ٢,٩٩.

جدول رقم (٧) الصادرات الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة وقيمتها

(مليون دولار)

السلعة	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠
لآلئ، أحجار كريمة	١١٣,٩٨	٩٤,٢٦	٣٦٦,٧٧
معادن، عملات معدنية	(١٥,٤١)	(٦,٦٥)	(١٥,٧)
وقود معدني، زيوت	٠,٢١	٧,٢٥	٣١,٠١
منتجات مقطرة	(٠,٠٣)	(٠,٥١)	(١,٢٧)
ملابس مصنعة	٦٢,٨٦	٧٨,٦٠	٤٤٤,٥٥
وإكسسوارات	(٨,٥٠)	(٥,٥٢)	(١٨,٢٧)
معدات كهربائية	٩,٦٣	٣٢,١٦	٦٤,٨٣
والإلكترونية	(١,٣٠)	(٢,٢٦)	(٢,٦٦)
مفاعلات نووية، مراجل	١٥,٦٩	٣٥,٣٢	٥٩,٢٩
، آلات	(٢,١٢)	(٢,٤٨)	(٢,٤٤)
مجموع السلع المختارة	٢٠٢,٣٧	٢٤٧,٥٩	٩٦٦,٤٥
إجمالي صادرات الهند	٧٣٩,٨٥	١٤٢٣,٩٣	٢٤٣٣,٧٩
إلى الإمارات			

Anand -Garg, A Study of India's Trade.... , Page 25.

من خلال الجدول رقم ٧ نلاحظ تحسن ملحوظ في الصادرات الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة فبلغت ١١٣,٩٨ مليون دولار عام ١٩٩١ و ٣٦٦,٧٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠.

٢- التبادل التجاري بين الهند والبحرين

أما فيما يخص التبادل التجاري بين الهند والبحرين فقد أوضح عبد الرحيم حسن تقي مدير عام غرفة تجارة البحرين أن واردات البحرين من الهند بلغت ٢٧,٥٥ مليون دينار في العام ١٩٩٩م، وارتفعت إلى ٤٣,٩٧ مليون دينار في العام ٢٠٠٣م، بينما بلغت الصادرات البحرينية إلى الهند ٣٧,٨ في العام ١٩٩٩م، وانخفضت ٢٩,١٥ مليون دينار في العام ٢٠٠٣م، وتشمل أبرز الواردات البحرينية من الهند قضبان الألمنيوم، والمواد الغذائية، والقطن، وعدد من الصناعات التحويلية، والملابس والمنسوجات. بينما تشمل أبرز صادرات البحرين إلى الهند الألمنيوم والبلاستيك والحديد والصلب، ويميل الميزان التجاري

بين البلدين لصالح الهند بمقدار ١٤,٥٤ مليون دينار^(١). وتوضح الجداول التالية أهم واردات وصادرات الهند من البحرين وإليها:

جدول رقم (٨) صادرات الهند إلى البحرين (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
غزل الأقمشة القطنية	٢٣,٥	١٨,٧	٢٦,١
الألمنيوم غير المصنع	٠,٠١	-	-
الألات والأدوات	٤,٦	٣,٥	٤,٦
تصنيع المعادن	٣,٥	٣,٩	٤,١
منتجات الورق\ الخشب	٢,٤	٢,٠	٢,٥
معدات النقل	١,٠	٠,٨	٢,٠
الخضروات الطازجة	٢,١	٢,٥	٤,٦
القطن	٣,٨	٤,٦	٧,٢
الأقمشة المصنوعة من خيوط الغزل الصناعية	٢,٩	٣,٨	٤,٧
حديد أولي وشبه صلب	٠,٨	١,٤	٢,٩

المصدر: Samir Ranjan Pradhan, India's Export potential to the Gulf Cooperation council (GCC) countries: A Gravity Model Analysis, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade – this analysis was undertaken by the author following his participation in the second WTO/ESCAP ARTNET Capacity Building Workshop on Trade Research (17-21 April, 2006), primarily as a Capacity building exercise, page 11-12

من خلال الجدول رقم (٨) نلاحظ أن الصادرات الهندية إلى البحرين قد انخفضت من ٤٣,٨١ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ٤١,٢ مليون دولار ٢٠٠١-٢٠٠٢م، ولكنها عادت للتحسن عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م إذ بلغت ما يقارب ٥٨,٧ مليون دولار.

(١) - صحيفة الوسط البحرينية، مؤتمر للصناعيين الخليجيين في الهند...، على الرابط: www.alwasatnws.com

جدول رقم (٩) واردات الهند من البحرين (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
خامات المعادن والخردة المعدنية	١٦,٦	٢٠,٠	١٩,٩
المعادن غير الحديدية	١٩,٧	١٩,٨	١١,٩
المواد الكيميائية غير العضوية	٦,٢	١٥,٥	٩,٥
لب الورق والنفايات	١,٠	٠,٨	١,٥
الكبريت والبيريت الحديد غير المحمص		٢,٧	١,١
الأسمدة الخام	-	-	-
تصنيع المعادن	٠,١	٠,٧	٠,١
معدات النقل	٠,٢	٠,٠١	٠,٠١
غزل الأقمشة القطنية	-	٠,١	٠,٠٢
الألات غير الكهربائية	٠,٢	٠,١	٠,٠١

المصدر: Pradhan, India's Export potential..., page 11-12.

من خلال الجدول رقم (٩) نلاحظ أن الصادرات الهندية إلى البحرين قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً من ٤٣,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ٥٩,٦١ مليون دولار ٢٠٠١-٢٠٠٢م، لكنها انخفضت إلى ٤٤,٠٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م.

٣- التبادل التجاري بين الهند والكويت

توضح الجداول رقم (١٠-١١-١٢) قيمة التجارة الهندية-الكويتية، إذ بلغت ٢,٦٧٤,٣ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م، في حين بلغت قيمتها ٢,٦٤٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ بزيادة ٠,٤% عن عام ٢٠٠١-٢٠٠٢. كما ازدادت نسبة الصادرات الهندية إلى الكويت من ٢٠٦,٣ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٢٥٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بزيادة ٤٤,٣ مليون دولار وبنسبة مئوية ٠,٢%، أما فيما يتعلق بالواردات الهندية فقد انخفضت من ٢,٤٦٨,٠ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى ٢,٣٩٠,٠ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بانخفاض مؤتي يقدر بنحو ٠,٩%.

جدول رقم (١٠) قيمة التجارة الهندية-الكويتية (مليون دولار)

العام	التجارة الهندية-الكويتية	إجمالي التجارة الهندية	النسبة من إجمالي تجارة الهند %
٢٠٠١-			
٢٠٠٢	٢,٦٧٤,٣	٩٥,٩٧٣,٦	٢,٨
٢٠٠٢-			
٢٠٠٣	٢,٦٤٠,٦	١١٤,١٣١,٥	٣,٢

المصدر: Azhar, Economic Cooperation ..., P.P 101-105.

من خلال الجدول رقم ١٠ نجد أن التجارة الهندية-الكويتية شهدت تحسناً ملحوظاً من ٢,٨% عام ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

جدول رقم (١١) أهم صادرات الهند إلى الكويت (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
أرز بسمتي	٤٩,٨	٤١,٣	٣٥,٨
الزجاج والأواني الزجاجية، السيراميك	١٣,٦	٦,٦	١٠,٧
القطن	١٧,١	٢٠,١	٢٢,٥
حديد أولي وشبه صلب	٢,٢	٠,٩	٦,٤
البترول والمنتجات الخام	٠,٠٢	٠,١	٢٢,٣
خيوط من صنع الانسان	١٠,٧	١٤,٤	١٢,٩
الآلات والأدوات	٧,٥	٩,٦	٩,٦
اللحوم	٥,٨	٤,١	٦,٥
تصنيع المعادن	٦,٨	١١,١	١٢,٣
الزيوت	٧,١	٦,٤	٦,٢

المصدر: Pradhan, India's Export potential... , page 12.

من خلال الجدول رقم (١١) نلاحظ أن الصادرات الهندية إلى الكويت قد انخفضت من ١٢٠,٦٢ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ١١٤,٦ مليون دولار ٢٠٠١-٢٠٠٢م، لكنها عادت للتحسن عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م إذ بلغت حوالي ١٤٥,٢ مليون دولار.

جدول رقم (١٢) أهم واردات الهند من الكويت (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠٣
المواد الكيميائية العضوية	٤,٧	٠,٣	٨,٧
خامات المعادن والخردة المعدنية	١٣,٨	١٨,٠	٢٠,٦
الكبريت والبيريت الحديد غير المحمص	١١,٧	٨,٦	٦,٢
الراتنجات ^(١) الاصطناعية	٤,٥	٤,٠	٥,٥
المواد البلاستيكية			
المواد الكيميائية غير العضوية	٢٦,٤	٤,٢	١٥,٥
السلع الإلكترونية	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٧
غزل النسيج	٠,١	٠,٣	٠,١
لب الورق والنفايات	٠,٥	٠,٥	٠,٧
الصوف الخام	٠,٢	٠,٢	٠,٢
حديد صلب	٠,١	٠,٠٢	٠,١

المصدر: Pradhan, India's Export potential... , page 12.

من خلال الجدول رقم (١٢) نلاحظ أن الواردات الهندية من الكويت قد انخفضت أيضاً من ٦٢,٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٣٩,٨٦ مليون دولار ٢٠٠١-٢٠٠٢م، لكنها عادت للتحسن عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م إذ بلغت نحو ٥٨,٣ مليون دولار.

كما بلغت صادرات الهند إلى الكويت ١٥٧,٨ مليون دينار (٥٤٣ مليون دولار) في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، والمواد الهندية المصدرة للكويت هي المشغولات الذهبية والأقمشة والملابس بجميع أنواعها والمواد الغذائية، وشملت هذه الصادرات المواد والأجهزة الطبية،

(١)- الراتنج: عبارة عن مركب طبيعي أو صناعي، يبدأ بدرجة عالية من اللزوجة، ويتحول إلى شكل صلب عند معالجته، ويعتبر الراتنج مركب ذائب في الكحول، وغير ذائب في الماء، يصنف المركب بالعديد من طرق التصنيف اعتماداً على تركيبه الكيميائي الدقيق أو الاستخدامات المحتملة، تأتي الراتنجات الصناعية من النباتات، أحد الأمثلة الكلاسيكية عليها هي عصارة الصنوبر.

وبرامج الحاسوب، والأجهزة الإلكترونية أيضاً، وغير ذلك من السلع والبضائع الاستهلاكية، وتصدر الكويت إلى الهند النفط ومنتجاته والكبريت، وقد بلغت قيمة صادرات الكويت من تلك المنتجات نحو ٣١,٥ مليار دينار (١٠٩ مليون دولار)^(١).

٤- التبادل التجاري بين الهند وقطر

جدول رقم (١٣) مؤشر كثافة التجارة بين الهند وقطر

العام	مؤشر كثافة تجارة الهند مع قطر		مؤشر كثافة تجارة قطر مع الهند	
	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات
٢٠٠١	٢,٤٠	٠,٩٢	١,٧٥	٣,٢٢
٢٠٠٢	٢,٦٦	١,٣٣	١,٤٠	٣,٧٦
٢٠٠٣	٣,١٢	١,٢٠	١,١٦	٣,٩٢

المصدر: Imran Alam, India-Qatar Bilateral Trade Relation: An Empirical study, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol.3, Issue.8, August 2015.

أما فيما يتعلق بصادرات الهند إلى قطر فتوضح الجداول الآتية أهم واردات وصادرات الهند من قطر وإليها:

جدول رقم (١٤) أهم صادرات الهند إلى قطر (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
الزجاج والأواني الزجاجية السيراميك	١,٥	٤,٠	٥,١
الآلات والأدوات	٥,٠	٥,٠	١٢,٠
تصنيع المعادن	٣,٧	٤,٨	٨,٣
معدات النقل	١,٤	١,٦	١٩,٤
حديد أولي وشبه صلب	٠,٩	٠,٨	١,٤
السلع الإلكترونية	٠,٦	٠,٨	١,٠
منتجات المطاط المصنعة	١,٥	٢,١	٢,٩
المعادن المصنعة	٠,٨	١,٢	١,٤

(١) - الأنباء الكويتية، العلاقات الكويتية- الهندية قديمة وراسخة...، ص٣.

اللحوم	٠,٩	١,١	٢,٣
منتجات البلاستيك والمشمع	١,٤	٢,٦	١,٩

المصدر: Pradhan, India's Export potential.... , page 14.

نلاحظ أنّ الصادرات الهندية إلى قطر قد ارتفعت من ١٧,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م، ومن ثمّ إلى ٥٥,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م بزيادة قدرها ٣٨ مليون دولار.

جدول رقم (١٥) أهم واردات الهند من قطر (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
المواد الكيميائية العضوية	١٨,٢	٣١,٩	٦٠,٨
المواد الكيميائية غير العضوية	٣٩,٤	٣٥,٧	٣٥,٤
الأسمدة المصنعة	-	-	-
الراتنجات الاصطناعية/ المواد البلاستيكية	١٠,٦	١٢,٦	٧,٧
خامات المعادن والخردة المعدنية	-	٠,١	٠,٠٤
لب الورق والنفايات	٠,٠٣	٠,٠١	٠,١
الآلات غير الكهربائية	٠,٤	٠,١	٠,٠١
الآلات الكهربائية	-	-	-
مواد التلوين	٠,٠١	-	-
الكبريت والبيريت الحديد غير المحمص	٨,٦	٤,١	٨,٩

المصدر: Pradhan, India's Export potential.... , page 14.

من خلال الجدول رقم (١٥) نلاحظ أنّ الواردات الهندية من قطر استمرت بالازدياد من ٧٧,٢٤ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ٨٤,٥١ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى ١١٢,٩٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م بزيادة قدرها ٣٥,٦٨ مليون دولار.

٥- التبادل التجاري بين الهند والمملكة العربية السعودية

جدول (١٦) التجارة بين الهند والمملكة العربية السعودية (مليون دولار)

التجارة الهندية السعودية	إجمالي تجارة الهند	التجارة بين الهند والمملكة كنسبة مئوية من إجمالي تجارة الهند	إجمالي تجارة المملكة	التجارة بين الهند والمملكة كنسبة مئوية من إجمالي تجارة المملكة	العام
٢,٢٨٥	٦٤,٩٩٣	٣,٥	٧٨,٩١٥	٢,٩	١٩٩٥
٢,٩٤٩	٦٩,٣٧٥	٤,٢	٨٨,٤٦١	٣,٣	١٩٩٦
٢,٢٣٦	٧٥,٥١٦	٤,٣	٨٩,١٣٥	٣٦	١٩٩٧
٢,٧٥٤	٧٥,٥٢٥	٣,٦	٦٨,٧٣٩	٤,٠	١٩٩٨
٣,٤٧٠	٨٣,٨٩٠	٤١	٧٦,٩١٣	٤,٥	١٩٩٩
٤,٢٥٥	٩٢,٩٦٠	٤,٦	١٠٤,١٦٨	٤,١	٢٠٠٠
٤,٠٤٠	١٠٢,٩٨١	٣,٩	١١٠,٥٩٢	٣,٧	٢٠٠١
٤,٨١٣	١١٥,٧٠٧	٤,٢	١١٤,٩٦٧	٤٢	٢٠٠٢
٦,٦٤٠	١٤٧,٣٦٤	٤,٥	١٤٠,١٠٨	٤,٧	٢٠٠٣

المصدر: Direction of Trade statistics (Washington International Monetary fund (IMF), various issues).

نلاحظ من الجدول السابق أنّ التجارة الهندية-السعودية على جانب كبير من الأهمية، إذ بلغت حوالي ٢,٢٨٥ مليون دولار عام ١٩٩٥م، واستمرت بالتحسن حتى بلغت ٦,٦٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٣؛ أي بنسبة قدرها حوالي ٤,٧%.

جدول رقم (١٧) معدل الصادرات الهندية إلى المملكة العربية السعودية (مليون دولار)

العام	صادرات الهند إلى المملكة	إجمالي صادرات الهند	صادرات الهند إلى المملكة كنسبة مئوية من إجمالي صادرات الهند
١٩٩٥	٤٢٥	٣٠,٥٣٧	١,٤
١٩٩٦	٥٢١	٣٣,٣٢٣	١,٦
١٩٩٧	٦٦٢	٣٤,٦٢٠	١,٩
١٩٩٨	٧٥٣	٣٣,٦٦٣	٢,٢
١٩٩٩	٧٥٠	٣٥,٩٩٠	٢,١
٢٠٠٠	٨٣٥	٤٢,٦٢٤	٢,٠
٢٠٠١	٧٥	٤٥,٢١١	١,٧
٢٠٠٢	٨٨٢	٥٠,٧٤٧	١,٧
٢٠٠٣	١,٠٩٢	٦٠,٧٩٣	١,٨

المصدر: Forty second Annual Report (Riyahd: Saudi Arabian Monetary Agency, 2006).

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ زيادة مستمرة في الصادرات الهندية إلى المملكة العربية السعودية انطلاقاً من ٤٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٥م وصولاً إلى ١,٠٩٢ مليون دولار عام ٢٠٠٣م، باستثناء عام ٢٠٠١م فقد انخفضت لتلامس ٧٥ مليون دولار فقط!!.

ويوضح الجدول رقم (١٨) التركيب السلعي للصادرات الهندية إلى المملكة العربية السعودية

(مليون دولار)

السلعة	٢٠٠٤-٢٠٠٣
أرز بسمتي	٢٣٣,٠
القطن وملحقاته	١١٥,٥
خيوط مصنوعة يدوياً	١٠٦,٠
أرز غير البسمتي	٣٦,٧
معادن	٥٧,٢
معادن غير الحديد	٢٧,٠
الآلات والأدوات	٥٨,٨
منتجات البلاستيك والمشمع	٢٧,٩
اللحوم والمستحضرات	٢١,١
وسائل النقل	١٦,٥
الألياف الاصطناعية	٢٩,٠
فواكه طازجة	٢١,٨
أسمدة كيماوية زراعية عضوية وغير عضوية	٢٠,٦
الزجاج- الأواني الزجاجية- السيراميك الإسمنت	٢٢,٧
مستحضرات التجميل	١٧,٨
إلكترونيات	١٤,٨
صوف	٧,٦

المصدر: Foreign Trade and Balance of payments (Mumbai: center for India Economy, July 2005).

جدول رقم (١٩) الواردات الهندية من المملكة العربية السعودية (مليون دولار)

العام	الواردات الهندية من المملكة العربية السعودية	إجمالي الواردات الهندية	واردات الهند من المملكة من إجمالي الواردات الهندية (%)
١٩٩٥	١٨٦٠	٣٤٤٥٦	٥,٤
١٩٩٦	٢٤٢٨	٣٦٠٥٢	٦,٧
١٩٩٧	٢٥٧٤	٤٠٨٩٦	٦,٣
١٩٩٨	٢٠٠١	٤٢١٦٢	٤,١
١٩٩٩	٢٧٢٠	٤٧٩٠٠	٥,٧
٢٠٠٠	٣٤٢٠	٥٠٣٣٦	٦,٨
٢٠٠١	٣٢٩٠	٥٧٧٧٠	٥,٧
٢٠٠٢	٣٩٣١	٦٤٩٦٠	٦,١
٢٠٠٣	٥٥٤٨	٦٩٨٢٧	٧,٩

المصدر: Forty second Annual Report (Riyadh: Saudi Arabian Monetary Agency, 2006)

في الجدول السابق نلاحظ زيادة مستمرة في الواردات الهندية من المملكة العربية السعودية من ١٨٦٠ مليون دولار ١٩٩٥م إلى ٥٥٤٨ مليون دولار عام ٢٠٠٣م؛ أي أن الواردات الهندية خلال المدة المذكورة قد تجاوزت ٣,٦٦٨ مليون دولار بزيادة مئوية ٢,٥%.

٦- التبادل التجاري بين الهند وسلطنة عُمان

أما فيما يخص صادرات الهند ووارداتها مع سلطنة عُمان فتوضح الجداول الآتية أهم صادرات وواردات الهند مع سلطنة عُمان

جدول رقم (٢٠) صادرات الهند إلى سلطنة عُمان (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠١-٢٠٠٠	٢٠٠٢-٢٠٠١	٢٠٠٣-٢٠٠٢
الآلات والأدوات	١٤,١	١٩,٦	٣٠,٥
تصنيع المعادن	١٦,٤	١٧,٩	١٦,٨
المعادن غير الحديدية	٠,٣	٠,٦	١,٧
خيوط من غزل الإنسان	١٠,٤	١٢,٣	١٥,٨
اللحوم	٩,٦	٩	١١,٥
السلع الإلكترونية	٤,١	٣,٦	٩,١
منتجات الدواجن	٢,٥	٣,٩	٥,٤
منتجات البلاستيك والمشمع	٤,٧	٤,٦	٥,٠
معدات النقل	١,٨	٣,١	٢,٧
قمح	٦,٠	٧,٥	٠,٠٣

المصدر: Pradhan, India's Export potential.... page 13.

من خلال الجدول رقم (٢٠) نلاحظ ازدياد نسبة الصادرات الهندية إلى سلطنة عُمان من ٦٩,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م، إلى ٨٢,١ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى ٩٨,٥٣ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، بزيادة تقدر بحوالي ٢٨,٦٣ مليون دولار خلال المدة بين عامي ٢٠٠٠-٢٠٠٣م.

جدول رقم (٢١) واردات الهند من سلطنة عُمان (مليون دولار)

السلعة	٢٠٠٠-٢٠٠١	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠٣
خامات المعادن والخردة المعدنية	٠,٦	٠,٩	١,٧
المعادن غير المصنعة	٠,١	١,٥	٢,٥
المعادن غير الحديدية	-	-	١,٩
حديد صلب	-	-	-
الراتنجات الاصطناعية\المواد البلاستيكية	٠,٤	٠,٥	١,٥
مواد التلوين	٠,١	٠,٢	٠,٣
فواكه ومكسّرات	١,٦	٢,٤	١,٥
معدات النقل	٠,١	٠,٠٢	٠,٣
لب الورق والنفايات	٠,٢	٠,٢	٠,٣
الأدوات الكهربائية	٠,٢	٠,١	٠,٦

المصدر: Pradhan, India's Export potential.... page 13.

من خلال الجدول رقم (٢١) نلاحظ ازدياد الواردات الهندية من سلطنة عمان من ٣,٣ مليون دولار عام ٢٠٠٠-٢٠٠١م إلى ٥,٨٢ مليون دولار عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م إلى ١٠,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، بزيادة تقدر بحوالي ١٩,٧٢ مليون دولار.

لا بد من الإشارة إلى عدة نقاط مهمة تخص التّبادل التجاري بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ألا وهي:

- ١- إنّ الأرقام الواردة في الإحصائيات تختلف فيما بينها لاعتبارات مختلفة، فقد تُحذف أرقام بحجة أنها غير مهمة من وجهة نظر الجهة المسؤولة عن إصدار هذه الإحصائية.
- ٢- تعد الإمارات الدولة الأبرز من بين دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية حجم التبادل التجاري مع الهند.
- ٣- تأثر الصادرات الخليجيّة بأحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ بشكل واضح.
- ٤- تأثير انهيار الاتحاد السوفييتي على الاقتصاد الهندي مما أدى إلى تراجع العديد من الصادرات إلى الخارج.
- ٥- تأثير سياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الهند في تسعينيات القرن العشرين والتي أدت إلى فقدان العديد من السلع مرتبتها في قائمة الصادرات الهندية البارزة (القطن مثلاً)،

وحلول صادرات أخرى في مكانها (الخامات المعدنية)، وتراجع الصادرات بشكل عام، وازدياد الواردات، ما أدى إلى أزمة ميزان المدفوعات.

٦- تشابه الصادرات الخليجيّة فمن خلال التدقيق في الصادرات الخليجيّة إلى الهند نلاحظ التشابه الواضح بين هذه الصادرات (معادن، مواد كيميائية عضوية وغير عضوية، آلات كهربائية، لب ورق .. إلخ) ما يؤدي إلى خلق المنافسة بين دول المجلس بدلاً من تنويع الصادرات وتحقيق التكامل الاقتصادي.

رابعاً: المواد ذات الاهتمام المشترك

١- تجارة المجوهرات والأحجار الكريمة

أكد أشوك موكارجي القنصل العام الهندي لدى دولة الإمارات أن دبي من الأسواق المهمة التي يتم استيراد الذهب منها، وأعلن أن هذه السياسة تسمح حالياً للبنوك باستيراد السبائك الذهبية من الخارج، ثم تقوم بتوريدها للزبائن، ما أنعش صناعة الذهب هناك، وأشار إلى أن قطاع المجوهرات والأحجار الكريمة يعد القطاع التصديري الرئيس في الهند، وقال إن صادرات هذا القطاع وصلت إلى ١٠ مليارات دولار سنوياً. وقال (إنّ الأنواع الحديثة من أجهزة الكمبيوتر يتم استيرادها من دبي بلا رسوم ما عمل على إنعاش الحركة بهذا القطاع أيضاً في الأسواق الهندية)، جاء ذلك خلال افتتاح القنصل العام الهندي لمعرض المجوهرات الهندية بفندق شيراتون يرافقه الشيخ ماجد بن حمد القاسمي وأحمد فلكناز وجوريس سوامي المدير العام لمؤسسة إم إم تي إس، وهي شركة هندية تابعة للحكومة تشرف على هذا المعرض الذي تنظمه شركة سيرويا للمجوهرات التي تتخذ من دبي مقراً لها، وتعد واحدة من أكبر شركات الذهب والمجوهرات بالجملة، وتشارك في هذا المعرض ١٥ شركة من كبرى شركات الذهب والمجوهرات في كل من دلهي وبومباي وحيدر آباد، وقال جوريس سوامي المدير العام لمؤسسة إم إم تي إس التي تشرف على قطاع المعادن والمجوهرات في الهند بالسوق ((إنّ ٨٠% من صادرات المجوهرات والذهب الهندية تتجه إلى دبي قائلاً إنّنا في الوقت نفسه نستورد من دبي حوالي ١٠٠ طن من السبائك الذهبية التي يتم تصنيعها محلياً، وذلك من بين ٨٠٠ طن نستوردها كل عام من الذهب))، وقال: ((إنّ واردات الهند من الذهب من دبي قبل ثلاث سنوات كانت ٣٠٠ طن، لكنها انخفضت الآن إلى ١٠٠ طن نظراً للسياسة الانفتاحية التي تنتهجها الحكومة حالياً، فقد سمحت بالاستيراد المباشر من الدول المنتجة للذهب الخام بدلاً من مرورها بدبي ثم إلى الهند توفيراً للوقت والتكاليف، ولكن النسبة الأكبر من الذهب المصنع يتم

تصديرها إلى دبي))، وأشاد المدير العام لمؤسسة إم إم تي إس بالتسهيلات التي تقدمها حكومة دبي للتجار الأمر الذي يمكنهم من استيراد احتياجاتهم واحتياجات السوق، إذ تنعدم الرسوم الجمركية على السبائك الذهبية، بينما لا تتجاوز ٤% على الذهب المصنع، وهو ما أدى إلى انتعاش حركة الذهب في دبي وكذلك إعادة تصديره^(١).

فيما يتعلّق بصادرات الأحجار الكريمة والمجوهرات الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة يوضح الجول رقم (١) أنها قد ارتفعت من ٨٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٥م إلى ٦٦١,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣م، مستحوذة بذلك على ٧,٣% من إجمالي الصادرات الهندية إلى العالم.

جدول رقم (١) صادرات الأحجار الكريمة والمجوهرات الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة

(مليون دولار)

العام	إجمالي الصادرات الهندية (مليون دولار)	الصادرات الهندية إلى الإمارات (مليون دولار)	حصة الإمارات من إجمالي الصادرات الهندية (%)
١٩٩٥	٤٥٠٠,٤	٨٧,٢	١,٩
١٩٩٦	٥٢٧٤,٨	٩٣,٧	١,٨
١٩٩٧	٤٧٥٢,٧	١٠٣,٣	٢,٢
١٩٩٨	٥٣٤٥,٥	٢١١,٧	٤,٠
١٩٩٩	٥٩٢٩,٣	٢٤٦,٦	٤,٢
٢٠٠٠	٧٥٠٢,٣	٢٥٩,٠	٣,٥
٢٠٠١	٧٣٠٨,٤	٤٤٠,٠	٦,٠
٢٠٠٢	٧٣٠٦,٣	٥٤٢,١	٧,٤
٢٠٠٣	٩٠٢٩,٩	٦٦١,٩	٧,٣

المصدر: Reserve Bank of India, Sept. 2010

(١) - وجيه عبد العاطي، افتتاح معرض المجوهرات الهندية في دبي- دبي تستحوذ على ٨٠% من صادرات الهند من الذهب، البيان الإماراتية، تاريخ الدخول ١٤ أيلول ٢٠١٩، على الرابط

<https://www.albayan.ae/economy/2000-09-22-1.1054158>

نلاحظ من خلال الجدول رقم (١) أنّ الإمارات تُعدّ سوقاً مهماً للمجوهرات والأحجار الكريمة الهنديّة، إذ ارتفعت نسبة الصادرات الهنديّة إلى الإمارات العربيّة المتّحدة من ٨٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٥م إلى ٩٠٢٩,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣م؛ أي ما نسبته ٥,٤ في المئة.

٢- الصادرات الزراعيّة والاستراتيجيّة الهنديّة إلى دول مجلس التّعاون الخليجي

تُعدّ الهند بلداً زراعياً عملاقاً؛ ذلك أن الهند تشكّل رابع قوة زراعية في العالم بعد الصين والاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكيّة، كما تمتلك سابع مساحة في العالم، والمساحة الثانية المزروعة بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة، وثاني سكان زراعيين في العالم بعد الصين: فلاح واحد من خمسة في العالم يعيش في الهند، وهي المنتج الأول في العالم للحليب والشاي أيضاً، والمنتج الثاني عالمياً للحبوب (أرز، قمح، ذرة صفراء، ذرة بيضاء) بعد الصين، والولايات المتحدة الأمريكيّة، وأخيراً هي الأولى عالمياً في الثروة الحيوانية مع ٤٥٠ مليون رأس، كما أنها أول مصدر عالمي للشاي والتوابل، وثاني مصدر للأرز والسابع للقمح، فبفضل تنوع مناخها وتضاريسها الموائمة أصبحت ٦٠% من مساحتها مزروعة؛ ١٩٠ مليون هكتار مقابل ١٣٠ مليون هكتاراً في الصين، وما يزيد عن ٥٠% من السكان الناشطين اقتصادياً يعملون في الزراعة^(١).

أ- أرز البسمتي:

تُعدّ الهند وباكستان هما المنتجان الوحيدان لأرز البسمتي، وتُعدّ الولايات الهنديّة هاريانا، والبنجاب، وأوتار براديش، وأوتر تشال وباك هي المنتج الرئيس له.

في عام ١٩٩٧م حصلت شركة رايس تك الأمريكيّة على براءة اختراع من الأرز باسم بسمتي، ولكن الحكومة الهنديّة عارضت ذلك بشدة، فتم سحب براءة الاختراع في وقت لاحق، ثم تمت حماية البسمتي بموجب (قانون البيان الجغرافي للسلع- التسجيل والحماية) لعام ١٩٩٩م في الهند الذي يمنع أي أرز يزرع خارج الهند من أن يطلق عليه اسم بسمتي^(٢).

ونظراً للنمو الهائل في مبيعات البسمتي الهندي فقد انتقل من كونه مجرد سلعة إلى سلعة ذات علامة تجاريّة، وكانت علامة (تيلدا) الأولى التي سلكت هذا الاتجاه مباشرة بعد حرب

(١)- جان جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، تعريب صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١، ص٤٨-٤٩.

(٢)- Rohit Anand, India Basmati Rice Industry, Horizon Research 2012, New Delhi, July 25 2012, p1.

الخليج في عام ١٩٩١م، لقد كانت وما زالت هذه العلامة اللاعب المهيمن منذ ذلك الحين على الرغم من دخول العلامات التجارية الأخرى مثل إنديان جيت، دعوات، كوهينور، همالايا كراون، راديكال على سبيل المثال لا الحصر، وبيع البسمتي الهندي أيضاً بأشكال مختلفة في كل بلد بحسب ديناميكية السوق الخاصة به، ففي حين أن أسواق الخليج الصغرى مثل الإمارات العربية المتحدة، وعمان وقطر والبحرين والكويت تُعدُّ أسواقاً للأرز الخام، فإن أسواقاً أخرى مثل المملكة العربية السعودية والعراق تُعدُّ أسواقاً للأرز المسبق السلق، إذ يتم الحصول عليه من خلال غلي الأرز بواسطة البخار قبل تجهيزه، ما يجعل طبخ العديد من الأطباق المختلفة مثل المندي، الكبسة... إلخ أسهل بكثير^(١).

جدول رقم (١) صادرات أرز البسمتي الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي (بالروبية)

العام	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر
١٩٩٢-٩٣	٢٨٢٩٥	٥٠٢٧	٤٧٣٠	٢٩٢
١٩٩٣-٩٤	٦٣٨٥٨	١٠١٥٥	٧٣٧٤	٥٩٣
١٩٩٤-٩٥	٤٢٨٢٣	٩٠٢٣	١١٧٠٧	٥٢١
١٩٩٥-٩٦	٣٧٦٦٧	٧٣٠٥	٧٨٤١	٣٦٨
١٩٩٦-٩٧	٦٤٢٠٧	٦٩٩١	٩٨٢٤	٥٨٤
١٩٩٧-٩٨	٩٦٤٩٩	٨٠٩٥	١٩٥٤٠	٤٥٨
١٩٩٨-٩٩	١٣٦٧٨٨	٧٣٥٦	٨٩٣٥	٢٦٧
١٩٩٩-٢٠٠٠	١٠٥٨٥١	١٠٢٤٥	١٢٥٩٢	٨٦٤
٢٠٠٠-٢٠٠١	١٠٩٨٧٨	١٣٠٧٧	٢٢٧٣٥	٧٤٠
٢٠٠١-٢٠٠٢	١٠٥٨٨١	٤٩٩٧	١٩٦١١	٦٩٢
٢٠٠٢-٢٠٠٣	١٠٥٢٢١	٨٤٣٣	١٧٢٧٩	٩٦٨
معدل النمو السنوي (%)	١١,٥٥	-١,١١	١٠,٥٦	٦,٥٩

المصدر: Najeeburahman, An Economic analysis of India's Basmati Rice exports, Bengaluru, June 2014, Page 40.

(١)-صباح مؤيد، نمو سوق الأرز البسمتي في العالم العربي، تاريخ الدخول ٢٥ أيلول ٢٠١٩ على الرابط www.arabbusinessreview.com.

كانت الهند هي المستفيد الرئيس من سوق الأرز السعودي المتنامي، الأرز البسمتي (أبيض والسلوق)، الأرز المعطر هي الأصناف الهندية المستوردة الرائدة استناداً إلى بيانات الجمارك الهندية الرسمية، لقد قفزت صادرات الأرز من الهند إلى المملكة العربية السعودية من ٢٨٨,٦٣٧ طن متري عام ١٩٥٥م إلى ٤٦٠,٠٠٠ طن متري في عام ٢٠٠١م، وفي عام ٢٠٠٢م تم تخفيض إجمالي واردات الأرز الهندي إلى المملكة العربية السعودية بنحو ٨%، ويمثل أرز البسمتي حوالي ٧٨% من إجمالي صادرات الأرز الهندي إلى المملكة في عام ٢٠٠٢م.

لقد ظلت الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مورد للأرز للمملكة تليها باكستان وتايلاند، على الرغم من انخفاض حصتها في السوق، وفقاً للبيانات الجمركية للولايات المتحدة الأمريكية فقد انخفضت صادرات الأرز الأمريكي من ١٦٣,٥٤٠ طن متري في عام ٢٠٠٠ إلى ٩٢,١٤٧ طن متري في عام ٢٠٠٢م (انخفاض حوالي ٤٤%)؛ بسبب المقاطعة التي بدأت أوائل عام ٢٠٠١م للاحتجاج على التحيز الأمريكي لصالح (إسرائيل) في استمرار الصراع (الإسرائيلي)- الفلسطيني التي كانت العامل الرئيس لاستمرار انخفاض حصة الأرز الأمريكي في سوق الأرز السعودي للعامة الماضيين، أما فيما يتعلق بزيادة الطلب على الأرز الهندي، فيظن تجار الأرز السعوديون أن صادرات الأرز الهندي ستواصل كسب حصتها في السوق على حساب الأرز الأمريكي للأسباب الآتية:

- ١- لقد تحولت نسبة كبيرة من السعوديين والمغتربين من ذوي الدخل المنخفضة من الأرز الأمريكي إلى الأرز الهندي الذي اكتسب شعبية بسرعة، مما أدى إلى انخفاض كبير في صادرات الأرز التايلاندي المسلوق إلى المملكة أيضاً.
- ٢- الأسعار التنافسية لأرز البسمتي، فهو الأرز المسلوق الأقل تكلفة المتوفر في المملكة، إذ أن ٤٥ كغ من الأرز البسمتي يباع بحوالي ١٠,١٣ دولاراً مقارنة مع الأرز الأمريكي الذي يصل إلى ١٧,٦٠ دولار و ٢١,٨٧ دولاراً لكل ٤٥ كغ.
- ٣- يعترف تجار الأرز السعوديون بأن جودة الأرز الأمريكي أعلى من الأرز البسمتي، لكن الغالبية العظمى من المستهلكين يعترفون بأنهم غير قادرين على التأكد من الفرق بين الصنفين، كما تزعم المصادر بأن التجار غير الشرعيين غالباً ما يمررون الأرز الهندي على أنه أرز أمريكي، وهذه التجارة مستمرة منذ عدة سنوات، ومن المستحيل أن تتوقف.

٤- توفر العشرات من العلامات التجارية لأرز البسمتي في السوق السعودية، ومعظمها من الهند، مما زاد المنافسة بشكل كبير على حساب العلامات التجارية الأمريكية، التي لا تزيد عن ١٠ علامات تجارية.

٥- في حين يُنظر إلى الأرز الهندي والأرز الآخر على أنه (طبيعي)، فإنه كثيراً ما كان يُنظر للأرز الأمريكي على أنه (مصنّع)، وفقاً لتجار الأرز السعوديين^(١).

ب- المانجو

الهند أكبر منتج للمانجو في العالم، إذ تنتج أكثر من ٦٥% من إجمالي إنتاج العالم، وتصدر الهند المانجو الطازجة إلى أكثر من ٥٠ دولة، وتُعدّ دول الخليج (الإمارات، المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر) بالإضافة إلى العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، هولندا، بنغلاديش، ماليزيا، سريلانكا، هونغ كونغ، كندا، من المستوردين الرئيسيين للمانجو الهندية الطازجة.

ويوضح الجدول رقم (١) أكثر المناطق الهندية إنتاجاً للمانجو:

١٩٩٩-١٩٩٨		١٩٩٨-١٩٩٧		١٩٩٧-١٩٩٦		المنطقة أو الولاية
طن	هكتار	طن	هكتار	طن	هكتار	
متري		متري		متري		
٢٢٧٠,٠	٢٥٢,١	٣٣١٤,٣	٢٧٦,٠	٣,٢٥٦,٦	٢٧١,٣	أندرا براديش
١٨٥٨,٠	١٥٤,٨	١٨٣٨,٨	١٥٣,٢	٩١٠,٤	١٥١,٧	بيهار
٣٨٢,٥	٧٥,٦	٢٨٨,٩	٥٢,٨	٢٨٨,٩	٥٢,٨	غوجرات
١١٧٧,٠	١٢٣,٨	١١٧٦,٤	١٢٣,٨	١١٠٦,٦	١١٦,٤	كارناتاكا
١٩٦,٠	١١٠,٠	٦٥,٤	٦٥,٤	١٩٦,٤	٦٥,٤	ماهاراشترا
٥٥٩,٩	٩٣,٢	١٣٥,٩	١٠٤,٥	٤١٣,٩	٩٦,٦	تاميل نادو
١٧٧٥,٠	٢٤٠,٥	١٦٥٩,٤	٢٥٨,٦	٢٤١٨,٧	٢٥٦,١	أوتار براديش
٩٧٨٢,٠	١٤٠٢,٠	١٠١٥٦,٠	١٣٨١,٠	٩٨٨١,٠	١٣٤٤,٠	المجموع

(١) G. Raghuram - Asopa. V.N, Issues is Infrastructure for Export Of Rice From India, -
Indian Institute of Management, Ahmedabad-India, July 2008, P.P 34-35.

المصدر: AUSTRALIAN GOVERNMENT-Department of Agriculture, Fisheries and Forestry, Mangoes From India- Draft Revised Import Policy, Commonwealth Of Australian, July 2004, P.P 25-26.

يلاحظ من المعلومات الواردة في الجدول السابق مدى ازدهار زراعة وإنتاج المانجو الهندية بين عامي ١٩٩٦-١٩٩٩م، إذ ازدادت المساحة المزروعة بالمانجو من ١٣٤٤,٠ هكتار ١٩٩٦م إلى ١٤٠٢,٠ هكتار عام ١٩٩٩م.

وفيما يتعلق بصادرات المانجو الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي فيوضحها الجدول

رقم (٢):

العام	الإمارات	السعودية	الكويت	البحرين	قطر
٩١-١٩٩٠	٩٥٨١,٦١	٥٧٩٨,٤٠	١٠٥٦,١٦	٩٨٣,٧١	٦٣٣,٢٠
٩٢-١٩٩١	١٢٥٩٣,٥٤	٥٣٩٥,٦٥	٥٨٧,٣٧	١٧٨٢,٧٧	٦٦٣,٧٨
٩٣-١٩٩٢	١٢٥٧٠,٣٦	٤٤٠٧,٦٣	١٧١١,٩٣	١٣٧٧,٢١	٧٤٠,٢٠
٩٤-١٩٩٣	١٠١٧٢,٥٣	٤٢٦٠,٨٠	١٦٩١,٥٨	١٣٠٦,٢١	٦٧١,٠٤
٩٥-١٩٩٤	١٠٠٠٤,٤٠	٤٩٦١,١١	١٠٥٣,٥٧	١١٧٢,٣٤	٤٥٤,٩٦
٩٦-١٩٩٥	١٠٨٩٩,٠٧	٤٦٣١,١٢	١٤٢٦,٩٩	٥٧٤,١٩	٥١٧,٤٦
٩٧-١٩٩٦	٩٣٤٨,٩٧	٤٦٢٦,٦٢	١٤٦٦,٥٧	٦٥٣,٦٢	٦٣١,٣٧
٩٨-١٩٩٧	١٢٢٠٠,٩٨	٧٩٥٦,٧٧	٢٤٦٩,٩٨	١٦١٥,٢٧	١٠١٤,٤٧
٩٩-١٩٩٨	٨٩٠٢,٧٢	١٠٢٦٧,٧٦	٢٣٦٢,٢١	١٨٤٢,١٠	١٦٦٣,٢٠
٢٠٠٠-١٩٩٩	١٠٠٢١,٠٠	٥٣٧٤,٧٦	١٤٢٠,٨٧	١٠٦٣,٥٦	١٠٣٦,٩٦
٢٠٠١-٢٠٠٠	٦٨٥٩,٣٩	٢١١١,٦٩	٩٤٠,٤٩	٤٤٣,٢	٣٠٤,٨٥
٢٠٠٢-٢٠٠١	١٢٨٠٩,٥٥	٢٩٤٢,٨٨	٩٨٤,٧٠	٥٩٦,٩٠	١٤٠,٨٦
٢٠٠٣-٢٠٠٢	١٤٠٣٣,٥٦	٢٠٨٥,٠٢	٨٠٧,٤١	٨٦٦,٨٩	١٦٤,٩٩

المصدر: Pooja Trivedi, Export performance of India Mangoes- An Econometric Analysis, Thesis submitted to the University of Agricultural Sciences- College of Agricultural-DHARWAD, June 2012.

ت- الشاي:

تحتل الهند المرتبة الثانية من حيث المساحة (٢٠%)، والإنتاج (٢٥%) من الشاي في العالم، ويُمثل إنتاجها مع إنتاج الصين وكينيا وسيريلانكا وتركيا وإندونيسيا حوالي ٨٠% من إجمالي إنتاج الشاي في العالم^(١).

في أوائل ١٩٨٠م شكلت صادرات الشاي الهندية حوالي ٤٠% من الناتج المحلي، ولكن حصتها انخفضت إلى ٣٠% في نهاية الثمانينات، واستمر الانخفاض حتى عام ١٩٩٤م عندما بلغت صادراتها ٢٠% فقط من الناتج المحلي، لكنها عادت للتحسن، إذ بلغت حوالي ٢٤% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٣م^(٢).

الجدول رقم (١) صادرات الشاي إلى الإمارات

العام	إجمالي الصادرات الهندية (مليون دولار)	الصادرات الهندية إلى الإمارات (مليون دولار)	حصة الإمارات من إجمالي الصادرات الهندية (%)
١٩٩٥	٣١٠,٧	٣٤,٣	١١,٠
١٩٩٦	٣٥٠,١	٣٩,٣	١١,٢
١٩٩٧	٢٩٢,١	٣٣,٧	١١,٥
١٩٩٨	٥٠٤,٩	٥٤,٠	١٠,٧
١٩٩٩	٥٣٨,٤	٤٧,١	٨,٧
٢٠٠٠	٤١١,٩	٤٠,٤	٩,٨
٢٠٠١	٣٩١,٥	٥٩,١	١٥,١
٢٠٠٢	٣٦٠,٥	٤٩,٩	١٣,١
٢٠٠٣	٣٤١,٤	٥١,١	١٥,٠

المصدر: Reserve Bank of India, Sep 2010.

(١) Pramod Kumae, P.S. Badal, N.P. Singh , R.P. Singh, Tea Industry in India: Problems and Prospects, Ind. Jn. of Agri. Econ, Vol.63, No.1, Jan-March 2008, Page 3.

(٢) Shrabanti Maity, Maumita Ghosh, India's Tea Export in the Scenarion Of Trade Openness: An Analysis of Trend and Structural Shift, American-Eurasian Journal of Scientific Research, IDOST Publications, 2015, Page 2.

من خلال الجدول السابق نلاحظ تذبذب الصادرات الهندية إلى الإمارات العربية المتحدة؛ والسبب في ذلك يكمن في انخفاض حصة الهند من صادرات الشاي، بالإضافة إلى التأثير بأحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، فقد انخفضت من ٥٩,١ مليون دولار عام ٢٠٠١م إلى ٤٩,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٢م، ولكنها ما لبثت أن عادت للتحسن فبلغت ٥١,١ مليون دولار عام ٢٠٠٣م.

الجدول رقم (٢) صادرات الشاي الهندي إلى المملكة العربية السعودية

(مليون دولار)

العام	جسم الصادرات (مليون دولار)
١٩٨٦	١٤,٢٨
١٩٩١	١٥,٣٥
١٩٩٦	١٨,٧٢
٢٠٠١	٤,٤١

المصدر: B.H. Nagoor, Performance of India's Tea exports: A comparative study of Major Tea exporting countries of the World, Indian Institute of Management Bangalore, August 2009, Page 22.

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض حصة المملكة العربية السعودية من صادرات الشاي الهندية للسبب ذاته الذي سبق ذكره، فانخفضت الحصة من ١٨,٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٦م إلى ٤,٤١ مليون دولار عام ٢٠٠١م.

لا بد من الإشارة إلى أنّ صادرات الشاي الهندي تأثرت إلى حد كبير بانتهاء الاتحاد السوفييتي، الذي كان يعد أكبر سوق لمنتجات الشاي الهندية، وتنويع خلفاء الاتحاد السوفييتي لمصادر الشاي، بالإضافة إلى سياسة التحرير الاقتصادية التي كان لها أثر كبير في خفض الصادرات الهندية.

ث- اللحوم

زاد إنتاج اللحوم في الهند بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين بمعدل ٣,٤٤ %، فقد نمت لحوم الدواجن (١١,٢٣%)، يتبعها لحم الخنزير (٢,٤٦%)، لحم الجاموس (٢,٤١%)، ولحم البقر ولحم العجل (٢,٣٨%)، لحم الماعز (١,٧١%)، لحم الضأن (١,٦٩%)، ولحوم

مصنعة حوالي (١,١٤%). ولا بدّ من الإشارة إلى ان إنتاج اللحوم كان أعلى خلال المدة من ١٩٨٠-١٩٨١م إلى ١٩٩٠-١٩٩١م مقارنة مع ١٩٩٠-١٩٩١م إلى ٢٠٠٢-٢٠٠٣م^(١).

جدول رقم (١) تصدير اللحوم ومنتجاتها من الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	القيمة (كروور)		%	
	١٩٩٠-٩١	٢٠٠٠-٢٠٠١	١٩٩٠-٩١	٢٠٠٠-٢٠٠١
الكويت	٤,٠	١٧,١	٢,١	١,٨
سلطنة عمان	١٠,٦	٢٨,٢	٥,٦	٣,٠
السعودية	١٠,٣	٢١,٠	٥,٥	٢,٢
الإمارات	٦٠,٢	١٥٠,٨	٣١,٨	١٦,٠

المصدر: Suresha, B. Kavita and K. R. Chauhary, India's Meat Export: Structure, composition and future prospects, Indian Journal of Animal Sciences 82(7), July 2012, Page 754(92).

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ أن الإمارات استحوذت على الجانب الأكبر من واردات اللحوم الهندية بالمجمل، كما أن صادرات اللحوم الهندية إلى دول مجلس التعاون الخليجي قد تحسنت بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٩٠-١٩٩١ و ٢٠٠٠-٢٠٠١.

جدول رقم (٢) صادرات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي من لحوم البقر الطازجة والمجمدة أو المحضرة

الدولة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣
السعودية	١,٤٨٠	٥٢٨	٢٢٤	٨٢
الإمارات	٥٧,٦٣٨	٣١,٢٣٤	٣٨,٤٤٠	٢٧,٣٣٨
الكويت	٦,٥٨٧	٤,٧٦٤	٨,٠٩٨	١٠,٧٦٤
سلطنة عمان	٩,٦٨٦	١١,١٤١	١٣,٣٤٤	١٢,٥٩٩
قطر	٢٧٢	١,٢٨٠	١,٥٦٥	١,٩٥٢

(١) Jabir Ali, Productivity And Efficiency in Indian Meat, Ind. Jn. Of Agri. Econ, Vol. - (١) 62, No. 4, Oct-Dec.2007, page 4.

المصدر: Maurice Landes, Alex Melton, and Seanicaa Edwards, From Where The Buffalo Roam: India's Beef exports, A Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, June 2016, Page 32.

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ انخفاض حصة دول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية والإمارات وسلطنة عمان، وتحسن ملحوظ في حصة كل من الكويت وقطر، وبشكل عام فإنّ التركيز على قدسية الأبقار في الهند قد حال دون تصدير كميات كبيرة من اللحوم على الرغم من امتلاكها قطعاً هائلاً من الماشية، فالبقرة عند الهندوس مقدسة ويجب حمايتها، وينظر لها على أنها أم ورمز الوفرة بسبب انتاجها الحليب، ولها مكان محترم في المجتمع فمن التقاليد الهندوسية تجنب أكل لحمها، وفي الأماكن التي يحرم فيها ذبح البقر يمكن أن يسجن الشخص الذي قتل أو آذى بقرة..

وهكذا نرى أن العلاقات الهندية-الخليجية هي علاقات استثنائية ومؤهلة للازدهار بشكل أكبر، خصوصاً وأن التقارب الجغرافي ساهم في تعزيز التبادل التجاري؛ فنشطت حركة الاستيراد والتصدير، كما برزت العديد من المشاريع الاستثمارية المشتركة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، ولا بد لدول مجلس التعاون الخليجي من العمل على تنويع صادراتها، والاستفادة من تجارب الهند الناجحة واسقاطها على الواقع الاقتصادي الخليجي، لا سيما في قطاعي الإلكترونيات والبتروكيماويات من خلال الاستفادة من عامل مهم ألا وهو النفط، الذي يعد عامل جذب للهند من خلال مزاياه المتعددة، وهو بحد ذاته دافع مشترك للطرفين للتنسيق والتعاون للحفاظ على المنطقة من أي تهديدات.

خاتمة

يتبين مما سبق أنّ الموقع الجغرافي الهندي-الخليجي ساهم في تكوين علاقات تجارية ثقافية مبكرة، فقد كانت السفن الخليجية تبحر إلى الهند محملة بالؤلؤ، وتعود جالبة معها العديد من البضائع والأدوات التي لم تكن متوفرة في تلك البلاد. كان التأثير الثقافي الهندي-العربي الخليجي متبادلاً، فكما تأثر الخليجيون بمختلف جوانب الحياة الهندية من مأكّل وملبس ومسكن، نجد أنّ العديد من أبناء الخليج العربي أثروا في الحياة الثقافية الهندية، وظهرت لمساتهم جلية واضحة، لا سيما في المسرح الهندي، فضلاً عن دور الصحف العربية التي ساهمت في تعزيز العلاقات الثقافية الهندية-العربية. لم تعد العلاقات الهندية-الخليجية تتأثر بالقضايا الإقليمية والعالمية، بل أصبحت أكثر براغماتية، فلم تعد تنظر لعلاقاتها المشتركة من منظور النزاعات القومية أو الأيديولوجية القائمة على اعتبارات دينية أو اثنية، بل من خلال المصالح المشتركة فقط. باتت العمالة الهندية المنتشرة في الخليج العربي تشكّل ذراعاً قوياً للهند لا يستهان به، ليس في الاقتصاد فحسب، بل لأنّهم أصبحوا يشكّلون الغالبية العظمى من العمالة الوافدة هناك، ما يمكّن الهند من استخدامها للضغط على دول الخليج في قضايا عدّة. تشكل الدول الآسيوية الناهضة فرصة استثمارية نهضوية لدول مجلس التعاون الخليجي، إذا ما أحسنت استغلالها. قد تغنيها عن التّوجه إلى أوروبا التي قد تشهد العديد من الأزمات- بوجود الوسائل المساعدة على إنجاح هذه الخطوة. أهمية منطقة الخليج بالنسبة للهند بوصفها ممراً استراتيجياً، وكونها مصدراً مهماً وأمناً ودائماً للطاقة التي تتعطّش لها النهضة الاقتصادية الهندية. إنّ بإمكان الهند الاستفادة من موقعها كصديق لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية -وهما القوتان الأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط- لتعزيز نفوذها في دول مجلس التعاون الخليجي، والاضطلاع بدور وسيطٍ محايدٍ وجديدٍ لتأمين التقارب بين روسيا ودول المجلس من جهة وبين دول المجلس وإيران من جهة ثانية بل وحتى إسرائيل من جهة ثالثة.

الملاحق

ملحق رقم ١

اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين دولة قطر وجمهورية الهند

مرسوم رقم ٣٩ لعام ١٩٨٤ م

إنّ حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية الهند رغبة منهما في توطيد أواصر الصداقة التي تربط بين بلديهما وشعبيهما وحرصاً منهما على تطوير التعاون الاقتصادي والفني بينهما وإدراكاً منهما مدى الحاجة لمزيد من التعاون طويل الأمد في المجالين الاقتصادي والفني قد اتفقتا على ما يلي:

المادة ١

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتطوير وتسهيل وتقوية التعاون الاقتصادي والفني بين بلديهما بروح من الصداقة، مع مراعاة القوانين والأنظمة المعمول بها في بلديهما تحقيقاً لمبدأ المنفعة المشتركة، وفقاً للأحكام الآتية.

المادة ٢

- يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير التعاون الاقتصادي والفني بينهما باتخاذ التدابير الآتية:
- أ- القيام بمشروعات مشتركة ذات طبيعة فنية واقتصادية وذلك عن طريق التعاون بين الأجهزة المختصة أو المؤسسات أو المنشآت التجارية في كل من البلدين وفقاً للأسس التي تتضمنها اتفاقات خاصة يتم عقدها بين الطرفين في هذا الخصوص.
 - ب- تشجيع التعاون المشترك بين الأجهزة المختصة والمؤسسات والمنشآت التجارية في كل من البلدين للقيام بدراسات الجدوى التي تسبق تنفيذ المشروعات الاستثمارية في المجالات الهندسية والطبية والصحية والزراعية والسياحية والصناعية ومشروعات الطاقة والبتروكيماويات والكيميائيات والأسمدة والمستحضرات الطبية والنقل ووسائل الاتصالات وغير ذلك من أوجه النشاط الأخرى التي يعتبرها الطرفان ذات فائدة لكل منهما وفقاً للترتيبات التي يتم الاتفاق عليها.
 - ت- تبادل الخبراء والمستشارين لمهام قصيرة وأخرى طويلة الأمد وتبادل الوثائق والمعلومات كلما كان ذلك ضرورياً ويتعهد كل من الطرفين بعدم اطلاع أي طرف ثالث على الوثائق أو المعلومات الفنية التي يحصل عليها من الطرف الآخر إلا بعد موافقته الكتابية على ذلك.

المادة ٣

لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الثانية يشجع الطرفان المتعاقدان التوصل إلى اتفاقات بين الأجهزة المختصة والمؤسسات والمنشآت التجارية في كل من البلدين وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها فيهما.

المادة ٤

لضمان تنفيذ أحكام هذا الاتفاق يعقد الطرفان المتعاقدان اجتماعات دورية يتبادلان المشورة على المستويات الملائمة وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:

- تنسيق مختلف أوجه التعاون الاقتصادي والفني بين الطرفين.
- بحث برامج عمل جديدة في المجالات الاقتصادية والفنية يتم تحديد مددها بالاتفاق بين الطرفين.
- اقتراح التدابير اللازمة لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.
- بحث المشاكل التي قد تنشأ عن تطبيق هذا الاتفاق والتوصل إلى الحلول الممكنة لها.

المادة ٥

يتعهد الطرفان المتعاقدان بتسوية الخلافات التي قد تنشأ عن تطبيق أحكام هذا الاتفاق عن طريق التشاور والمفاوضات الودية.

المادة ٦

يصبح هذا الاتفاق نافذاً اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه. يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ نفاذه وتتجدد تلقائياً لمدد أخرى مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر كتابة قبل ستة أشهر على الأقل برغبته في إنهائه، وفي حالة إنهاء هذا الاتفاق تظل جميع الالتزامات والتعهدات المعلقة التي نشأت عنه أو عن أي تعامل تم وفقاً لأحكامه واجبة الوفاء.

وقع هذا الاتفاق في مدينة نيودلهي بتاريخ ١٨/٧/٢٠١٤ هـ الموافق ١٩/٤/٢٠١٤ م من ست نسخ أصلية اثنتان باللغة العربية واثنتان باللغة الهندية واثنتان باللغة الانكليزية ويكون لجميع النصوص حجية متساوية وفي حالة اختلاف التفسير يرجع إلى النسخة الانكليزية^(١).

(١) - البوابة القانونية القطرية، تاريخ الدخول ٩ أيلول ٢٠١٩ على الرابط www.almeezan.qa.

ملحق رقم (٢) (١)

مرسوم سلطاني

رقم ٩٧ / ٢٩

بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي
ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الاساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ .
وعلى اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل بين
حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند الموقعة في نيودلهي بتاريخ ١٩٩٧/٤/٢ م .
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : التصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة
للضرائب على الدخل بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند المشار إليها .

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد

سلطان عمان

صدر في : ٢٤ من محرم سنة ١٤١٨هـ

الموافق : ٣١ من مايو سنة ١٩٩٧م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٠٠)
الصادرة في ١٩٩٧/٦/١م

- ١٣٩ -

(١) - المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون...على الرابط

ملحق رقم (٣) (١)

مرسوم سلطاني رقم ٩٣/٢٦ بالتصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين سلطنة عمان وجمهورية الهند

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة وتعديلاته .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٩٣/ ٢٣ بالتفويض في التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند .
وعلى الاتفاقية المشار اليها والمرقعة في مسقط بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٤١٣هـ الموافق ١٥ يونيو ١٩٩٣ م .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : التصديق على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند ، المشار اليها .

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ١٦ جمادى الاولى سنة ١٤١٤هـ
الموافق : ١ نوفمبر سنة ١٩٩٣م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٥١٥)
الصادرة في ١٩٩٣/١١/١٥م

— ١٤٧ —

(١)-المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون...على الرابط

ملحق رقم (٤) (١)

مرسوم سلطاني

رقم ٩٣/٣٤

بالتفويض في التوقيع على الاتفاقية بين سلطنة عمان
وجمهورية الهند لتيسير الاستثمار في مجال صناعات النفط والأسمدة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ بإصدار قانون تنظيم الجهاز الإداري للدولة
وتعديلاته .

وعلى مشروع الاتفاقية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند لتيسير الاستثمار في
مجال صناعات النفط والأسمدة .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يفوض وزير الدولة للشئون الخارجية في التوقيع على الاتفاقية المشار إليها بين حكومة
سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند لتيسير الاستثمار في مجال صناعات النفط
والأسمدة .

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ٢٤ ذو الحجة سنة ١٤١٣هـ
الموافق : ١٤ يونيو سنة ١٩٩٣م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٥٠٥)
الصادرة في ١٥/٦/١٩٩٣م

- ١٠٢ -

(١)-المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون...على الرابط

ملحق رقم (٥) (١)

مرسوم سلطاني رقم ٩٣/٣٣ بالتفويض في التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين سلطنة عمان وجمهورية الهند

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٥/٢٦ باصدار قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة
وتعديلاته .
وعلى مشروع اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة
جمهورية الهند .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : يفوض وزير التجارة والصناعة في التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري
والفني بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند ، المشار إليها .
مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ٢٤ ذو الحجة سنة ١٤١٣هـ
الموافق : ١٤ يونيو سنة ١٩٩٣م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٥٠٥)
الصادرة في ١٥/٦/١٩٩٣م

- ١٠١ -

(١)-المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون...على الرابط

ملحق رقم (٦) (١)

مرسوم سلطاني

رقم ٩٨/٧٢

بالتصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات
بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ .
وعلى اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند
الموقعة في نيودلهي بتاريخ ٢ ابريل ١٩٩٧ م .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١) : التصديق على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة
جمهورية الهند المشار إليها .

مادة (٢) : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من تاريخ صدوره .

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

صدر في : ٧ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٩هـ
الموافق : ٢٨ من سبتمبر سنة ١٩٩٨م

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (٦٣٢)
الصادرة في ١٠/٩/١٩٩٨م

١٩٧ -

(١)-المراسيم السلطانية بشأن التصديق على الاتفاقيات المعقودة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند ، قانون...على الرابط

<http://qanoon.om>

المصادر والمراجع

١- العربية

أ- المصادر:

- ١- غلام علي آزاد البلكرامي، سبحة المرجان في آثار هندستان، تحقيق: محمد فضل الرحمن، معهد الدراسات الإسلامية بجامعة عليكرة.

ب- المراجع:

- ١- أحمد ماجد أحمد، السياسة الأمريكية تجاه باكستان ١٩٨١-١٩٨٩، جامعة الأنبار، ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م.
- ٢- جان جوزيف بوالو، الاقتصاد الهندي، تعريب صباح ممدوح كعدان، الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١، ص ٤٨-٤٩.
- ٣- حشوف ياسين، إشكالية الأمن في منطقة الخليج بين السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ٢٠١٦/٢٠١٧.
- ٤- حصة عوض الحربي، تاريخ العلاقات الكويتية الهندية - الموسوعة الكاملة والمصورة ١٨٩٦-١٩٦٥، ط١، أكتوبر ٢٠١٧.
- ٥- حفظ الرحمن الاصلاحى، دور الهند في نشر التراث العربي، كتاب العربية ٢١، ط١، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.
- ٦- رشيدة آدم أحمد عثمان، الأمن والسلم في ظل التسليح الدولي- دراسة حالة الهند وباكستان، جامعة الخرطوم، سبتمبر ٢٠١٢.
- ٧- سيد سليمان الندوي، العلاقات العربية الهندية، ترجمة: أحمد محمد عبد الرحمن، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨.
- ٨- عبدالملك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٠.
- ٩- عدنان خلف حميد البدراني، السياسات الخارجية للقوى الآسيوية الكبرى تجاه المنطقة العربية (دراسة مقارنة) لكل من اليابان والصين والهند، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٤٣٧هـ/٢٠١٦م.
- ١٠- عماد محمد صالح حميد، تطور العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل وأثرها على القضية الفلسطينية (١٩٩٢-٢٠١٥)، جامعة الأزهر، غزة، ١٤٣٨هـ/٢٠١٧م.
- ١١- فاتنة محمد خليل بيضون، المواقف السياسية الخارجية الإيرانية تجاه دول الجوار الشرقي في الفترة (١٩٩١-٢٠٠١)، جامعة بيرزيت، ٢٠١٣-٢٠١٤.

- ١٢- فلة عربي عودة، قضية كشمير بين المواقف الإقليمية والتأثيرات الدولية، جامعة الجزائر ٣، ٢٠١١.
- ١٣- محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، ط٢، ١٩٩٨.
- ١٤- محمد سلمان الجنابي، أزمة كشمير وأثرها على العلاقات الهندية-الباكستانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥.
- ١٥- محي الدين الألوائي، الدعوة الإسلامية وتطورها في شبه القارة الهندية، دار العلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦/١٩٨٦.
- ١٦- مهند النداوي، العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ١٤٣٨/٢٠١٧.
- ١٧- نردين حسن الميمي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)، جامعة بيرزيت، فلسطين، ٢٠١٠/٢٠١١.
- ١٨- نورة محمد القاسمي، الوجود الهندي في الخليج العربي ١٨٢٠-١٩٤٧، منشورات دائرة الثقافة والاعلام، حكومة الشارقة- الإمارات، ١٩٩٦.
- ١٩- هاني إلياس خضر الحديثي - الطاهر آدم الطاهر حمد، أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية- دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى)، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤.

ت- التقارير والدراسات:

- ١- أحمد مبارك سالم، كثافة العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون وأثرها في سياسات التوطين، رؤى استراتيجية، أبريل ٢٠١٤.
- ٢- أندرو غاردنر، ما السبب في استمرار توافدهم؟ العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي- العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، تقرير موجز رقم (٢)، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون، ٢٠١١.
- ٣- تيم تيبيلوك، بروز الصين كأكبر شريك تجاري بدول الخليج: فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الوحدة العربية.
- ٤- جابر سعيد عوض، علاقات الهند الاقليمية، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠١٨.

- ٥- جاسم حسين، العمالة الوافدة في دول الخليج: واقعها ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، ٦ أيلول\سبتمبر ٢٠١٦.
- ٦- جاسوانت سينغ، الهند وسياساتها الخارجية التالية، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠١٨.
- ٧- جمعة خليفة أحمد بن ثابت الحميري، رحلة الغوص واللؤلؤ، جمعية الإمارات للغوص- هيئة المعرفة والتنمية البشرية، حكومة دبي- الإمارات، ٢٠١١.
- ٨- جواد صالحى أصفهاني، السكان ورأس المال البشري في منطقة الخليج- الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج، تقرير رقم (٣)، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، ٢٠١٢.
- ٩- حسن بن رقدان الهجوج، اتجاهات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي، مؤتمر الاستثمار والتمويل- تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، شرم الشيخ ٥-٨ ديسمبر\ كانون أول ٢٠٠٤، جامعة الدول العربية- المنظمة العربية للتنمية.
- ١٠- خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية.. التطور التاريخي والرؤية المستقبلية، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠١٨.
- ١١- فاطمة الصايغ، التحديات ذات الجذور التاريخية التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي-الإمارات، ٢٠٠٧.
- ١٢- كديرا بتياغودا، سعي الهند لتحقيق مصالح استراتيجية واقتصادية في إيران، مركز بروكنجز، الدوحة، ٢٠١٨.
- ١٣- كديرا بتياغودا، العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي- فرصة استراتيجية لدلهي، دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة رقم (١٨)، فبراير ٢٠١٧.
- ١٤- محمد ديتو، إدارة سياسات العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر وفرص- اجتماع لجنة الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: التحديات والفرص، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الإسكو، بيروت ١٥-١٧ أيار\مايو ٢٠٠٦.

- ١٥- محمد عبد العاطي، كشمير نصف قرن من الصراع، مجلة قضايا دولية، العدد ٥، ٢٠٠٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ص ٣٩.
- ١٦- محمد فايز فرحات، العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعياتها الاستراتيجية على الشرق الأوسط- الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود، مركز الجزيرة للدراسات - الملفات البحثية- سلسلة دراسات القوى الصاعدة، خريف ٢٠٠٩.
- ١٧- محمد نعمان جلال، العلاقات العربية الهندية من التقارب إلى الحياد، شبكة الجزيرة الاعلامية، ٢٠١٨.
- ١٨- ميثاء سالم الشامسي، تقييم سياسات الهجرة في دول مجلس التعاون الخليجي- دروس مستقبلية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا- اجتماع خبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية- التحديات والفرص بيروت ١٥-١٧ مايو ٢٠٠٦.
- ١٩- ناصر بن غيث، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وروسيا: إشكاليات التاريخ والاقتصاد والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١٧.
- ٢٠- هبة أحمد نصار، التحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية- التحديات والفرص- بيروت ١٥- ١٧ مايو/ أيار ٢٠٠٦، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا- الإسكوا.

ث- المقالات:

- ١- ابراهيم خليل العلاف، السفن والمراكب في الخليج العربي قصة كفاح مجيدة، دورية كان التاريخية، العدد ٤، يونيو ٢٠٠٩.
- ٢- أمجد صباح عبد العالي-يحيى حمود حسن، الدور المستقبلي للغاز الطبيعي لدول الخليج العربي في السوق الدولية، مجلة الخليج العربي- مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.
- ٣- باقر النجار، العمالة الأجنبية وقضايا الهوية في الخليج العربي، مجلة عمران، العدد ٣، شتاء ٢٠١٣.

- ٤- بان علي حسين المشهداني، العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول)، مجلة الاقتصادى الخليجي، العدد ٢٤، ٢٠١٣.
- ٥- سعيد محمد، الاستعمار القادم لدول الخليج، صحيفة الوسط، العدد ٢٠٩٢، ٢٤ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ.
- ٦- سيد سليمان الندوي، العلاقات التجارية بين العرب والهند، مجلة ثقافة الهند، مجلد ١، العدد ٢، يونيو ١٩٥٠.
- ٧- صالح الطائي، الهند ونفط الخليج من الترقب الحذر إلى اغتنام الفرص، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهريين، مجلد ٣، العدد ١١، خريف ٢٠٠٦.
- ٨- صبا حسين مولى، العلاقات الدولية لمجلس التعاون الخليجي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- ٩- صفاء حسين علي الجبوري - آمال وهاب عبدالله العنبيكي، التحرك الهندي تجاه منطقة الخليج العربي- الدوافع والمحددات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، عدد ٢.
- ١٠- طيبة خلف عبدالله - وسيلة طلال ياسين، مشكلة الإمارات الهندية وتأثيرها في مسيرة العلاقات الهندية- الباكستانية، مجلة جامعة زاخو، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٣.
- ١١- عبد الله المدني، الرياض اعتبرت رفض مشاركة الهند في التحالف ضد العراق موقفاً غير ودي- خلفيات العلاقات السياسية الهندية- السعودية، صحيفة القدس العربية، العدد ٣٦٥٤، ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١/١٨ ذو القعدة ١٤٢١هـ.
- ١٢- عبداللطيف محمد الصباغ، موقف مصر من قضية كشمير (١٩٤٧-١٩٥٨) (دراسة وثائقية من واقع أوراق الخارجية المصرية)، جامعة بنها.
- ١٣- عراك تركي حمادي الفهداوي، التعاون العسكري الهندي الإسرائيلي وآثاره الجيوبولتيكية في الأمن القومي العربي، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد الثالث.
- ١٤- عصام عبد الغفور ، العلاقات الهندية الإسرائيلية وأثرها على الأمن العربي، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد ١٩، العدد ٢، شباط ٢٠١٢.
- ١٥- عظمت الله علي رضا، العلاقات الهندية الكويتية في مرآة التاريخ، مجلة أقلام الهند، العدد الثاني، يوليو- سبتمبر ٢٠١٦.
- ١٦- عمار حميد ياسين، السياسة الخارجية الروسية حيال الخليج العربي لمرحلة ما بعد عام ٢٠٠١، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد.

١٧- غربي محمد، الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة الحقوق والعلوم السياسيّة، جامعة خيضر بسكرة.

١٨- كريم طلال الركابي، التجارة في البحرين قبل اكتشاف النفط، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٥، ٢٠٠٥.

١٩- مقبول أحمد، العلاقات التجارية بين الهند والعرب (من القرن العاشر قبل الميلاد إلى العصر الحديث)، مجلة ثقافة الهند، مجلد ١٦، العدد ١، يناير ١٩٦٥.

٢٠- مهند مزبان خزار، الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي وأفاقها المستقبلية، مجلة الخليج العربي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، مجلد ٤٢، العدد ١-٢.

٢١- ناصر علي، التبادل الثقافي والحضاري بين الهند والعالم العربي عبر العصور، مجلة ثقافة الهند، المجلس الهندي للعلاقات الثقافية، نيودلهي، العدد ٦٨، ٢٠١٧.

٢٢- هلال كاظم حميري، تداعيات كشمير على علاقة الهند بباكستان (١٩٢٥-١٩٧١)، مجلة أهل البيت، الكلية التربوية المفتوحة\مركز النجف، العدد ٧.

٢٣- هيلة حمد المكي، حفاوة هندية بالغة بالوفد الإعلامي الكويتي الزائر دليل على عمق العلاقات الثنائية الدافئة ٣٠٠ عام.. والكويت والهند (بهاي بهاي)، النهار الكويتية، العدد ١٥٦٠، ٣٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣\الاثنين ٢١ مايو ٢٠١٢.

ج- المواقع الإلكترونية:

١- اسماعيل بن أحمد الزدجالي، التواصل الحضاري العماني في شبه القارة الهندية - ورقة أقيمت في ندوة ((الدور العماني في شرق آسيا والهند)) في النادي الثقافي عام ٢٠١٤، جريدة الوطن العمانية، ٢٣ أكتوبر ٢٠١٦. تاريخ الدخول ٤ كانون

ثاني ٢٠١٨ على الرابط: <http://alwatan.com/details/148045>

٢- إلى أين يمضي اقتصاد الهند في المرحلة المقبلة؟ القنصل التجاري الهندي لـ (البيان): ثلاثة قطاعات رئيسية استقطبت معظم الاستثمارات الهندية في الإمارات، صحيفة البيان، تاريخ الدخول ١ آب ٢٠١٩ على الرابط:

<https://www.albayan.ae/economy/1999-01-23->

[1.1043903](https://www.albayan.ae/economy/1999-01-23-1.1043903)

٣- (إنديكسبو ٢٠٠١) صفحة جديدة للتجارة والاستثمار بين الهند والإمارات، صحيفة البيان، ١٢ فبراير ٢٠٠١. تاريخ الدخول ٢٥ نيسان ٢٠١٩ على الرابط:

[https://www.albayan.ae/economy/2001-02-12-](https://www.albayan.ae/economy/2001-02-12-1.1135095)

[1.1135095](https://www.albayan.ae/economy/2001-02-12-1.1135095)

٤- ثمامة فيصل أبي المكارم، الصحافة العربية في الهند: نظرة تاريخية، صحيفة اللغة العربية ٢٠١٩، تاريخ الدخول ١٣ أيار ٢٠١٩. على الرابط:

www.arabiclanguageic.org/view-author.php?id=336

٥- حسناء عبد العزيز القنيعير، تأثير العمالة الوافدة على اللغة العربية في دول الخليج العربي - هذا المقال جزء من دراسة شاركت بها في الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسسات المعنية باللغة العربية في دول الخليج العربي الذي نظّمه مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية المنعقد في الرياض في الفترة من ٢٧-٢٩/٦/١٤٣٤هـ. جريدة الرياض، الأحد ٢١ شعبان ١٤٣٤هـ / ٣٠ يونيو ٢٠١٣، العدد ١٦٤٤٢٤٤، على الرابط:

<https://www.alriyadh.net/ar/saudi-today/2013/06/30/> .

٦- خديجة عرفة أمين، الخليج والهند والاستثمارات المشتركة، آراء حول الخليج، ٢٦ يونيو ٢٠١٤. تاريخ الدخول ١٤ نيسان ٢٠١٩ على الرابط:

[http://araa.sa/index.php?view=article&id=2542:2014-](http://araa.sa/index.php?view=article&id=2542:2014-07-26)

[07-26](http://araa.sa/index.php?view=article&id=2542:2014-07-26)

٧- دلال موسى، القوى العاملة الوافدة في اقتصاديات ورؤى دول مجلس التعاون الخليجي، مركز الخليج لسياسات التنمية، تاريخ الدخول ١ تموز ٢٠١٩، على

الرابط <http://gulfpolicies.com/index.php?option=com>

٨- ذكر الرحمن، الهند والخليج العربي- علاقة وثيقة، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٣. تاريخ الدخول ٣١ كانون ثاني ٢٠١٨ على الرابط:

www.alittihad.ae/wejhatarticle/75940/

٩- زينب اسماعيل، تستورد من الهند والصين الأقمشة والملابس التراثية.. موضة لا تزول لدى الخليجيين. أخبار الخليج، تاريخ الدخول ١٧ أيار ٢٠١٩ على

الرابط: www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1165691

١٠- ستار جبار علاوي، التجربة الهندية أكبر ديمقراطية في العالم.. دراسة في النظام السياسي، العربي للنشر والتوزيع، تاريخ الدخول ١٢ تشرين أول ٢٠١٩ على الرابط: www.books.google.com.

١١- سلطنة عُمان والهند توقع اتفاقية بيع وشراء اليوريا بقيمة ٩٦٩ مليون دولار، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، تاريخ الدخول ١١ شباط ٢٠١٩ على الرابط: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=121194&language=ar>.

١٢- سهيلة زين العابدين حماد، الحياة الاجتماعية في دول شرق الجزيرة العربية في القرون الثلاثة الأخيرة، مجلة الواحة، العدد ٦٠، شتاء ٢٠١٠، تاريخ الدخول ١٠ تموز ٢٠١٩ على الرابط:

www.alwahamag.com/?act=artc&id=1440

١٣- سيد سليمان الندوي، العلاقات التجارية بين الهند والعرب (خطبة ألقاها في المجمع العلمي الهندي). تاريخ الدخول ٢٠ أيار ٢٠١٩ على الرابط:

www.nidaalhind.com/2017/02/blog-post-9.html

١٤- صبح مؤيد، نمو سوق الأرز البسمتي في العالم العربي، تاريخ الدخول ٢٥ أيلول ٢٠١٩ على الرابط: <http://www.arabbusinessreview.com>

١٥- صحيفة الحياة: المافيا الهندية رؤوسها في الخليج وأدواتها في الوطن الأم، تاريخ الدخول ١٢ تموز ٢٠١٩ على الرابط: www.alhayat.com

١٦- صحيفة الوسط البحرينية، العدد ١٧٥٩، ١٤ جمادى الآخرة ١٤٢٨ هـ السبت ٣٠ يونيو ٢٠٠٧، تاريخ الدخول ٣١ أيلول ٢٠١٨ على الرابط:

<http://www.alwasatnews.com>

١٧- صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٤٢١٢ ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٥ هـ الأربعاء ١٩ مارس ٢٠١٤، تاريخ الدخول ٩ تشرين الثاني ٢٠١٨ على الرابط:

<http://www.alwasatnews.com>

١٨- عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب، ديناميكيات توظيف الوظائف في السعودية وبقية دول الخليج، جامعة أم القرى، تاريخ الدخول ٢٠ يوليو ٢٠١٩ على

الرابط: <https://booksgoogle.com>

١٩- عبدالله المدني، اسم هندي محفور في التاريخ التجاري الخليجي، صحيفة الأيام، تاريخ الدخول ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٨ على الرابط:

<https://www.alayam.com/article/courts-article/404121/>

٢٠- عبدالله المدني، العلاقات الهندية-الخليجية.. خصوصية وتميز عبر التاريخ، صحيفة الاتحاد. تاريخ الدخول ١٨ نيسان ٢٠١٠ على الرابط:

www.alittihad.ae/article/5451/2017.

٢١- أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، فخر السودان على البيضان- كتاب الرسائل. تاريخ الدخول ٢٠ آب ٢٠١٩ على الرابط:

www.islamicbook.ws/adab/alrsale

٢٢- العلاقات الكويتية- الهندية قديمة وراسخة على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية-إصدار خاص لمركز البحوث والدراسات الكويتية بمناسبة زيارة صاحب السمو للهند، جريدة الأنباء، الجمعة ٩ يونيو ٢٠٠٦،

ص٣. على الرابط: www.alanba.com.kw

٢٣- العلاقات الهندية الإسرائيلية -تطور متصاعد، تقرير صادر عن مركز إدراك للدراسات والاستشارات- حلب سوريا. تاريخ الدخول ١٥ أيار ٢٠١٩ على

الرابط: www.idraksy.net/indian-israeli-relations/

٢٤- ماهر محمود عميرة، أثر العمالة الوافدة على اللغة العربية وثقافتها، المؤتمر الدولي للغة العربية، ص٩ تاريخ الدخول ٢٠ كانون الأول ٢٠٢٠ على الرابط:

<http://www.alarabiahconference.org/uploads/conference>

research-1255977531-1528095302-2022.

٢٥- مجدي عبيد، الإمارات تلبي احتياجات الهند والصين من الطاقة عبر بوابة الاستثمارات- معادلة التعاون توسع دائرة المشاركين في القطاع الخاص، صحيفة البيان الإماراتية، ١٧ أيلول ٢٠٠٧. تاريخ الدخول ٢٧ آذار ٢٠١٩ على الرابط:

<https://www.albayan.ae/economy/2007-09-17-1.790436>

٢٦- محمد صادق اسماعيل، العمالة الأجنبية في الخليج العربي، العربي للنشر والتوزيع، تاريخ الدخول ١١ تموز ٢٠١٩ على الرابط

<http://books.google.com>:

٢٧- مؤتمر للصناعيين الخليجين في الهند الشهر المقبل- (الغرفة) تدعو المجتمع التجاري إلى المشاركة فيه، صحيفة الوسط البحرينية، العدد ٥٠٦، السبت ٢٤ يناير ١٤٢٠٠٤ ذى الحجة ١٤٢٤هـ، تاريخ الدخول ١٦ تشرين ٢٠١٩ على الرابط: <http://www.alwasatnews.com/news/367529.html>

٢٨- موزة خميس، أقمشة العيد شلالات تومض بالذهب والفضة، الاتحاد الإماراتية، تاريخ الدخول ١٥ آذار ٢٠١٩ على الرابط

www.alittihad.ae/article/76968/2006/

٢٩- نايف علي عبيد، مستقبل العلاقات الخليجيّة- الهندية، آراء حول الخليج، تاريخ الدخول ٢٣ كانون أول ٢٠١٩ على الرابط:

<http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1199:20>

[14-07-04-23](http://www.araa.ae/index.php?view=article&id=1199:20)

٣٠- وجيه عبد العاطي، افتتاح معرض المجوهرات الهندية في دبي- دبي تستحوذ على ٨٠% من صادرات الهند من الذهب، البيان الإماراتية، تاريخ الدخول ١٤ أيلول ٢٠١٩ على الرابط:

<https://www.albayan.ae/economy/2000-09->

[22-1.1054158](https://www.albayan.ae/economy/2000-09-)

٣١- وسام السبع، البهرة في البحرين.. درس في الاندماج، صحيفة الوسط ، العدد ٣٧٠٦، ٢٦ ذي القعدة ١٤٣٩هـ\ الاثنين ٢٩ أكتوبر ٢٠١٢، تاريخ الدخول ٧

حزيران ٢٠١٨ على الرابط: <http://alwasatnews.com>

٣٢- يوسف مكي، حول العلاقة الثقافية بين الخليج والتنوير الهندي، جريدة أخبار الخليج، العدد ١٣٣٨٥، ٢٢ محرم ١٤٣٦هـ\ السبت ١٥ نوفمبر ٢٠١٤م، تاريخ الدخول ٦ أيلول على الرابط:

<http://akhbar-alkhaleej.com/source/13385/>

٢- المراجع الأجنبية:

أ- الكتب:

1. Binod Khadira, India, Skilled Migration to Developed Countries, Labor Migration to the Gulf, Zacatecas, Mexico, 2006.
2. Pranav Naithani and A.N. Jha, Challenges Faced by Expatriate Workers in the Gulf Cooperation Council Counties, Munich Personal REPEC Archive, 2009.
3. Nasra M Shah, Recent Labor Immigration Policies in the Oil Rich Gulf, How Effective Are the Likely To Be?, Cornell University, 2008.
4. Suresha, B. Kavita and K. R. Chauhary, India's Meat Export: Structure, composition and future prospects, Indian Journal of Animal Sciences 82(7), July 2012.
5. Onn Winckler, Labor Migration to the GCC States: Patterns, Scale, and Policies- Migration and the Gulf, the Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010.

ب- التقارير والدراسات:

6. Gabi G. Afram, The Remittance Market in India- Opportunities, Challenges, and Policy Options, International Bank For Reconstruction and Development, Washington D.C., 2012.
7. Rhman Anisur, Migration Human Rights in the Gulf, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010.

8. Australian Government-Department of Agriculture, Fisheries and Forestry, Mangoes From India- Draft Revised Import Policy, Commonwealth Of Australian, July 2004.
9. Riadh Ben Jelili, The Arab Region's Unemployment Problem Revisited, The Arab Planning Institute.
10. Mohammed Dito, Migration Policies and Challenges in the Kingdom of Bahrain, Paper prepared for the Migration and Refugee Movements in the Middle East and North Africa- the forced Migration a Refugee Studies Program, The American University in Cairo, Egypt, October 2007.
11. Martin Baldwin Edwards, Migration in the Middle East and Mediterranean, Global Commission on International Migration (GCIM), Panteoin University, Athens, September 2005.
12. Irudaya Rajan and K.C. Zachariah, Remittances to Kerala: Impact on the Economy, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February 2010.
13. Sarah Ahmed Khan, Oil Price Shocks and Developing Countries: A case study of the Gulf Crisis, Gulf And World Oil Issues Series: Paper 10, Oxford Institute for Energy Studies, January 1993.
14. Neha Kohli, Indian Migrants in the Gulf Countries_ Developments in the Gulf Region Prospects and Challenges for India in the Next Two Decades, Institute for Defence studies and Analyses, New Delhi, 2014.
15. T K. Alan Kronstad, India-U.S. Relations, Congerssional Research service , January 30 2009.
16. Naresh Kumar, Globalisation, Migration and Remittances: A Study of Indian Emigrants in Middle East.

17. Maurice Landes, Alex Melton, and Seanicaa Edwards, From Where The Buffalo Roam: India's Beef exports, A Report from the Economic Research Service, United States Department of Agriculture, June 2016.
18. Shrabanti Maity, Maumita Ghosh, India's Tea Export in the Scenarion Of Trade Openness: An Analysis of Trend and Structural Shift, American-Eurasian Journal of Scientific Research, IDOST Publications, 2015.
19. B.H. Nagoor, Performance of India's Tea exports: A comparative study of Major Tea exporting countries of the World, Indian Institute of Management Bangalore, August 2009.
20. George Naufal and Ali Termos, Remittances from the GCC Countries: A Brief outlook, Migration and the Gulf, The Middle East Institute, Washington, D.C., February, 2010.
21. Michael Debabrata Patra and Muneech Kapur, India's Worker Remittances: A User's Lament About Balance of Payments compilation, Sixteenth Meeting of The IMF Committee on Balance of Payments Statistics, Washington D.C., December 1-5, 2003.
22. Samir Ranjan Pradhan, India's Export potential to the Gulf Cooperation council (GCC) countries: A Gravity Model Analysis, Asia-Pacific Research and Training Network on Trade – this analysis was undertaken by the anther following his participation in the second WTO/ESCAP ARTNET Capacity Building Workshop on Trade Research (17-21 April, 2006), primarily as a Capacity building exercise.

23. G. Raghuram - Asopa. V.N, Issues in Infrastructure for Export Of Rice From India, Indian Institute of Management, Ahmedabad-India, July 2008.
24. Kasim Randeree, Workforce Nationalization in the Gulf Cooperation Council States, Center for International and Regional Studies, Georgetown University, Qatar, 2012.
25. Russian International Affairs Council- Vivekananda International Foundation, 70th Anniversary of Russia-India Relations: new Horizons of Privileged Partnership, Moscow, 2017.
26. S.K. Sasikumar, Rakhee Timothy, From India To The Gulf Region Exploring Links Between Labour Markets, Skills and The Migration Cycle, International Labor Organization , 2015.
27. The carter center, The Kashmir Conflict: Historical and Prospective International Analyses, November 19-21 2002, Special Conflict report.
28. Pooja Trivedi, Export performance of India Mangoes- An Econometric Analysis, Thesis submitted to the University of Agricultural Sciences- College of Agricultural-DHARWAD, June 2012.

ت- المقالات:

1. Zahra Abotorablardestani, The GCC States and India Relation, IMPACT: International Journal of Research in Applied, Vol.3, Issue 6, Jun 2015.
2. Zahid Shahab Ahmed - Stuti Bhatnagar, Gulf States and the Conflict between India and Pakistan, Journal of Asia Pacific studies, Vol1, No2, 2010.

3. Imran Alam, India-Qatar Bilateral Trade Relation: An Empirical study, EPRA International Journal of Economic and Business Review, Vol.3, Issue.8, August 2015.
4. Khalid Nayef AL-habbas, Saudi-India Relations: Past Difficulties ,Presnt Opportunities and future prospects ,a paper presented at a workshop on "Saudi-India Relationship" organized by the Institute of diplomatic studies, Riyadh, 1-2 April, 2008, , JKAU: Econ.& Adm., vol25.No.1, 2011.
5. Jabir Ali, Productivity And Efficiency in Indian Meat Processing Industry: A DEA Approach, Ind. Jn. Of Agri. Econ, Vol. 62, No. 4, Oct-Dec.2007.
6. Anurag Anand - Krishma Garg, A Study of India's Trade Intensity with United Arab Emirates: An Overview, International Journal of Electrical, Electronics and computers (EEC Journal), Vol.1, Issue.1, May-June 2016.
7. Muhmmad Azhar, Economic cooperation between India and Kuwait: performance and prospects, Middle East studies, Vol.50, No.1, 2014.
8. Madhu G R ., Uma H R, Gulf Migration and its Impact on India Economy, International journal of Advanced Research in Management and social Sciences, Vol.5, No.6, June 2016.
9. Pramod Kumae, P.S. Badal, N.P. Singh , R.P. Singh, Tea Industry in India: Problems and Prospects, Ind. Jn. of Agri. Econ, Vol.63, No.1, Jan-March 2008.

Research Summary

This research deals with the economic relations between India and the Gulf Cooperation Council countries since the establishment of the Council in 1981 until 2003, the research aims to focus on several issues, perhaps the most important of which are: Highlighting the volume of investments and trade relations between India and the Gulf Cooperation Council countries and the extent of their impact on both sides. Highlighting the positive and negative repercussions of these relationships, and who will benefit the most from this activity?

With regard to the research method, the descriptive and analytical approach was relied upon by reading what the sources dealt with in terms of books, newspapers, magazines and reports in this regard, analyzing them, and extracting information from them, with a focus on the extent of the impact of this cooperation on the economic reality of both sides.

The first chapter, which is a prelude to the Indian-Gulf relations between 1947-1981 AD, examines the extent of the influence of the geographical location in facilitating land and maritime communications between the two sides, and the historical roots of these relations, as well as the commercial aspects and the most important commercial materials that

received the attention of both sides, in addition to the most important Channels of cultural and social exchange and interaction between them.

While the second chapter deals with the factors affecting the Gulf-Indian relations between 1981-2003 by focusing on the political factors affecting the development of these relations, and the economic factors that include Indian labor during the mentioned period, including the stages of their flow and their positive and negative repercussions, and the procedures to be followed to limit the flow of these Immigration.

The third chapter dealt with the Indian-Gulf economic relations 1981-2003 by shedding light on joint Indian-Gulf investments during the mentioned period, their objectives and the measures taken to encourage them, as well as aspects of trade exchange between the two sides, efforts exerted to enhance economic cooperation, and the most important Indian exports to the GCC countries Gulf.

**Syrian Arab Republic
Damascus university
Faculty of Arts and Humanities
Department of History**



Economic Relations between India and the Gulf Cooperation Council Countries (1981-2003)

Economic and Historical Study

**Research submitted to obtain a master's degree in
modern and contemporary history**

Supervisor

Prof. Ahmed Al-Khader

Student preparation

Muhammad Khalil Amer

1441 A.H. - 2020 CE